

PROVISIONAL

S/PV.3095
16 July 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والتسعين بعد الالف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(الرأس الأخضر)

الرئيس : السيد جيسس

السيد فورونتسوف
السيد أيلالا لاسو
السيد نوتردام
السيد شاموياريرا
السيد لي داويو
السيد مريميه
السيد أريّا
السيد بن جلون تويمي

الأعضاء : الاتحاد الروسي

اكوادور

بلجيكا

زمبابوي

الصين

فرنسا

فنزويلا

المغرب

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية

النمسا

الهند

بنغلاديش

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

السيد ديفيد هناي
السيد هوهنفلنر
السيد غاريخان
السيد إردوس
السيد بركنس
السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :
Chief of the Official : السى :
Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .مسألة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم

بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة (S/24232)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس

بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسبانيا واستراليا وألمانيا وانتيفوا وبربودا واندونيسيا وأنغولا وأوغندا وأوكرانيا والبرازيل وباربادوس والبرتغال وبوتسوانا وبورو والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزائير وزامبيا والسنگال وسورينام والسويد والفلبين وكندا وكوبا والكونغو وليسوتو وماليزيا ومصر وناميبيا والشرويج ونيبال ونيجيريا ونيوزيلندا وهولندا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد كا (السنغال) والسيد بيك بوشا (جنوب افريقيا)

مقعدين على طاولة المجلس .

وشغل السيد يانيز بارنيوفو (اسبانيا) ، والسيد بتلر (استراليا) والسيد غراف ذورانزاو (المانيا) ، والسيد هيرست (انتيفوا وبربودا) ، والسيد وينسومارتي (اندونيسيا) ، والسيد بيدرو دي كاسترفان دونيم (أنغولا) ، والسيد سيموغيريري (أوغندا) ، والسيد باتيوك (أوكرانيا) ، والسيد ساردنبرغ (البرازيل) ، والسيد ميكوك (بربادوس) ، والانسة مندى (البرتغال) ، والسيد ليفوايلا (بوتسوانا) ، والسيد

لونا (بيرو) ، والسيد الابراهيمى (الجزائر) ، والسيد نياكي (جمهورية تنزانيا-المتحدة) ، والسيد باغبيني اديتو نزنغيا (زائير) ، والسيد موسوكا (زامبيا) ، والسيد ناندو (سورينام) ، والسيد اوسفالد (السويد) ، والسيد مندن (الغليبين) ، والسيد فريشيت (كندا) ، والسيد موجيكا كانتيلاد (كوبا) ، والسيد غانجا (الكونغو) ، والسيد فوفولو (ليسوتو) ، والسيد رجالي (ماليزيا) ، والسيد موسى (مصر) ، والسيد هواراكا (ناميبيا) ، والسيد هوسليد (النرويج) ، والسيد اتشاريا (نيبال) ، والسيد نواتشوكو (نيجيريا) ، والسيد ولبرغ (نيوزيلندا) ، والسيد فان شايك (هولندا) المقاعد الخمسة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري نصها على النحو التالي :

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يسمح لسي بالمشاركة ، بصفتي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بموجب أحكام المادة ٣٩ من قواعد النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، في نظر المجلس في البند المعنون "مسألة جنوب افريقيا" .

وقد توجه مجلس الأمن في مناسبات سابقة بدعوة الى ممثلي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة عند نظره في مسائل مدرجة في جدول أعماله ، ووفقا للممارسة التي انتهجها المجلس في الماضي ، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من قواعد النظام الداخلي المؤقت للمجلس الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

وأود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ من

الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة نصها على النحو التالي :

"يشرفني ، بوصفي عضوا في مجلس الأمن ، أن أطلب أن يقوم المجلس ، أثناء جلساته المخصصة للنظر في البند المعنون "مسألة جنوب افريقيا" ،

بتوجيه الدعوة الى الدكتور سليم أ . سليم ، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
وقد نشرت هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن ورمزها S/24283 ، وإذا لم يكن هناك اعتراض ، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة الى الدكتور سليم بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة نصها على النحو التالي :

"يشرفني ، بوصفي عضوا في مجلس الأمن ، أن أطلب أن يقوم المجلس ، أثناء جلساته المخصصة للنظر في البند المعنون "مسألة جنوب افريقيا" ، بتوجيه الدعوة الى السيد كلارينس مكويتو ، رئيس مؤتمر الوجدوين الافريقيين لآزانيا ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس" .

وقد نشرت هذه الوثيقة كوثيقة رسمية لمجلس الأمن ورمزها S/24284 . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة الى السيد كلارينس مكويتو بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .
بما أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة نصها على النحو التالي :

"يشرفني ، بوصفي عضوا في مجلس الأمن ، أن أطلب أن يقوم المجلس ، أثناء جلساته المخصصة للنظر في البند المعنون "مسألة جنوب افريقيا" ، بتوجيه الدعوة الى السيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس" .

وقد نشرت هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية لمجلس الأمن ورمزها S/24285 . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة الى السيد مانديلا بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة ونصها كما يلي :

"حتى هذا التاريخ أبدى المشتركون في المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية (CODESA) التالية أسماؤهم رغبتهم في المشاركة في المناقشة التي يجريها مجلس الأمن يوم ١٥ تموز/يوليه بشأن الحالة في جنوب افريقيا .

"الدكتور مانغوسوتو غ. بوشليزي

"السيد لوكاس م. مانغوبي

"العميد أوبا ج. غكوزو

"الدكتور ج. ن. ريدي

"السيد إ. جوزاب

"السيد كينيث م. أندرو

"السيد إ. إ. نفوبيني

"وسأغدو مهتمنا اذا مكّنتم المذكورين أعلاه من التكلم أمام مجلس الأمن ، حيث أن بوسعهم ، وفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، تزويد المجلس بالمعلومات ومساعدته على توضيح الأمور التي تدخل في اختصاصه" .

وقد نشرت هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية لمجلس الأمن ورمزها S/24287 .

واذا لم يوجد اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يوافق على دعوة الدكتور بوشليزي والسيد مانغوبي والعميد غكوزو والدكتور ريدي والسيد جوزاب والسيد أندرو والسيد نفوبيني .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة والوارد في الوثيقة S/24232 .

أود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/24255 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول على قائمتي هو وزير خارجية السنغال ، معادة السيد دجيبيو لاييتي كا ، الذي يرغب في الإدلاء ببيان نيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . أرحب بسعادته وأدعوه للإدلاء ببيانه .

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بفضل الاوامر العريضة القائمة على الصداقة والتعاون التي تربط بلدكم ، الرأس الأخضر ، بالسنغال ، فإننا نشعر بالسرور وبخاصة لدى رؤيتكم تتراأسون أعمال جلسة مجلس الأمن هذه .

ومما يزيد من سرورنا أنكم بوصفكم إبننا بارزا لافريقيا ، تدركون على وجه الخصوص التفاني الذي لا مثيل له لشعوب وقادة قارتنا الافريقية من أجل قضية العدالة في جنوب افريقيا .

باسم الرئيس عبدو ضيوف ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، وباسم الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذي يشرفني أن أتولى رئاسته ، أود أن أنقل لجميع أعضاء المجلس خالص شكرنا على سرعة تلبية طلب منظمة الوحدة الافريقية ، بعد الطلب الذي تقدم به الرئيس نيلسون مانديلا ، بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن يعالج بالدرجة الاولى العنف المحقق بجنوب افريقيا .

وبهذا العمل ، يقدم مجلس الأمن شهادة بليغة ، نقدرها تمام التقدير ، على اهتمامه وعلى الاهمية التي يوليها لشاغل من أكثر شواغلنا إلحاحا .

وللأمين العام لمنظمتنا ، شقيقنا وصديقنا ، بطرس غالي ، الذي يعترف الجميع طراً بمهارته وشمائله الخلقية ، أود أن أكرر تهنئتنا القلبية العميقة ودعمنا للمهمة النبيلة والسامية التي يقوم بها .

قبيل أيام معدودة ، ارتأى رؤساء دول أو حكومات البلدان الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، في اجتماع القمة المعقود في داكار ، أن من الضروري الطلب إلى المجلس عقد جلسة عاجلة بشأن الحالة في جنوب افريقيا .

وعلى نحو أكثر تحديدا ، دعت منظمة الوحدة الافريقية المجلس للنظر في مسألة العنف في جنوب افريقيا واتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء عليه . وفي الوقت نفسه أعربت منظمة الوحدة الافريقية عن رغبتها العارمة في أن تنخرط الامم المتحدة في استكشاف وخلق الظروف المؤدية إلى استئناف المفاوضات وضمان التزام جنوب افريقيا بعملية الانتقال السياسي السلمي وذلك حالما تتم إزالة العنف وتقلب الاوضاع .

إن افريقيا برمتها تشعر ببالغ القلق إزاء تغير الاحداث في جنوب افريقيا . وقبل أربعة أشهر قامت الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا بمنح الرئيس دي كليرك الولاية للاستمرار في جهوده لوضع حد نهائي للفصل العنصري وذلك من خلال التفاوض مع جميع الاحزاب والحركات السياسية في جنوب افريقيا بشأن إطار للانتقال السلمي إلى جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية .

آنذاك ، رحبنا بشكل طبيعي جدا بذلك الموقف ، الذي شعرنا بأنه يمثل بداية حقبة جديدة يمكن أن تقود جنوب افريقيا لأن تتصالح مع نفسها ومع الامم الاخرى في العالم ، ولا سيما الامم الافريقية .

ولقد فعلنا ذلك لاننا اعتقدنا ، ولا نزال نعتقد فعلا ، بأن أجدى الطرق وأكثرها فعالية لانتشال جنوب افريقيا من عزلتها وفي فترة الصراع الطائفي الطويلة التي عاشتها كانت ومتبقى في إطار المفاوضات بين جميع القوى السياسية في البلاد ، وخصوصا بين الذين عقدوا العزم الراسخ على تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض .

لقد فعلنا ذلك لأننا اعتبرنا النتائج التي أسفر عنها الاستفتاء الذي أجري في ١٧ آذار/مارس إشارة واضحة على عزم الأقلية البيضاء على مواصلة الالتزام بالتعهد المفيد الذي استهلته كوديسا حتى النهاية ، والتي لا تزال كما نشعر أفضل الأطر لتنظيم انتقال سلمي ديمقراطي في جنوب افريقيا مع الأخذ في الحسبان أن الهدف النهائي هو خلق ديمقراطية تقوم على الاخاء واللاعنصرية .

أما اليوم ، ومع الأسف الشديد الذي نشعر به ، فقد غرقت البلاد في جو من العنف غير المقبول ، الذي عمقته مأساة بويباتونغ .

إن مجزرة بويباتونغ ، التي وقعت بعد ثلاثة أشهر من استفتاء ١٧ آذار/مارس ، قد قدمت دليلا بالغ الوضوح على الوضع السياسي المحفوف بالمخاطر فضلا عن الاخطار الجسيمة التي ما تزال تهدد مستقبل جنوب افريقيا . إن ذبح الابرياء والعنف الجسدي قد أصبحا يمثلان النصيب اليومي للملايين من شعب جنوب افريقيا ، الذين يعيشون في ظل الخوف من اقتحام بيوتهم وتعرض سلامتهم وسلامة عائلاتهم للهجوم .

في ظل هذه الظروف ، من الواضح استحالة السير في أية عملية تفاوضية ذات مصداقية . لهذا وصلت جنوب افريقيا إلى طريق مسدود .

من الآن فصاعدا لا يمكننا أن نسقط من حسابنا امكانية وقوع نكسة ، حتى ولو لم تكن لدينا رغبة في مواجهة ذلك ، هذه النكسة التي ستكون نتائجها مأساوية بالنسبة إلى جنوب افريقيا نفسها وإلى جميع بلدان القارة الافريقية وفي الواقع إلى المجتمع الدولي برمته .

ما الذي يجري في جنوب افريقيا ؟ إن ما يجري هو أن نظام الغسل العنصري - الذي هو انكار لكل شيء يمثل مكونا من مكونات الكرامة الانسانية ، وإنكار لكل شيء يمكن أن يُمكن البشر من ممارسة مقوماتهم بوصفهم مواطنين - أسفر عن حالة من العنف الهيكلي ، بما في ذلك مذبحه بويباتونغ التي تعد ذروة عملية بدأت منذ وقت طويل ، وتعد أكثر مظاهر تلك العملية إشارة للحزن ومدعاة للشجب .

إن ما يحدث هو أن بعض المواطنين في جنوب افريقيا ، وهم يشعرون أن بوسعهم أن يتصرفوا دون عقاب ، وهو أمر من الصعب تحليله ومن الصعب تبريره ، يذبحون يوميا تقريبا الآخرين حسبما يرون ذلك ملائما دون اتخاذ أية خطوات من جانب الذين عملهم هو حكم وإدارة البلاد لوضع حد لأعمالهم ومعاقبة مرتكبي أعمال العنف التي تستوجب الشجب والتي لا مبرر لها .

كيف يمكننا أن نتصور ، وكيف يمكننا أن نقبل ، أن المسؤولين عن تصريف شؤون البلاد يمكنهم أن يتخذوا موقف اللامبالاة في وجه هذه الحالة ؟ إن المسؤولية الأولية لاية حكومة مهما كانت طبيعتها التمثيلية محدودة - هي ضمان أمن الشعب وسلامة الممتلكات ، وضمان الكرامة الفردية وتهيئة جو من السلم المدني ما لم تعترف تلك الحكومة بوضوح بعدم قدرتها على أداء تلك المهمة .

لذلك تعتقد منظمة الوحدة الافريقية أن حكومة جنوب افريقيا يجب أن تدفع إلى تحمل مسؤولياتها التي يجب أن تقوم بها وحدها إذا ما رغبت في أن تبقى ذات مصداقية . وبطبيعة الحال ، فإن جميع الاطراف التي تؤمن بإمكانية اقامة نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا يجب أن تعمل من أجل القضاء على جميع أشكال العنف .

إن الحالة السائدة في جنوب افريقيا ليست غير مقبولة فحسب ، ولكن هي فوق كل شيء خطيرة بالنسبة لجنوب افريقيا نفسها وبالنسبة لما يتجاوز حدودها . ولهذا فإننا نسعى إلى تأييد الأمم المتحدة لوضع العقوبات في طريق أقلية ترنو إلى الماضي الذي ولّى ، أقلية هدفها الرئيسي وقف عملية التفاوض المؤدية إلى بزوغ فجر جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية بتهيئة مناخ ارهاب وانعدام أمن لا يمكن السكوت عنه .

إن نهجنا الذي نتوجه به إلى مجلس الأمن يقوم أيضا على نتيجتين : النتيجة الأولى هي التي أعلنها القاضي غولدستون ، الذي بسبب تمتعه بثقة القوى السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا عُين رئيسا للجنة التحقيق بشأن منع العنف والتهريب العام . لقد أعلن القاضي في تقريره المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ما يلي :

"مع أنه في شباط/فبراير ١٩٩٠ استعيف عن جو العنف بجو عدم عنف في الحالة في جنوب افريقيا ، فإن الاضطرابات والعنف وصلت منذ ذلك الوقت إلى مستوى ليس له مثيل في تاريخ جنوب افريقيا" .

النتيجة الثانية أنه كانت هناك بالفعل بضع لجان للتحقيق بشأن العنف في جنوب افريقيا . كانت هناك لجنة غولدستون ، وهي لجنة داخلية ، ولجنة القضاة الدولية ، التي نشرت تقريراً في شهر آذار/مارس الماضي ، ولجنة المراقبة من منظمة الوحدة الافريقية ، التي رفعت تقريراً إلى الدورة الأخيرة لمجلس وزراء المنظمة الذي عقد في داكار منذ أسبوعين في نهاية شهر حزيران/يونيه . وتلك اللجان جميعاً توصلت إلى نفس الخلاصة ، وهي أن العنف يحدث تآكلاً تدريجياً في مجتمع جنوب افريقيا فيتسبب في مشاكل أمنية خطيرة .

ولسوء الطالع ، أنه رغم عزم تلك اللجان على خدمة قضية السلام ، ورغم عملها الجدير بالذكر ، لم تكن لأي من هذه اللجان السلطة الضرورية لتحويل ما توصلت إليه إلى توجيهات ملزمة في أعقاب مذبحه بويباتونغ ، شجب القاضي غولدستون كون توصياته : "لم يؤخذ بها"

"لأنه لو كان قد أخذ بها لتمكن تجنب تلك المأساة التي تستوجب

الشجب" .

وعلى أساس تلك النتائج رأت منظمة الوحدة الافريقية أن مجلس الأمن ، وهو الهيئة العليا المسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، خير مكان يسعى فيه إلى إيجاد حل لازمة ، التي اذا استمرت ، تهدد بالخطر جبهات جنوب افريقيا والسلم والأمن اللذين يتهددهما الخطر في المنطقة .

وبشكل أكثر تحديدا ، نرى أن المجلس بوسعه ، بالاتفاق مع جميع الأطراف المعنية ، أن يوفر وجودا للأمم المتحدة في جنوب افريقيا يهدف ، في جملة أمور ، إلى المساعدة على تدعيم تدابير مكافحة العنف واستعادة جو من الأمن واستكشاف وتهيئة الظروف التي يكون فيها من الممكن إعادة اجراء عملية التفاوض في اطار "اتفاقية جنوب افريقيا الديمقراطية" وفي النهاية ، أن إنهاء العنف يعد دون شك أحد طرق تحقيق استئناف المفاوضات التي نشجعها . وهذا هو الهدف الرئيسي من مشروع القرار المقدم إلى المجلس للنظر فيه .

إن الأمم المتحدة جعلت ، ولبعض الوقت ، من مشكلة جنوب افريقيا مشكلة خاصة بها . سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة ، اتخذت المنظمة العديد من القرارات على أساس تقييمها المعتقد للحالة في البلاد .

واليوم حيث تطورت الحالة إلى نقطة حاسمة ، أرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتناول الامر مرة أخرى لتساعد على تحديد أسباب العنف واتخاذ الخطوات الضرورية لإنهائه .

وبالنسبة لطرق ووسائل توفير الوجود الدولي الذي ذكرناه في جنوب افريقيا ، نرى ، كما يبين مشروع قرارنا ، أن تعيين الامين العام ممثلا خاصا له قد يكون حلا أيضا ، ومن المفهوم أننا نأمل أن تظل المسألة قيد نظر المجلس إلى أن تنشأ جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة غير عرقية .

إن الممثل الخاص ينبغي أن تكون له مهمة واسعة النطاق وذلك استجابة للقلق الذي أعربت عنه منظمة الوحدة الافريقية ، والذي أدى بها إلى أن تدعو إلى عقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن . وإذا ما كان للممثل الخاص أن يؤدي مهمته بالفعالية الضرورية ، ينبغي أن يتوفر له التعاون الصريح المخلص والامين من جميع الأطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، مما يشجعنا أن مبدأ تحقيق ذلك الوجود تقبله القوى السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا ، بما في ذلك حكومة جنوب افريقيا .

ومما يعزز هذا الشعور بالتشجيع البيان الذي أصدره مؤخرا الامين العام للأمم المتحدة والذي أوضح فيه أن المنظمة على استعداد للاضطلاع بدور في جنوب افريقيا . ونحن ندعو المجلس إلى اتخاذ قرار يتماشى مع هذه الخطوط .

إن وجودنا اليوم في المجلس في إطار الوفد الوزاري الكبير من منظمة الوحدة الأفريقية ، الذي أوفده الرئيس عبدو ضيوف ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، يعني أن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومع جميع رؤساء دول وحكومات قارتنا ، قد حددوا اختياراتهم ، من بين الخيارات المتاحة ، أي إما العمل على تهيئة الظروف لإقامة مناخ من الأمن يتلاشى فيه العنف ويقضى عليه نهائيا ، أو السماح لجنوب افريقيا أن تصبح الى الأبد غارقة في مناخ العنف والإرهاب الذي قد يضر ضررا كبيرا بمنجزات جهودنا المشتركة للقضاء على الفصل العنصري .

أنه خيار يفرضه العقل والحس السليم ، وهذا يعني أنه الخيار الذي ينبغي أن يؤدي بالفعل ، من خلال الأساليب السلمية والمسؤولة ، الى تحول سلمي في جنوب افريقيا بغية اقامة نظام سياسي ديمقراطي قانوني .

أن مذبحة بويباتونغ البغيضة ، التي كانت ذروة مسيرة العنف والمواجهة المحزنة ، مهما كانت باعثة على الاشمئزاز - ونحن ندينها بكل قوة - لا ينبغي أن تحيدنا عن طريقنا هذا . وأن الذين كانوا دون شك متفائلين أكثر من اللازم قد ثبت لهم أن الحذر لا يزال ضروريا .

وبالنسبة لنا ، نحن على اقتناع بأن جميع أصحاب النوايا الطيبة ، ومحبي السلم والعدالة والتقدم في جميع أنحاء العالم ، سيقفون الى جانبنا في هذه الاوقات المعبة .

ولا شك لدينا في أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، الذي يخطط به الميثاق مسؤوليات محددة بوضوح كفيل السلم والأمن للمجتمع الدولي بأكمله ، سيؤيدنا في عمل السلم هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية السنغال

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي في قائمتي هو السيد نيلسون مانديلا ، الذي وجه اليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مانديلا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود

بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرنا لمجلس الأمن على موافقته على الانعقاد حول مسألة جنوب افريقيا . ونود أيضا ان نشكركم خالص الشكر على إعطائنا الفرصة لمخاطبتكم .

ان الأمم المتحدة مابحت تبقي مسألة جنوب افريقيا قيد نظرها على مدى السنوات ال ٤٥ الماضية . وسبب ذلك أن شعبنا مافتئ يتعرض لسياسة الفصل العنصري الذي اعتبرته الأمم المتحدة جريمة ضد الإنسانية .

وقد كانت القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة حول مسألة جنوب افريقيا موجهة نحو إنهاء جريمة الفصل العنصري هذه ضد الإنسانية ومساعدتنا على تحويل بلادنا الى ديمقراطية غير عنصرية . وهذا الهدف لم يتحقق بعد . فجنوب افريقيا لا تزال تخضع لنظام الاقلية البيضاء . ولا تزال الغالبية العظمى من شعبنا محرومة من إبداء صوتها . وهي لاتزال محرومة من حقها في تقرير مصيرها .

ان ممثلي حكومة جنوب افريقيا سيخاطبون أيضا المجلس اليوم . ومهما كانت حلاوة الكلمات التي قد يتفوهونها ، فهم يمثلون نظام حكم الاقلية البيضاء الذي تعارضه الأمم المتحدة . وهم يواصلون حكم بلادنا بموجب دستور أعلن مجلس الأمن أنه باطل ولاغ .

ويتعين على الأمم المتحدة ، لا لسبب سوى عدم تحقق اهدافها بعد ، أن تبتقي مسألة جنوب افريقيا قيد النظر . ويتعين عليها أن تواصل البحث عن الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها أن تساعد على الإسراع بالعملية المؤدية الى تحول ديمقراطي في بلادنا .

وفي هذه الاثناء ، نشأ وضع خطير للغاية . فبينما التزمنا جميعا ، في إعلان النوايا المعتمد في مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا بتاريخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ، بالبدا في عملية يتم فيها صياغة واعتماد دستور لجنوب افريقيا موحدة ديمقراطية لاعنصرية ولا تمييزية ، تواجه هذه العملية طريقا مسدودا .

وفيما يتعلق بهذه المسألة ، تتمثل المشكلة في أن حكومة الاقلية البيضاء الحاكمة تواصل البحث عن الطرق والوسائل التي تكفل لها تولي السلطة ، مهما كانت درجة التأييد الانتخابي لها . ويمر النظام على أن تخضع الغالبية السياسية ، مهما كان كبرها ، لنقض الاحزاب السياسية للأقلية . ومالم تأت الحكومة بالالتزام الراسخ بالديمقراطية الكاملة القائمة على أساس المبادئ المقبولة دوليا ، وعلى قبول هيئة ذات سيادة وديمقراطية لصياغة الدستور ، فإن العملية لن تمضي قدما .

ولكن المجلس يجتمع اليوم لأن العملية توقفت بسبب المجازر في بلدات السود . فخلال الخمس الى الست سنوات الماضية ، مات ما لا يقل عن ١١ ٠٠٠ شخص نتيجة لهذا العنف . وخلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ وحده توفي ٣٧٣ شخصا واصيب ٣٩٥ بجراح . وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الى حزيران/يونيه ١٩٩٢ قتل ١ ٨٠٦ اشخاص واصيب ٢ ٩٣١ بجراح .

إن سيطرة نظام الحزب الوطني على سلطة الدولة تسمح له بأن ينكر دوره ويخفيه ، وكذلك دور عملائه وقوى أمن الدولة في تبني العنف وإثارته . ومذكرتنا المؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ الى السيد اف دبليو دي كليرك ، التي اتاحت نسخة منها لاجراء المجلس ، تبين الدلائل على العديد من الاعتداءات التي تمت بسبب عدم منعها أو بالاشتراك فيها مباشرة ، تلك الدلائل التي تبرهن على تورط الحكومة في العنف . وعلى وجه التحديد ، نسترعي انتباه أعضاء المجلس الى مرفق المذكرة المعنون "تورط قوى الامن في اشارة العنف وتصعيده" ، ومرفق آخر بعنوان "دعم حكومة جنوب افريقيا لحزب الحرية انكاشا" .

لقد تمخضت السنوات الكثيرة من النضال داخل جنوب افريقيا وخارجها على حد سواء الى أن تعتمد الجمعية العامة في ١٩٨٩ ، بتوافق الآراء "الاعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي" الذي استخلصت فيه أن الظروف قائمة لحل تفاوضي لحالة جنوب افريقيا . لقد ذكرت الجمعية العامة في ذلك الاعلان أن تلك المفاوضات يجب أن تجري ، وفقا للاتفاقات الموقعة بين حركة التحرير والحكومة ، في جو خال من العنف .

لقد كنا ولا نزال متفقين كل الاتفاق مع هذه المواقف . لقد اتخذتها الجمعية العامة لأنها تصورت ، وعن موافق ، أن عملية المفاوضات لن تنجح في ظل حرب أهلية مستعرة في البلد .

وسعى الى تحقيق هذا الهدف قرر المؤتمر الوطني الافريقي في آب/أغسطس ١٩٩٠ أن يعلق كل الاعمال المسلحة . وقد فعلنا ذلك من جانب واحد ، ولسببين : التدليل على حسن النية والمساعدة على خلق جو خال من العنف . وفي نفس الوقت كان من المتوقع من النظام ، بدوره ، أن يظلم بالتدابير المختلفة التي تزيل العقبات من طريق المفاوضات ، وأن يكفل استتباب جو ملائم للمفاوضات . بدلا من ذلك ، كما قلنا ، ووجهنا بعنف متصاعد متزايد .

المؤتمر الوطني الافريقي تعارض الترويج للعنف . نحن ثابتون على هذا الموقف . لكن مهمتنا في ضمان التقيد التام بهذا الموقف كسياسة أصبحت أصعب بسبب ممارسات قوى أمن الدولة ، وعملاتهم وبسبب أن الشركة التي يسيطر عليها النظام هي المسؤولة عن اجراء التحقيقات في أعمال عنف تكون قوى أمن الدولة متهمة بارتكابها ومسؤولة عن تقديم المرتكبين الى العدالة .

ويرى المؤتمر الوطني الافريقي أن مسؤولية الحكومة عن العنف تمتد أيضا إلى أعمالها وقصورها . وإن اللجنة الدولية للقضاة ومنظمة العفو الدولية قد وجهتا اللوم إلى الحكومة لأنها لم تتصرف ضد العنف . وتحيط منظمة العفو الدولية علما بأن الحكومة :

"لم تقدم إلى المحاكمة إلا حفنة قليلة من الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الانسان" .

وإن القاضي جولدستون ، في تقريره المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، يشكو من بضع حالات تجاهلت فيها السلطات توصيات لجنته .

لم يدين شخص واحد فيما يتصل بما يبلغ ٤٩ مذبحة ذهب ضحيتها ١٠ أشخاص على الأقل في كل حادثة من الحوادث التي وقعت في السنتين الماضيتين في الترنسفال . وحيثما أجريت تحقيقات نزيهة ومحاكمات قوية ، كما كان الحال بالنسبة لمجزرة ترامت فيد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، صدرت ادانات . وكان المدانون من رجال الشرطة . وفي عام ١٩٨٥ قتل ماشيو غونوي وثلاثة آخرون من قادة الرأس الشرقي . وفي أيار/مايو من هذه السنة ، وفي وثيقة لم يشكك أحد في مصداقيتها اقترحت رسالة من رئيس المخابرات العسكرية لقوة دفاع جنوب افريقيا ، الجنرال سي بي فان دير ويسشوزين ، على مجلس أمن للدولة أن تخول هذه الهيئة بسلطة "الإزالة العاجلة من المجتمع" لغونوي وغيره . ولم تتخذ أية خطوة للايقاف المؤقت لفان دير ويسشوزين عن منصبه .

ولم يتخذ أي إجراء آخر للايقاف المؤقت لرئيس مختبرات تحقيق الشخصية لشرطة جنوب افريقيا ، الجنرال لوثر نيشلينغ ، بعد أن توصلت محكمة عليا في قضية مدنية في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى أن اشتراكه في تسميم النشيطين ، على أساس الاحتمالات ، صحيحا .

ورغم اكتشاف البعثة القضائية أن هناك عددا من الشخصيات العسكرية لمكتب التعاون المدني في العنف السياسي ، لم توجه التهمة إلى أي منهم . وعلى الأقل هناك عشرون من أعضاء المكتب ، وأعضاء آخرون ، كثيرون ، لا يزالون يتلقون أجورهم من قوات دفاع جنوب افريقيا . وقد منح آخرون أو تلقوا معاشات تقاعدية ضخمة . وطلب العديدون التمتع بالحصانة ضد المحاكمة .

وفي شباط/فبراير ١٩٩٢ اتضح أن رجال الشركة البيض المحليين الموجودين في مركز شرطة ارميلو قد شجعوا وساعدوا بنشاط عمالة من الحراس في وسيلتون . ولم يوقف أي شرطي معني في هذه الحالة عن عمله .

وفي عملية رسمية في عام ١٩٨٦ ، قامت قوات دفاع جنوب افريقيا بالتدريب العسكري في ناميبيا لأكثر من ٢٠٠ من أعضاء إنكاشا ضمتهم بعد ذلك شركة كوازولو . وفي شهادات بعد قسم اليمين ، ادعى عدد من المتدربين بأنهم قد تلقوا تدريبهم على الحرب الهجومية . وقد تجاهل النظام هذا الحادث على أساس أن أعضاء حزب إنكاشا قد تلقوا عملية تدريب على حمايتهم . وقد وجهت لبعض المتدربين بعد ذلك التهمة بإثارة العنف في ناتال .

ولم يتخذ أي إجراء للسيطرة على سلطات شرطة كوازولو أو الحد منها . وهناك أدلة دامغة على تحيز شركة كوازولو ومشاركتها في العنف في إقليم ناتال . حقا ، إن سلطات شرطة كوازولو نفسها في ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ قد تعززت في الواقع . ومنذ ذلك التاريخ لا تعمل شرطة وحدة الاستقرار الداخلي في شرطة جنوب افريقيا لاختفاء العنف في كوازولو إلا عندما يطلب ذلك المفوض الإقليمي لشرطة كوازولو .

وفي ١٩٩٠ ، أصدر نظام بريتوريا تصريحات محددة تسمح قانونيا بحمل أسلحة خطيرة علانية . وقد كان هذا إلغاء لحظر ساري المفعول منذ عام ١٨٩١ . وبعبارة أخرى ، بعد أن ألغى الحظر على المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمات الأخرى في عام ١٩٩٠ خلق نظام بريتوريا حالة بمقتضاها يمكن لمجموعة من الرجال أن تخرج إلى

الشوارع وتدخل الأماكن العامة وهي تحمل أخطر الأسلحة . والحكومة غير قادرة على
تعليل السبب الذي من أجله أعطت تراخيص لهؤلاء الناس بالقتل والتشويه . ولم تعلق
السبب الذي من أجله اصطفت شرطتها وجيشها بصورة منتظمة هؤلاء القتلة إلى أماكن
آمنة بعد كثير من حملات القتل ، ولم تقبض على أي شخص .

إننا ننتهم ، دون لبس ، بوجود أساس منطقي لهذه الأعمال التي تتسم بالإغفال من
جانب حكومة جنوب افريقيا . وحقيقة المسألة الواضحة هي أن حكومة جنوب افريقيا
لم تتوان في حربها ضد الحركة الديمقراطية لبلدنا .

وأخيرا ، تعمل وحدة شرطة سرية في منطقة حول بوي باتونغ ، وقد عرفها
الجمهور . وهي وغيرها من الوحدات العاملة في مناطق أخرى من البلد من أجل قمع حركة
الديمقراطية ، التي لا تزال الحكومة تعتبرها العدو والخطر الذي يهدد الأمن الوطني
المزعوم . وقد أعيد وزع ضباط وأشخاص سابقين من شرطة الأمن في تلك الشبكات السرية .
وهناك مزاعم مستمرة بأن أعضاء هذه الوحدات ، بالإضافة إلى أعضاء وحدات القوات
الخاصة التي تتكون من أجناب مثل الانغوليين ، والموزامبيقيين والناميبين ، يشتركون
في عمليات سرية تتضمن اغتيال زعماء ومؤيدي الحركة الديمقراطية . وهم يرتكبون أيضا
أعمال الإرهاب ضد السكان بوجه عام .

ومن أجل التشويش على القضية وتفادي مسؤوليات الحكومة تصر الحكومة على أن
مصدر العنف هو التنافس فيما بين المؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية إنكاشا . إلا
أن حقيقة الأمر هي أن ذلك الحزب قد سمح لنفسه بأن يصبح امتدادا لنظام بريتوريا ،
وهو أدواته وعميله . وقد مولت حكومة جنوب افريقيا أنشطته . وقد تسلح أعضاؤه
وتدربوا بمعرفة حكومة جنوب افريقيا . وهناك أدلة كافية على أنه لا يزال يستفيد من
التعاون السري مع حكومة جنوب افريقيا .

ولهذا يصبح من غير الواضح أن يتصرف أعضاؤه كقوة مستقلة وعندما يكون عميلا
ينوب عن حكومة جنوب افريقيا . ومع ذلك فهو ليس قوة مستقلة يتعين على المؤتمر
الوطني الافريقي أن يدخل في اتفاق معها لإنهاء العنف في البلد ، كما يزعم نظام
بريتوريا .

وإن الوثائق التي سنقدمها لأعضاء المجلس تشرح بالتفصيل جميع النقاط التي أشرنا لها ، وجميعها تؤكد التصرف الإجرامي للحكومة في عدم التصدي على نحو سليم لمسألة العنف السياسي الذي راح ضحيته الكثير من الأرواح ، والذي يمزق بلدنا ويجعل من عملية المفاوضات مستحيلة .

ونود أن نذكر بالقرارات السابقة التي أصدرها مجلس الأمن لمساعدة جنوب افريقيا على تحويل البلد إلى ديمقراطية غير عرقية . ونعتقد أن هذا الالتزام يضع على عاتق المجلس التزاما عاجلا بالتدخل في الحالة في جنوب افريقيا لإنهاء المذبحة .

إن مملحة المجلس ذاتها في رؤية المفاوضات وقد استؤنفت من أجل التوصل إلى حل سلمي ، هذا الحل الذي يتماشى مع المبادئ الديمقراطية الواردة في اعلان الجمعية العامة الخاص بالغسل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الصادر في ١٩٨٩ وقرارات مجلس الأمن نفسه ، تتطلب من المجلس اتخاذ تدابير حازمة بشأن مسألة العنف هذه في جنوب افريقيا وبالسعة المطلوبة .

ونحن نعتقد أن هذا العنف ، مثله مثل نظام الغسل العنصري نفسه ، يمثل تحديا مباشرا لسلطة المجلس ويقوض مهامه العالمية في تقدم السلم وتعزيز الاهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

إن عدم عمل مجلس الأمن بشكل حازم وحاسم لا يمكن إلا أن يقوّض سلطته وهيبته في وقت يدعى فيه المجلس والأمم المتحدة بأكملها للاضطلاع بدور أكثر فعالية في تنظيم شؤون العالم .

لذلك فإننا نحث المجلس على أن يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص لجنوب افريقيا .

وعلى هذا الممثل أن يتحرك بسرعة من أجل تقصي الحالة في جنوب افريقيا بغية مساعدة المجلس على البت في التدابير التي تساعدنا على إنهاء العنف . ويتعين على المجلس بعدئذ اتخاذ القرارات الضرورية لتنفيذ مثل هذه التدابير ، بما في ذلك عملية الرصد المستمرة للحالة من أجل ضمان فعالية هذه التدابير وفق ما اضطلع به . كما نود أن نحيط المجلس علما ، وذلك بغية أن يكون معلوما لديه ، أننا طلبنا من الحكومة اتمام عملية الافراج عن السجناء السياسيين أيضا فضلا عن الغاء التشريعات القمعية .

وأقول مرة أخرى أن هذه خطوات ملموسة تصورها اعلان الأمم المتحدة لخلق مناخ يؤدي إلى المفاوضات . إن بقاء هذه المسائل على جدول الاعمال طيلة أكثر من سنتين بعد دخولنا في اتفاق رسمي مع حكومة جنوب افريقيا ينص على الاهتمام بها ، ليظهر المشكلة التي نواجهها فيما يتعلق بمصادقية الحكومة من حيث تنفيذ الاتفاقات التي تعهت بها .

نود أيضا أن نختبر هذه الفرصة للتأكيد من جديد على التزامنا بعملية المفاوضات والتوصل الى نتيجة ديمقراطية صادقة .

وفي هذا الصدد ، نود أن نحيطكم علما مرة أخرى بأنه لا يزال يتعين علينا اقناع الحكومة بأنه ينبغي لها أيضا أن تكون ملتزمة بمثل هذه النتيجة الديمقراطية ، وأن تقبل هذه المفاهيم العادية للنظام الديمقراطي مثل حكم الاغلبية وغياب الاعتراض من جانب أحزاب الاقلية .

ولذلك لا يزال علينا أن نتغلب على هذه العقبات ، بحيث يمكن لعملية المفاوضات نفسها ، كما جرت في اطار اتفاقية لجنوب افريقيا ديمقراطية ، أن تنجح .
إننا نشكر الاعضاء على الفرصة التي قدموها لنا لكي نتحدث الى المجلس ويحدونا الامل بأنهم سيستجيبون لندائنا بأن يساعدونا على وضع حد للمذبحة في جنوب افريقيا مع ادراك خطورة الحالة التي نعلم أنهم يشاطروننا خطورتها . أن شعبنا يتطلع الى قرارات المجلس وتحذوه توقعات كبيرة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية للجزائر الاخضر الابراهيمي . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الابراهيمي (الجزائر) : سيدي الرئيس ، يسعدني أن أقدم لكم ، باسم الوفد الجزائري ، أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن . وإننا لنعتز كل الاعتزاز لرؤية أحد أبناء القارة الافريقية في هذا المنصب المرموق ، وخاصة إنكم تمثلون بلدا صديقا تميزت مواقفه على الدوام بتأييد الشعوب التي تصبو الى الحرية والعدالة .

وإن خصالكم الشخصية وكفاءتكم التي أمنت لكم تقدير زملائكم هنا في منظمة الامم المتحدة تشكل ضمانا أكيدة لقيادة سديدة لأعمال هذا المجلس .

وأستأذنكم في توجيه التحية الى سلفكم سعادة مغير بلجيكا السيد نوتردام الذي أريد أن أنوه بالطريقة الفعالة التي أدار بها مداولات المجلس خلال الفترة السابقة .

كما استأذنكم في تقديم تحية أخوية حارة الى سيادة الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام الذي أتمنى له التوفيق في أداء مهامه النبيلة .

إن وجود الرئيس نياسون مانديلا في هذه القاعة يرمز في آن واحد الى التقدم الهائل الذي حققه شعب جنوب افريقيا من تقدم على طريق نضاله الطويل من أجل الكرامة والحرية والى الاخطار التي تهدد المسيرة السلمية التي بدأت في جنوب افريقيا . واني أحيي الكلمة الشاملة الهامة التي ألقاها الرئيس مانديلا أمام هذا المجلس وهي مناسبة أغتنمها لتجديد التزامنا في الجزائر بمواصلة تقديم مساهمتنا المتواضعة لتحقيق الاهداف النبيلة والمشروعة التي يناضل الرئيس مانديلا ورفاقه من أجلها .

تحدث معالي الاخ جيبوكا وزير خارجية السنغال باسم فخامة الرئيس عبدو ضيوف رئيس منظمة الوحدة الافريقية وعبر تعبيراً وفيما عن آرائنا جميعاً وعن نظرتنا للوضع المقلقة السائدة في جنوب افريقيا وعما نتطلع اليه ونتوقعه من هذا المجلس كمساهمة ضرورية وعاجلة لفك الازمة القائمة واخراج المفاوضات من المأزق الذي انحرفت اليه . وأريد أن أضيف الى ما تفضل به زميلي بعض الملاحظات . وفي المقام الاول ، لماذا هذا اللجوء الى مجلس الأمن ؟ لقد جندت منظمة الأمم المتحدة امكانياتها طيلة ما يزيد على عقود أربعة من الزمن من أجل القضاء على ما يمثله الميز العنصري من انتهاك لحقوق الانسان وكرامته .

وكانت المناقشات التي أجرتها الجمعية العامة والقرارات التي اتخذتها قد شكلت مساهمة ثمينة في دعم المطالب المشروعة للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا من أجل المساواة والعدالة .

وفي الحقيقة والواقع فإن هذا المنبر العالمي هو الذي تم فيه ، أثناء الدورة الطارئة السادسة عشرة للجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، رسم المبادئ الأساسية التي تمكن من القضاء ، على التمييز العنصري بالطرق السلمية ، وتفتح السبيل الى قيام دولة ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب افريقيا .

ولم يبخل مجلس الأمن بجهوده هو الآخر بسبب ما بلغته تدابير القمع والاضطهاد المسلطة على الغالبية السوداء من وحشية وفظاعة . فقد فرضت عقوبات دولية لا تزال سارية المفعول قصد عزل نظام جنوب افريقيا وارغامه على الدخول في مفاوضات تهدف الى وضع حد للتمييز العنصري .

وكان في نهاية الامر لتلك الضغوط الدولية أثر حاسم ، وتحقق منذ وصول السيد دي كليرك الى الحكم وبتشجيع منه تقدم هائل . من ذلك أنه تم تدريجيا اقتلاع الاسس القانونية لنظام الفصل العنصري . وأطلق صراح معظم السجناء السياسيين . وبدأت عملية المفاوضات التي فتحت آفاقا مبشرة بشأن مستقبل البلد الدستوري .

وهذه الخطوات الايجابية كان يستحيل تحقيقها لولا الشجاعة وروح التفاهم التي أبداهما كل من السيد نيلسون منديلا والسيد دي كليرك وما واكب مسيرتهما من تأييد متواصل وتشجيع قوي من افريقيا والمجتمع الدولي قاطبة .

ونحن نرى الآن أن التقدم الذي تحقق من خلال هذه المسيرة قد أصبح مهددا بالانهيار بسبب الخطر الجسيم الذي يمثله العنف .

فإن ظاهرة العنف قد أسفرت عن ما لا يقل عن عشرة آلاف ضحية في غضون أربع سنوات حسب مصادر مختلفة . فهاجت عواطف الناس وارتفعت وتيرة التوتر وتوقفت المفاوضات ويخشى الآن أن يؤدي هذا الوضع الى انهيار عملية المفاوضات التي لم يتم التوصل الى انطلاقتها في نهاية السنة الماضية إلا بجهد جهيد ومشقة وعناء .

ومن أكبر الشواهد على خطورة ما آلت اليه الامور مذبحة (بواباتونغ) التي أدانتها الجزائر بكل قوة والحقيقة أن استمرار مثل هذه الاعمال لا يمكن قبوله بأي حال من الاحوال وكانت نتيجته الطبيعية أن المفاوضات قد توقفت فبادرت القمة الافريقية في دكا الى دعوة مجلس الأمن الى مواجهة هذا الوضع بما يتطلبه من حزم وصرامة .

ولا أظن أن السادة أعضاء هذا المجلس المحترمين يقبلون التفسير الذي يزعم أن التنافس الإثني هو وحده سبب هذه الاعمال البشعة .

هناك دلائل قوية تبعث على الاعتقاد بأن قوى خفية قوية ومنظمة تعمل بمساعدة بعض دوائر الأمن المتواطئة على إضرام نيران الفتنة والحزازات الإثنية وتدفع إلى المواجهات الدامية والاعتداءات على الأبرياء .

وإلا كيف يمكن تفسير اغتيال الكثير من الزعماء المحليين المؤيدين للمؤتمر الوطني الأفريقي في الأشهر الأخيرة ؟ وكيف يُمكن تفسير سكوت قوات الأمن عن الفاسقات الإجرامية التي يشنها سكان ما يسمى بـ "الهوستلز" على الأهالي المؤيدين لتقليديا للحركات الديمقراطية . وكيف يمكن تبرير سكوت قوات النظام الحاكم عن حمل ما يسمى بالأسلحة التقليدية في الأماكن العامة ، في حين أن الجميع يرى ما أراقته تلك الأسلحة من دماء الأبرياء ؟

ولا تنفي حكومة جنوب أفريقيا مسؤوليتها عن الأمن وواجب المحافظة عليه في جميع أنحاء البلاد بل إنها تطالب بالألا يشاركها أحد في القيام بتلك المسؤوليات . ولهذا فمن واجب مجلس الأمن أن يدعو هذه الحكومة بكل قوة وحزم أن تمارس بالفعل مهامها الأمنية وأن تفعل ذلك دون تمييز وأن تحاكم وتعاقب جميع المنغذين والمخططين لتلك الأعمال الإجرامية .

إلا أن هذا وحده لا يكفي ، بل ينبغي دعوة الحكومة أيضا إلى معالجة أسباب العنف التي أصبحت معروفة وبالأخص على المجلس أن يدعو حكومة جنوب أفريقيا إلى اتخاذ الإجراءات الآتية :

- أولا ، حل الميليشيات الخاصة التي لم يعد يمكن التحكم فيها .
- ثانيا ، تنفيذ القرار الذي أعلن عنه اليوم فيما يبدو والقاضي بتفكيك "الفيلق ٣٣" ذي السمعة السيئة الذي يتكون من مرتزقة أجانب والذي تخصص في القيام بهجمات القمع والاضطهاد في مدن السكان السود .
- ثالثا ، تطهير صفوف الشرطة والجيش من العناصر الرجعية فيه وتشجيع التوظيف من صفوف الغالبية السوداء .
- رابعا ، اقرار الحظر من جديد على حمل الأسلحة في الأماكن العامة بما في ذلك الأسلحة التقليدية .

خامسا ، تحويل الهوستلز الى شقق عائلية وادماجها في الاحياء السكنية العادية .

وينبغي أخيرا للمجلس أن يفكر جديا في دعوة الامين العام الى تعيين شخصية بارزة كممثل خاص له في جنوب افريقيا . وسيبرهن ذلك على قلق المنظمة الدولية أمام أعمال العنف التي أدت الى تعليق المفاوضات وعلى حرصها على استئناف مسيرة السلام التي لا بد أن تؤدي الى قيام جنوب افريقيا الديمقراطية .

أما عن المهمة التي سيقوم بها مبعوث الامين العام ، فإن الوفد الافريقي الذي يترأسه زميلي وزير خارجية السنغال على استعداد للمساهمة في وضع اطارها .

إن افريقيا وهي تتقدم الى مجلسكم الموقر بهذا المسعى الذي يشرف به لادى أن تساهم في عرضه أمامكم لا تطلب منكم الانحياز لطرف دون طرف آخر ، فما تطلبه افريقيا هو تدخل سريع وفعال من أجل وقف سفك دماء الابرياء ووضع حد للعنف الهدام ، وإحياء الامل التي تمكن من استئناف المفاوضات من أجل الوصول الى السلم والوثام في جنوب افريقيا ، وذلك في اطار وضع دستوري لا يمكن أن يتحقق إلا على أيدي أبناء جنوب افريقيا أنفسهم .

كذلك فإن هذا الوفد الوزاري الافريقي قد جاء الى مجلسكم ليؤكد من جديد تأييد افريقيا المتواصل للقوى الديمقراطية التي تعمل متجاوزة الخلافات العرقية والثقافية واللغوية ، من أجل بناء جنوب افريقيا المتصالحة مع نفسها ، الموحدة ، الديمقراطية وغير العنصرية .

وفي هذا الوقت الذي يتحول فيه هذا المجلس الى مؤسسة أساسية لنظام دولي جديد ، يطمح الى القيام على القانون والمساواة بين الجميع ، أملنا كبير فسي أن يتمكن مجلس الامن من تأكيد تأييده المطلق ، قولا وعملا لحق جنوب افريقيا في الامن والسلم والديمقراطية والحرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية

للجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل مصر وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد موسى (مصر) : السيد الرئيس ، يسرني في البداية أن أحيي فيكم سفيرا قديرا وزميلا عزيزا وممثلا لدولة شقيقة ترتبط بها مصر بأوثق الروابط ثنائيا وفي إطار الوحدة الافريقية . كما يسعدني أن أهنئكم برئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر ، وأعتقد أن نظر المجلس في الوضع في جنوب افريقيا تحت رئاستكم سوف يمكننا من أن نخرج من مناقشة هذا الموضوع بأفضل النتائج الممكنة لصالح عملية السلام والتطبيع في جنوب افريقيا وإنهاء عصر الابرتهاید بكل ما سمح به ولا يزال من عنف وتفارقة وتخلف .

كما أنتهز الفرصة لأعبر من جديد للأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، بتهنئتي ليس فقط على تقلده منصبه وإنما على الأداء الكفء وعنصر المبادرة المستمرة اللذين يتميز بهما .

لقد حضرنا ، كما ذكر من قبلي السيد وزير خارجية السنغال ، لنطرح على مجلس الأمن تطورات سلبية خطيرة في جنوب افريقيا شرحها بكل اقتدار وإخلاص الزعيم نيلسون مانديلا ، وهي تطورات تتعلق بواحدة من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي كله ، وافريقيا بصفة خاصة ، إذ تشير عددا من النقاط والأسئلة الرئيسية :

أولا ، على المستوى الوطني ، ما هي الحقيقة بالنسبة لتواجد الإرادة السياسية الحاسمة لإنهاء الكامل لنظام الابرتهاید والانتقال الى نظام ديمقراطي حقيقي يدخل بجنوب افريقيا الى عصر لا يعرف تفارقة بسبب لون أو جنس ، عرق أو دين .

إن استخدام العنف وسيلة لبث الخوف والرغبة ، أو دعني أقول إن السماح للعنف بأن يشتري بشا للخوف والرغبة ، يصبح في الواقع أمرا خطيرا حيث يتزايد الشعور لدى المواطنين في جنوب افريقيا بأن الحكومة تقف وراء هذا العنف أو هي تشجعه . وهذا أمر أرجو أن نستمع في صده الى شرح واف من السيد بيك بوتو وزير خارجية جنوب افريقيا .

ثانيا ، على المستوى الإقليمي والقاري ، أن أي حديث عن استقرار افريقيا وبدء عملية التنمية والتطوير سوف يرد عليه من القيود الكثير ما دام الوضع في جنوب

افريقيا منتكسا بسبب عمليات مثل تلك التي تمت في بلدة بويباتونغ وغيرها . صحيح أن هناك مشاكل أخرى ضخمة في أنحاء متفرقة من افريقيا ، ولكن تبقى الحقيقة قائمة : إن الوضع في جنوب افريقيا هو الجوهر بين مشاكل افريقيا كلها ، ولدينا الاقتناع المتزايد بأن تسوية هذه الأوضاع سوف تطلق العقال لقوى التقدم في افريقيا لتدخل عصرا جديدا من المشاركة الفعالة والاسهام الايجابي في المسيرة العالمية .

ثالثا ، وعلى المستوى العالمي ، أن العالم يدخل حثيثا في عصر جديد من العلاقات الدولية ، ولا يمكن في نظرنا أن يكتمل الإعداد لهذا العصر إن لم تستقم الأوضاع في افريقيا ، سواء من حيث الوضع في جنوب افريقيا ، أو في غيرها من مناطق التوتر ، أو من حيث عملية التطور الاقتصادي والانمائي ، وكل هذه المشاكل في رأينا متداخلة مترابطة .

لقد بلورت قمة دكا الافريقية الموقف الافريقي من الموضوع المطروح بناء على مبادرة من المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، وبناء على المبررات التي عرضها عليكم تفصيلا وزير خارجية السنغال ، بمفته رئيس مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية وقد عكس قرار القمة عزمنا أكيدا واجماعيا من الدول الافريقية على التصدي للوضع القائم في جنوب افريقيا والذي عادت سلبياته الى الظهور بحادثة بويباتونغ ، وكذلك عكس القرار حرص افريقيا وقادتها على طرح الامر على المجتمع الدولي من خلال مجلس الامن تأكيدا للمسؤولية العالمية المشتركة في مواجهة الابرتهايد وفي وضع حد له ، وإزالة العقبات التي تشكل أمام مسيرة التطبيع نحو اقامة المجتمع غير العنصري الذي نستهدفه والذي يوفر العدالة والمساواة لمواطني جنوب افريقيا كافة .

وقد حرمت مصر على المشاركة في هذا الاجتماع تعبيرا عن موقفنا الثابت من ضرورة اعطاء أهمية وأولوية للوضع في جنوب افريقيا في هذه المرحلة الحرجة الحساسة باعتبار ماله من تأثير على مجمل الأوضاع في افريقيا ، كما سبق القول ، ولايماننا بأن انتهاء نظام الفصل العنصري ، الابرتهايد هو بحق الغيصل بين عصر وعصر .

وأنه حين يتم سوف يشكل نقطة الانطلاق الحقيقية في حياة افريقيا : أفرادا وجماعات وشعوبا ودولا .

وإذا كنا اليوم ندين حوادث العنف ، وحادثه بويباتونغ بصفة خاصة ، فإن هذا لا يمنعنا من أن نقول كلمة حق ، وهي أن الرئيس دي كلارك قد خطا بالوضع في جنوب افريقيا خطوات ايجابية بناءة ، نشجعه على الاستمرار فيها ، ونطالبه بأن يقف بكل حسم واخلاص في مواجهة كل ما يعوقها أو يعطل مسيرتها .

وفي هذا فإننا نشيد بالقيادة الواعية التي يمثلها الزعيم نيلسون مانديلا وزعماء وقادة ومناضلون آخرون عديدون من جنوب افريقيا وحركاتها التحررية وتجمعات مواطنيها .

إننا بالفعل شهدنا بل عايشنا مرحلة تقدم وتطور في جنوب افريقيا نحو انتهاء الفصل العنصري ولا نريد لهذه المرحلة نكسة أو ردة ، بل سوف نرفض جميعا أفارقة أو غير أفارقة ، أن تتعرض المسيرة لمثل هذه النكسة أو الردة لأنها أي الردة ، الرهان الوحيد على انقاذ جنوب افريقيا سودها وبيضها وملونيتها على حد سواء ، من مصير مظلم ، وعلى فتح آفاق رحبة لدولة الوفاق والمساواة .

إننا اليوم مطالبون باتخاذ عدد من الإجراءات ووضع عدد من الأمور في نصابها ، وجماع ذلك ما يلي : أولا ، لا بديل عن إنهاء نظام الابارتيد وأن يستبدل به نظام ديمقراطي غير عنصري ؛ ثانيا ، أن مفاوضات "الكوديسا" يجب أن تُستأنف ، وبأسرع ما يمكن ، وأن تطالب الأطراف المعنية كافة بالإنضمام إليها ، وأن تعلم الأطراف أنها تتم تحت سمع العالم وبصره سنقف ضد كل ما يعوقها ونؤيد كل نجاح لها ؛ ثالثا ، ان العنف هو المعوق الاساسي لهذه المسيرة ، وأن تواتر هذه الحوادث واستمرارها سوف يؤدي في النهاية الى النكسة التي أشرنا اليها ، والتي يجب تجنبها ؛ رابعا ، ان المسؤولية الاساسية في مواجهة حوادث العنف تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا التي بيدها أمور الأمن مثل كافة الحكومات الأخرى ، وعليها أن تمسك بزمam الأمور فيما يتعلق بسلامة المواطنين في إطار القانون ومبادئ الشرعية ، ومن ثم نطالبها بأن تتخذ وبشكل فوري الإجراءات اللازمة لكبح جماح القوى المعادية للتغيير الديمقراطي بحيث يكون واضحا أن طلبنا هذا لا يعطي مبررا للعودة الى حالة الطوارئ التي سادت البلاد في الماضي ؛ خامسا ، إن تعاون مختلف الأطراف أيضا مطلوب ، وهو ما ندعو اليه ونثق في إمكان الحصول عليه .

ومن هنا فنحن نؤيد مشروع القرار المطروح الذي يدين حوادث العنف ويحمّل السلطات المسؤولية بجنوب افريقيا مسؤوليتها ، ويدعو الى تعاون أطراف وفاق السلام الوطني في ضمان تنفيذ بنوده .

ونرى أخيرا أنه لا مناص من أن تباشر الأمم المتحدة مسؤولياتها كاملة . ونرى أن مبعوثا من الأمين العام أو ممثلا خاصا له يمكن أن يكون له مردوده الإيجابي من حيث متابعة الموقف ووضع الأمم المتحدة في الصورة بالنسبة للتطورات الأخيرة حتى يكون مجلس الأمن ، والمجتمع الدولي كله ، على علم كامل بما يجري ، وقدرة فورية على المساعدة . ولأشك ان القبول العام من قبل كافة الأطراف لفكرة الممثل الخاص يجعل لهذا الانعقاد نفسه فائدة عملية واضحة .

وفي النهاية فإن استئناف المفاوضات يجب أن يظل هو الهدف المرحلي المطلوب - ووقف العنف هدف آخر مطلوب - وأن يكون إحلال السلام والديمقراطية والمساواة وحكم الأغلبية هو الهدف النهائي المنشود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية

لمصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي المدرج على قائمتي معالي السيد بغبيني اديتو نزنغيا ، وزير الشؤون الخارجية لزائير . أرحب بمعاليه وأدعوه الى الجلوس على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بغبيني اديتو نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أولا وقبل كل شيء أود أن أعرب لكم سيدي عن تهانئنا الصادقة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن ، خاصة في هذه الايام من شهر تموز/يوليه ، حيث انيطت بالوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية مهمة ملحة هي طرح هذه القضية الساخنة على المجلس ، قضية الحالة في جنوب افريقيا . وبقدر ما نعرف معرفة تامة بما تتمتعون به من صفات فكرية وأخلاقية عالية ، فإننا لا نشك أبدا في أن مهمتكم ستكفل بالنجاح .

أود كذلك أن أعرب عن تقديري لسلفكم ، سعادة السفير بول نوتردام ، الممثل الدائم لمملكة بلجيكا الذي ترأى أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه الماضي ، والذي تميز ، للمرة الثانية ، بحنكته الدبلوماسية وأنجز بجدارة المهمة الموكولة اليه في الشهر الماضي .

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء المجلس على تلبية طلب منظمة الوحدة الافريقية بعقد هذا الاجتماع للمجلس المخصص لبحث مسألة العنف في جنوب افريقيا .

أود أخيرا أن أشكر الأمين العام على اهتمامه المتواصل باستئصال الفصل العنصري من جنوب افريقيا وإقامة نظام ديمقراطي في ذلك البلد .

ان الاوضاع المأساوية التي تعيشها جنوب افريقيا في أعقاب مذابح بويباتونغ حث بالقمة الثامنة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقدة في داكار ، أن تطالب بعقد هذا الاجتماع .

ان المستوى الرفيع لبعثة المنظمة الموفدة للاشتراك في اجتماع المجلس لينم عن الثقة التي تضعها القارة الافريقية بقدرة الأمم المتحدة على عرقلة الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتغاديتها وحلها .

لقد أعار المجلس الوزاري في دكاكر أذنا صاغية لممثل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . لقد أكد ممثل اللجنة الخاصة أن نظام جنوب افريقيا كان مصدر الصعوبات التي يواجهها المؤتمر المكرس لجنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) . وقد ناشد الاطراف أن توقع على الاتفاق النهائي بخصوص الفترة الانتقالية وتتجنب المجابهة بين الاغلبية المضطهدة والاقلية البيضاء .

لقد استمع المجلس الى بيان السيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، الذي قال ان الاتفاق على عملية المفاوضات في إطار كوديسا لم تحترمها السلطات القائمة . ان ذلك الاتفاق ينم ، من جملة ما ينم عليه ، على المبادئ الدستورية وإقامة حكومة انتقالية وإدماج البانتوستانات في المجتمع .

وخلى الاجتماع الى أن مذبحه بويباتونغ ارتكبت بالرغم من حقيقة ان الشرطة كانت قد حذرت قبل حدوثها وانها وصلت بعد خمس ساعات من بدء أعمال القتل وبعد ساعتين من هرب المعتقلين ، مما يبين ، وفقا لما سمعناه ، ان الشرطة لم يكن في نيته منع المذبحة أو إلقاء القبض على المرتكبين ، الذين لم يكونوا سوى وحدة "كوفوت" السيئة السمعة التي يقتل اسمها بالذكريات الشريرة في ناميبيا .

بل ان المؤتمر الوطني الافريقي حدد الفندق الذي نزل فيه أفراد "كوفوت" الاشرار .

أثناء أعمال مؤتمر القمة الثامنة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ، علم رؤساء دول وحكومات المنظمة الكثير من الرئيس ماكوييتو ، رئيس مؤتمر عموم افريقيا لازانيا ، ومن السيد مانديلا نفسه ، حول سلوك النظام الذي أثبت ، بعد أن أبدى التزامه بكوديسا الأول ، انه ينظر الى كوديسا الثاني نظرة سلبية غامضة . ان هذا التصرف اللا مسؤول هو الذي أدى الى المذبحة التي وقعت في بويباتونغ .

منذ إطلاق حكومة الرئيس دي كليرك لسراح زعيم المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا ، والوفود الافريقية ما فتئت معجبة بالشجاعة والبادرات السياسية البعيدة النظر التي أبدتها المسؤولين الحكوميون وزعماء جنوب افريقيا ، تلك البادرات التي أطفأت حدة التوترات السياسية والعرقية والاجتماعية بين شتى فئات جنوب افريقيا ، البادرات التي قربتنا من خلق جنوب افريقيا لا عرقية ديمقراطية حرة .

ومن بين هذه الإيماءات يمكننا أن نشير إلى العملية التي تتبعها حكومة الرئيس دي كليرك في تفكيك الفصل العنصرى بإلغاء قانون مناطق الجماعات وقانون الأرض . وإن التعديلات التي أدخلتها تلك الحكومة على قانون الأمن الداخلي ، الذي يقيّد صلاحيات أعمال القبض التعسفي والسجن دون محاكمة تطبيق على الشرطة ، ولكن للأسف فإن الشرطة لم تُزل تلك الأعمال . وقد أنشئ مؤتمر متعدد الأحزاب ، وهو مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا باعتباره إطارا مثاليا للحوار والمفاوضات بين الحكومة وجميع حركات تحرير جنوب افريقيا دون استثناء . وتحقيق إطلاق سراح السجناء السياسيين ، رغم أنه لم يكن كاملا ، وأخيرا ، تحققت عودة المنفيين السياسيين إلى بلدهم ، جنوب افريقيا ، تحت إشراف مغوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

إن المجتمع الدولي ، إذ تأثر بهذه العلامات المختلفة على حسن النية ، قد اعتقد أن جنوب افريقيا قد سارت بحزم على طريق تغير لا رجعة فيه . وقد ردّ المجتمع الدولي بالمثل برفع الضغط الاقتصادي ، وتحقيق انفراج في العلاقات السياسية وتخفيف القيود على الألعاب الرياضية .

ولأسف ، بينما كان الحوار يتحرك إلى الامام صوب تحقيق اتفاق كجزء من العملية التفاوضية لمؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا ، وخصوصا فيما يتعلق بالمبادئ الدستورية ، وتشكيل حكومة مؤقتة ، وإعادة إدماج البانتوستانات ، ظهر عامل جديد ، وهو موضوع الاجتماع الحالي لمجلس الأمن : العنف .

ومن أجل تفهم هذه الحالة من العنف ، اعتقد أننا يتعين علينا حقا أن نرجع إلى الثلاثينات من القرن السادس عشر ، عندما نزل البوير الأوائل على سواحل آزانيا . وقد قبلتهم طوائف الهوتنتوت والبوشمان والبانتو ، تماما كما قبلت الهوغينوت الفرنسيين الذين هربوا من فرنسا ، حيث اضطهدهم الكاثوليك الرومان . هذه هي محنة السود من السكان الأصليين ، الذين يتعرضون اليوم للفصل على أرض أجدادهم . ويرجع نظام العنف فيما بين السود إلى تلك الحقبة وقد أصبح أكثر انتشارا .

وإن دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة ، باعتمادها في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إعلانها المعنون "الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة على الجنوب الأفريقي" قد سعت إلى شجب وإدانة دورة العنف التي استمرت في جنوب أفريقيا ، بتشجيع الفصل العنصري .

ومنظمة الوحدة الأفريقية ، التي شعرت بأنه ينبغي القيام بشيء ، قد أرسلت بعثة إلى جنوب أفريقيا من أجل التحقيق في تلك الدورة المفجرة من العنف . وقد أكد تقريرها على التواطؤ الواضح من جانب المتعاطفين مع إنكاشا ، بالإضافة إلى عناصر معينة من قوات أمن جنوب أفريقيا في عملية العنف .

وتغلف جنوب أفريقيا حالياً بالغموض . وفي هذه الجلسة يتعين على مجلس الأمن أن يفعل كل ما في طاقته لإلقاء الضوء على جنوب أفريقيا ، وهذا يعني أن جميع أسس الفصل العنصري ينبغي تقويضها . وهذه الأسس هي قانون أراضي السكان الأصليين وقانون حظر الملونين ونظام التعليم المنفصل ، وقانون تسجيل السكان وقانون تعليم البانتوستانات .

والآن ، ماذا يحدث على أرض الواقع - أي في المفاوضات السياسية بين حكومة جنوب أفريقيا ومختلف مكونات مواطني جنوب أفريقيا ؟

من أجل أن نتفهم بالكامل مسلك النظام والضالعين معه ، ينبغي توضيح عدد من النقاط . أولاً ، في المؤتمر الأول لتحقيق الديمقراطية في جنوب أفريقيا ، توقعات أفريقيا والعالم قيام جنوب أفريقيا ديمقراطية ، تكون متحررة وإلى الأبد من نظامها العنصري البغيض : الفصل العنصري . وللأسف ، إن مذبحة بويباتونغ ، التي لا تزال عالقة بالآذهان ، قد فتحت أعيننا بسرعة .

وعندما وصلنا إلى مرحلة تبرز فيها آفاق تسوية تفاوضية ، ذكرتنا مذبحة بويباتونغ بوحشية بأن تفاؤلاً كان مجرد حلم مثالي . وقد نبهتنا بويباتونغ فجأة إلى الطبيعة الخسيسة والدنيئة لنظام الفصل العنصري . وإذا غير عبارة أدولف شير ، اعتقد أنه في مأساة جنوب أفريقيا "يتعين علينا أن نأخذ كل شيء بجدية وألا نأخذ

أي شيء بطريقة مأساوية" . ولهذا ، أعتقد أنه مع احتمال استئناف مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا ينبغي للأطراف المعنية أن تحدد العوامل المختلفة الخاصة بالصراع الذي يدفع قوى التقدم والتغيير ضد أنصار الفصل العنصري . وإن تحديد تلك العناصر سيكون من اقتلاع أسباب الصراع ووضع استراتيجية جديدة من أجل بدء الحوار من جديد . وإن الحكومة المؤقتة ، من بين المهام الأخرى ، يتعين عليها أن تنظم انتخابات حرة وديمقراطية ، وبعبارة أخرى ، انتخابات يكون فيها لكل مواطن ، مهما كان لون جلده ، الحق في التصويت .

لقد جئنا إلى مجلس الأمن بأمل وطيد في أنه تحت ضغط المجتمع الدولي ، ستلتزم حكومة جنوب افريقيا بالسير على الطريق المؤدي إلى الوقف الفعال للعنف مما سيُمكِّن حينذاك من استئناف مفاوضات مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا . ونتطلع إلى تحقيق نتائج مناسبة من ذلك المؤتمر .

ومن الواضح لهذا أن حكومة جنوب افريقيا ، التي تعتبر مسؤولة عن الحفاظ على سلامة الأشخاص والممتلكات ، ينبغي أن تفعل كل ما في وسعها لإنهاء هذا العنف الذي لا لزوم له . وأناشد جميع مكونات الحياة السياسية في جنوب افريقيا أن تضع حدا لعداواتها ، وأن تقاوم المخططات التي تشجعها على استخدام العنف في علاقاتها ، وأن تلتزم ببناء جنوب افريقيا الموحدة التي تتمتع بالأخوة . وآمل أن تستأنف الأطراف المعنية عن قريب حوارها وأن تسود وحدة العمل والتماسك فيما بين حركات التحرير والقوى الديمقراطية الأخرى للجيبهة الوطنية . ويؤيد وفدي تنفيذ القرار ١٣٨٦ (LVI) الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، والذي يطلب ، في جملة أمور ، إرسال بعثة متابعة إلى جمهورية جنوب افريقيا ، كجزء من العملية التفاوضية من أجل إنهاء العنف .

يأسف وفدي لأن قوات أمن جنوب افريقيا في تصادم مع عدة متعاطفين مع ما يسمى بحركة إنكاسا ، ومن ثم تخلق العنف في جنوب افريقيا . وقد طالبت زائير دائما ، منسجمة انسجاما كاملا مع القرار الذي أشرت إليه ، المجتمع الدولي بالالتزام بقرار

اللجنة المختصة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، وهي اللجنة التي شجعت الحوار الدائر بين القوى الوطنية الموحدة التي تضم جميع القوى المناهضة للفصل العنصري ، من ناحية ، وحكومة دي كليرك من ناحية أخرى ، وبعبارة أخرى ، المؤتمر الثاني لتحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا وتأمل أن تبذل كل الدول التي لديها علاقات مع ذلك النظام ما في وسعها لغرض ضغط حقيقي من أجل كفالة نجاح هذه العملية . وإن وفدي ، لهذا ، يؤيد دون تحفظ مشروع القرار الذي قدمه الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، إذ أنه يدين تصعيد العنف في جنوب افريقيا بجميع أشكاله ويسعى إلى تعزيز الانتقال السلمي إلى جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عرقية وموحدة . وهو يدعو أيضا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تعيين ممثل خاص تكون مهمته تهيئة الظروف المؤدية إلى عودة السلم بإزالة العنف وامتثان الحوار فيما بين جميع الاطراف المعنية ، التي ستوجه إليها الدعوة بالإضافة إلى ذلك إلى التعاون مع الممثل الخاص من أجل إزالة جميع العقبات المتبقية في طريق التفاوض في المؤتمر الثاني لتحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا .

ولهذا يتناول مجلس الأمن قضية ملتهبة ينبغي أن تحظى باهتمام دائم . وقد شجع المجلس بالفعل تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة - وعلى سبيل المثال ، في ناميبيا ، وفي نيكاراغوا ، وفي هايتي وقريبا في كمبوديا وفي أي مكان . ولذلك السبب ، يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ نفس الموقف فيما يتعلق بجنوب افريقيا حتى يمكن أن تمهد نتائج تلك الانتخابات الطريق إلى قيام جمهورية جنوب افريقيا الديمقراطية الحقيقية وغير العرقية والموحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية زائير على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أريّا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن اضم تهنئتي الى التهانن التي تم الإعراب عنها لكم بحق ، سيدي ، على انتخابكم لرئاسة المجلس ، وللسفير نوتردام ممثل بلجيكا على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس عن الشهر المنصرم .

ومما لا لبس فيه ان وجود وزراء خارجية البلدان الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بين ظهرانينا يضفي أهمية خاصة على جلسة المجلس هذه .

إن حضور السيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا يعطي لهذه الجلسة بُعدا اضافيا . انه يجسد بوضوح قضية أمة ، وهي أمة يختصر اسمها باسم "مانديلا" . وهذا الاسم يجسد أيضا قضية البشرية المناهضة للفعل العنصري ، وهي جريمة ضد البشرية شجبتها هذه المنظمة بالاجماع . ان خصال الشجاعة والكرامة والتسامح والاحترام التي يتمتع بها السيد مانديلا قد اضافت وزنا وقيمة لا نظير لهما الى بيانه الذي ألقاه في المجلس . وبالنسبة لي ولبلاي ان مانديلا شخصية تعبر عن زمنها ، وزمننا والازمان القادمة .

لقد استجابت فنزويلا لطلب قمة منظمة الوحدة الافريقية بمقد هذه الجلسة لمجلس الامن بشأن الحالة الخطرة في جنوب افريقيا . وما كان لها أن تكون غير ذلك . إن بلاي على اقتناع بأن هذا المحفل الجامع للانسانية الذي قدم الكثير من أجل الكفاح ضد الميز العنصري ، لا يزال بإمكانه أن يفعل أكثر بكثير لإنهاء العنف وتحقيق إمكانية استئناف المفاوضات .

إن فنزويلا ستؤيد جميع التدابير التي يراها المجلس والامين العام مناسبة لتحقيق أهداف إنهاء مناخ العنف والاستمرار في المفاوضات الدبلوماسية التي لا غنى عنها لإقامة جنوب افريقيا جديدة وديمقراطية وموحدة ولا عنصرية .

إننا نقر بالتقدم الذي تم إحرازه في جنوب افريقيا ، وهو تقدم بعث الكثير من الامل في المجتمع الدولي . ولذلك فإننا نأسف أشد الاسف لان التقدم والمفاوضات قد وصلت الى طريق مسدود . إن العنف الإجرامي الذي يمكن التحكم به هو المسؤول عن هذه الحالة ، التي تستدعي اجتماع المجلس اليوم .

وفي سياق مسألة العنف ، أود أن اقتبس فقرة من التقرير الثاني الذي صدر عن هيئة غولدمستون الخاصة بمنع العنف والتخويف في جنوب افريقيا ، والذي صدر البارحة في لندن :

"إن أسباب العنف متعددة ومعقدة . وهي تتضمن اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية ليست في صالح شعب جنوب افريقيا . إنها أشار ثلاثة قرون من الميز العنصري وأشار ما يزيد على ٤٠ سنة من ممارسة أشكال متطرفة من الاختلالات الاقتصادية والعنصرية نتيجة سياسة الفصل العنصري . إن عواقب ذلك على السكان السود في جنوب افريقيا معروفة جيدا وموثقة توثيقا جيدا .

ليس شمة بديل عن استئناف المفاوضات ، ولا ينبغي أن يكون شمة بديل ، ان العنف قد يفرض ايقاعا مطلق العنان بل حتى انه قد يأتي على مزيد من الضحايا في مجتمع جرى ذبحه والتخلي عنه طيلة قرون خلت . لهذا السبب فإننا على اقتناع بأنه ينبغي بذل جميع الجهود لإعادة توجيه المفاوضات بغية التوصل الى اتفاق دستوري جديد . وإننا على اقتناع أيضا بأن مناخا من التفاهم والتفاوض لا يمكن تحقيقه إلا بوضع نهاية للعنف . إن على جنوب افريقيا أن تنهي هذه الحرب مع نفسها . وهذه المسؤولية يجب أن تقع على عاتق جميع الاطراف .

لقد وقفت فنزويلا متضامنة مع قضية الانسانية هذه ، النضال ضد الفصل العنصري ، منذ اللحظة ذاتها التي اقترح فيها رئيس وزراء الهند ، البانت نهرو إدراج هذا البند على جدول أعمالنا منذ ما يزيد على ٤٠ سنة .

في عام ١٩٨٩ ، ومن زنزانة في جوهانسبرج كتب نيلسون مانديلا رسالة الى السيد بوتّا ، رئيس جنوب افريقيا آنذاك ، قال فيها :

(تكلّم بالانكليزية)

"إن الخطوة التي اتخذتها تقدم لك فرصة للتغلب على الورطة الحالية وتطبيع الوضع السياسي للبلاد . وآمل أن تغتنم هذه الفرصة دون إبطاء لإرساء الاسس لحقبة جديدة في بلادنا يمكن فيها نسيان التمييز العنصري والتحيّز والإكراه والمواجهة ، والموت والدمار ."

(تكلم بالاسبانية)

ذلك الاقتباس يلخص موقفا سياسيا يعكس إرادة في التفاوض ، وينبغي للمجلس
الا يتجاهله .

إن بلادي تأمل أن تتحقق هذه الفرصة من جديد وأن تفتنمها الاطراف من أجل أن
تعود بالنفع على مجتمع طالما كان ضحية ما اسمته الولايات المتحدة جريمة ضد
الانسانية . في حزيران/يونيه ، أعلن السيد مانديلا هنا في الأمم المتحدة ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"ستبقى تمثل تهمة وتحديا لجميع الرجال والنساء من أصحاب الضمائر
اننا استغرقنا من الوقت ما استغرقنا قبل أن نقف جميعا لنقول كفى وكفى ."

(تكلم بالاسبانية)

إن البشرية ممثلة في هذا المجلس ، لا تملك أن توافق على

(تكلم بالانكليزية)

إن كتاب الفصل العنصري قد أُغلق .

(تكلم بالاسبانية)

إن المجتمع الدولي باق على التزامه بالنهوض بأمة جنوب افريقية جديدة
وموحدة وديمقراطية ولا عنصرية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فنزويلا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تلاحظ حكومة

بلادي بشيء من الحزن والقلق ان الحالة في جنوب افريقيا قد تطلبت مرة أخرى عقد جلسة
لمجلس الأمن وطيلة بضعة أشهر نشهد زيادة مفاجئة في العنف في هذا البلد . وعلى وجه
التحديد ، أعربت السلطات الفرنسية عن جزعها إزاء المذابح التي جرت في ١٧ حزيران/
يونيه في بويبتانغ ، والتي تسببت في وفاة العديد من الضحايا الأبرياء .

هذه الاحداث الخطيرة قد أعاققت عملية المصالحة الوطنية التي بدأت منذ أكثر
من سنتين ، فضلا عن المباحثات الجارية في إطار اتفاقية جنوب افريقيا ديمقراطية
(CODESA) .

إلا أن الكثير من التقدم قد تم إحرازه . ففي عام ١٩٩٠ ، جرى إطلاق مسـراح السيد نيلسون مانديلا أخيرا ، وهو الذي نرحب به هنا . بين تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩١ ، تمت إزالة الأعمدة التشريعية الأساسية للفصل العنصري . ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، تم توقيع اتفاق سلام وطني بين الأحزاب في جنوب افريقيا . وفي شهور معدودة ، اتخذت خطوات هامة بغضل شجاعة وتصميم اللاعبين الرئيسيين ، السيد نيلسون مانديلا والرئيس دي كليرك .

لقد أيدت فرنسا دون تحفظ الطلب الذي تقدمت به منظمة الوحدة الافريقية لعقد جلسة لمجلس الأمن . وفي الماضي اتيح للمجلس مرارا فرصة تناول جنوب افريقيا ، بعد ذلك ، كانت مسألة مقارعة نظام الفصل العنصري البغيض . واليوم ينبغي للمجلس أن يرسل رسالة مزدوجة لشعب جنوب افريقيا ، داعيا إياه لوضع حد للعنف واستئناف المفاوضات .

هذه هي فحوى البيانات التي أدلى بها من سبقوني ، وخصوصا بيانات الممثلين الافارقة . وفي هذا الصدد ، فإنني أرحب بالوزراء الذين شرفوا المجلس بحضورهم اليوم .

وهذا النداء وارد أيضا في مشروع القرار الذي سيعتمده - كما أثق - مجلس الأمن بالإجماع . وفرنسا تؤيد تأييدا تاما مشروع القرار هذا الذي يدين تصعيد العنف وبخاصة مذبحه بويباتونغ ، ويطالب باستئناف مفاوضات السلام ، ويدعو الأمين العام لإرسال ممثل خاص إلى جنوب افريقيا .

وإننا نرى أن المبعوث سيكون له دور إجراء حوار مع جميع الأطراف المعنية ومساعدتها في البحث عن الطرق والوسائل اللازمة لتهيئة مناخ مؤاتٍ لإجراء مفاوضات بغية تحقيق الانتقال السلمي إلى جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية موحدة . وسيكون للممثل الذي يعينه الأمين العام أن يقرر ، بالاتفاق مع جميع شركائه في المفاوضات ، الشكل المحدد لمهمته .

إن الأحداث التي جرت في بويباتونغ تذكّرنا بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل متابعته للحالة في جنوب افريقيا . ومما لا شك فيه أن العملية التي لا يمكن عكس اتجاهها قد بدأت لكن لا يزال الطريق طويلا . وفرنسا ، التي لا تزال تدين بشدة نظام الفصل العنصري ، تعتقد أنه يجب بذل كل جهد لضمان اختتام الأطراف المعنية بنجاح لمناقشاتها في إطار مؤتمر جنوب افريقيا الديمقراطية . ولهذا فإن حكومة بلادي ، بالاشتراك مع شركائها في المجموعة الأوروبية ، تحث حكومة جنوب افريقيا على القيام فورا بإجراء تحقيق شامل لأحداث بويباتونغ . وقد لاحظنا تعهد حكومة جنوب افريقيا بالعمل وفقا لهذا .

وأخيرا يرحب وفد بلادي بكون مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن يمكن الأمم المتحدة من الاشتراك في هذه العملية . إن بوسع منظمنا أن تقوم بإسهام مفيد للغاية في نجاح هذا الجهد من أجل السلام والتماثل الذي بدأته جميع الأطراف في جنوب افريقيا بنجاح .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن القرار الذي اتخذته حكّام جنوب افريقيا بالابتعاد عن طريق الفصل العنصري المسدود المفلس سياسيا وغير المقبول أخلاقيا ، والسعي إلى مستقبل جديد لبلدهم عن طريق المفاوضات التي يشترك فيها جميع أفرادها ، لم يكن أقل أهمية من التغيرات الرئيسية

التي أعادت صياغة العالم في السنوات القليلة الماضية . لقد بدأت تلك العملية بالإفراج عن السيد نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين سعت حكوماتنا جميعا ولوقت طويل من أجل الإفراج عنهم . واستمرت عن طريق الفك التشريعي التدريجي للفصل العنصري ، واكتسبت زخما في المفاوضات التي أجريت هذا العام في المؤتمر المعنوي بجنوب افريقيا الديمقراطية . إن ذلك المؤتمر أشار الأمل ليس فقط لدى شعوب جنوب افريقيا ولكن لدى الجميع خارجها الذين أرادوا أن يروا انتقالا ملميا إلى ديمقراطية غير عرقية . كما أنه رفع جنوب افريقيا من على جدول أعمال مجلس الأمن ، وربما كان هذا أهم العلامات التي تشير الأمل ، لأن هذا كان يعني أن مشاكل جنوب افريقيا ومستقبلها يتناولها أبناء جنوب افريقيا أنفسهم وليس فقط عن طريق عملية قسر يفرضها العالم الخارجي .

الآن تعود جنوب افريقيا إلى جدول أعمالنا وهذا أمر لا يدعو إلى البهجة في أي مكان . وهذا لأن التقدم المأمول فيه صوب جنوب افريقيا جديدة قد تداعى في الأسابيع القليلة الماضية . وحكومة بلادي ترى أن هدف هذه المناقشة ومشروع القرار الذي سنعمده يجب أن يكون المساعدة على استئناف التقدم والتوصل إلى نتيجة تفاوضية . وأي شيء يفعله أو يقوله هذا المجلس يجب أن يقاس بهذا المعيار : هل يساعد على استئناف عملية التفاوض ؟ هل يساعد على تهيئة مناخ في جنوب افريقيا مؤاتٍ للوصول بتلك المفاوضات إلى خاتمة ناجحة ؟

من الواضح أن العنف الذي أودى بأرواح العديد من أبناء جنوب افريقيا عامل كبير يقوض التقدم الذي نريد أن نشجعه . والمسؤولية عن السيطرة عليه وتوفير الحماية والأمن لجميع أبناء جنوب افريقيا هي بوضوح مهمة أبناء جنوب افريقيا أنفسهم وهي أساسا مهمة الحكومة والشرطة ، ولكنها أيضا مهمة جميع الذين تمنحهم مواقعهم في مجتمع جنوب افريقيا نفوذا وسلطة . لقد اتخذوا جميعا بالفعل الخطوات الأولى صوب الحل ، وذلك بالتوقيع على اتفاق السلم الوطني في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الذي يوفر هيكلًا لأبناء جنوب افريقيا - على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية - لمواجهة العنف وبناء الثقة . لقد اتخذت حكومة جنوب افريقيا خطوة هامة أخرى في

العام الماضي بتعيين لجنة القاضي غولدستون الدائمة للتحقيق في العنف والترهيب . ونحن نحیی أعمال هذه اللجنة ، التي تتمتع بشقة جميع أبناء جنوب افريقيا ، ونأمل أن تجد حكومة جنوب افريقيا كل طريقة ممكنة لتنفيذ بسرعة توصيات اللجنة ، ونتطلع إلى تعاون جميع أبناء جنوب افريقيا في هذا .

لقد سعى المجتمع الدولي طويلا إلى تعزيز إحداث التغيير في جنوب افريقيا بالوسائل السلمية . وبالإضافة إلى القرارات التي اتخذناها بتوافق الآراء هنا في الدورتين الأخيرتين للجمعية العامة ، أود أن أشير إلى التشجيع الذي قدمه الكومنولث ، وإلى اهتمام المجموعة الأوروبية الوثيق بتقدم جنوب افريقيا . ومؤخرا أعرب اجتماع مجلس لشبونة الأوروبي للمجموعة الأوروبية عن قلقه العميق بشأن الوفيات التي حدثت في بويباتونغ ، وعن أمله في ألا تُفقد المنجزات الهامة للمؤتمر المعنوي بجنوب افريقيا الديمقراطية ، وأن تستأنف بالتالي المفاوضات . وكدليل إضافي على اهتمام المجموعة الأوروبية فإن برنامجها الخاص لمساعدة ضحايا الفصل العنصري قد نما إلى درجة أنه أصبح أكبر برنامج معونة تقدمه المجموعة في افريقيا أو في أي مكان آخر .

إن حكومة جنوب افريقيا تتخذ نهجا بنّاء بالنسبة لعروض المساعدة الخارجية المختلفة . وللمرة الأولى دعت إلى مشاركة غير أبناء جنوب افريقيا في التحقيقات الداخلية التي تجريها . واستجابت بريطانيا بتوفير خدمات ثلاثة من خبراء الشرطة للمساعدة في التحقيقات التي تجريها لجنة القاضي غولدستون بشأن مذبحة بويباتونغ . ونأمل أن يكون المجتمع الدولي على استعداد للاستجابة بشكل إيجابي لآية طلبات من أجل مزيد من المساعدة تحظى بتأييد جميع الأطراف الرئيسية . ونحن نتوقع أن ترمي هذه المساعدة إلى تعزيز بنیات السلام التي بناها أبناء جنوب افريقيا أنفسهم فعلا .

وفيما يتعلق بعملية المفاوضات ، ترى حكومة بلدي أنه كلما زاد التبكيّر باستئنافها كان ذلك أفضل . إن إطالة الفجوة لا يمكن أن تكون لصالح أحد لأن الحالة سواء السياسية أو الاقتصادية سيكون مآلها التدهور . وهنا أيضا إذا كانت هناك أية طريقة يمكن بها للعالم الخارجي أن يساعد ، ينبغي اتباعها ، ولكن ينبغي أن نسعى إلى

المساعدة وليس إلى فرض حلول . وبهذه الروح فإن بعثة وزراء خارجية المجموعة الأوروبية ستسافر إلى جنوب افريقيا في أواخر هذا العام لتستكشف مع جميع الأطراف طرق إعادة الزخم إلى عملية التفاوض ومكافحة العنف السياسي .

إن حكومة بلدي تؤيد تأييدا قويا استمرار استخدام الأمين العام لمساعدته الحميدة ، ونعتقد أن إرسال ممثل خاص ذي مستوى سياسي رفيع إلى جنوب افريقيا يعد أفضل خطوة أولى يجب اتخاذها . إن اتصالات الممثل الشخصي بجميع الأطراف في جنوب افريقيا يجب أن تمكن الأمين العام ومجلس الأمن من مناقشة الدور المفيد والبناء الذي يمكن للأمم المتحدة أن تطلع به في الفترة المقبلة . وسيحتاج الممثل الخاص إلى أن يعمل بتعاون وثيق مع سائر المنظمات التي ، كما قلت ، تعمل من أجل تحقيق نفس الأهداف - الكمنولث ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والمجموعة الأوروبية .

وأختتم بياني بالقول إنه كان من الصحيح حقا أن انتهز مجلس الأمن هذه الفرصة ليستمع مباشرة إلى الأطراف المشاركة بشأن العنف الذي يهدد بعرقلة بحثها عن التغيير السياسي السلمي . ونحن نرغب في أن نرى عملية التفاوض هذه وقد استؤنفت في أقرب وقت ممكن . إن هذه هي الطريقة الوحيدة التي تحقق التقدم . واستئناف المفاوضات يساعد في حد ذاته على خفض التوتر والحد من خطر وقوع المزيد من العنف .

السيد بن جلون تويمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أولا بأن أؤدي الواجب السار بأن أنقل إليكم ، نيابة عن وفد مملكة المغرب ، أحرّ تهانئنا بمناسبة رئاسة مجلس الأمن وللأسلوب الماهر الذي تظلمون به بمسؤولياتكم الهامة الخاصة بتوجيه أعمالنا . وأقدم أيضا التهانئ إلى ملفكم ، معادة الممثل الدائم لبلجيكا ، السيد نوتردام الذي حقق المجلس تحت رئاسته نتائج هامة خلال شهر حزيران/يونيه .

إننا نشعر بسرور إذ نراكم تتراأسون أعمال المجلس ، وخاصة أنكم تمثلون بلدا شقيقا في افريقيا ، الرأس الأخضر ، الذي يرتبط معه بلدي بأوثق الروابط والأمور المطروح علينا اليوم له أهمية حاسمة بالنسبة لقارتنا ، افريقيا .

وأود أيضا أن أثنى على الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد بطرس بطرس غالي ، أميننا العام ، للإسهام في إيجاد حل عادل ومنصف لهذه المسألة ، التي لا تعني إفريقيا وحدها بل العالم أجمع .

تجري مناقشتنا هذه في وقت يمكن فيه تحقيق آمالنا - في رؤية بزوغ ديمقراطية لا عرقية ومتعددة الأحزاب وتقوم على المساواة في جنوب إفريقيا . وقد تعزز هذا الأمل في السنتين الماضيتين بالمبادرات العديدة التي اتخذت بغية القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض . فقد كان الإفراج عن السيد نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ورفع حالة الطوارئ وعودة المنفيين والغاء القوانين التي كانت ركائز الفصل العنصري أحداثا ذات أهمية كبيرة . وقد اضطلع المجتمع الدولي بالتأكيد بدور هام في توجيه البلد في هذا الطريق وأسهم بفعالية في الترويج لإجراء حوار بشأن إقامة حكومة تمثيلية تمثيلا كاملا ومعالجة أوجه الاستغلال والشقاء التي تعاني منها الأغلبية في جنوب إفريقيا منذ عقود .

إن هذه التطورات الإيجابية ، التي تعبر عن حكمة القادة السياسيين في جنوب إفريقيا وبعدهم ، أدت منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي الى بدء المحادثات الدستورية و"كوديسا" ، التي بشرت أعمالها بقدوم مجتمع ديمقراطي موحد لا عنصري وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظماتنا . ويبدو أنه ليس هناك رجعة في هذه العملية . فقد وصلت المفاوضات في "كوديسا" الى مرحلة متقدمة ، وولّد تقارب الآراء حول الكثير من العناصر الرئيسية للدستور الجديد آمالا كبيرة .

إن نتائج استفتاء ١٧ آذار/مارس الماضي تبين بوضوح أن هناك أغلبية ساحقة من البيض في جنوب إفريقيا تؤيد عملية المفاوضات التي يقوم بها الرئيس دي كليرك صوب إقامة ديمقراطية لا عنصرية . وتؤكد هذه النتائج على أن شعب جنوب إفريقيا في مجموعه لا يزال ملتزما باصلاح الوضع بالوسائل السلمية .

ولم تكن الأحداث في جنوب إفريقيا خلال السنوات الماضية إيجابية . فلا يزال العنف قائما ومستمرا في انزال آشاره المدمرة على النسيج الاجتماعي والاشني في

البلاد . إن استمرار أعمال العنف ، التي تلحق أضرارا كبيرة بالارواح ، يُشكل عقبة رئيسية في عملية وضع حد للفصل العنصري .

إن بلادي تشاطر مشاعر القلق العميق إزاء أعمال العنف هذه ، التي تزداد في البلدات ، والتي تمثل بقايا ماضٍ حزين ومنسي . إن سياسة التسلط والتفرقة العنصرية التي سادت لمدة طويلة أدت للأسف الى قيام نظام اجتماعي غير مستقر ، حيث حال غياب الاتصالات وفصل المجموعات الاثنية بالقوة دون تطوير روح التفاهم المتبادل وأصبح عائقا للمصالحة .

ولئن كانت بلادي ترحب بالتقدم المحرز في السنوات الاخيرة ، فلا يسعها إلا أن تشجب تعليق أعمال "كوديسا" والاحداث المؤسفة التي أدت الى هذا الوضع ، الذي نأمل في ألا يكون إلا مؤقتا .

ولهذا ، فإننا نناشد جميع الاطراف في جنوب افريقيا أن تفسح المجال ليعود العقل وتستأنف في أقرب وقت ممكن المفاوضات في "كوديسا" باخلاص وحسن النية . كما أننا نناشدها الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعرض للخطر آفاق إيجاد حل منصف لمشكلة بلادها . وما من أحد ينكر أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات والمصالحة . ولذلك لا بد أن يقدم المجتمع الدولي ومجلس الأمن دعمهما الراسخ لأعمال "كوديسا" ويستخدم كل الوسائل المتاحة للحفاظ على الزخم ومنع العناصر المتطرفة من تحييد هذه العملية .

إن المغرب ، البلد الذي يغضل دوما الحوار والاعتدال ، يناشد جميع الاطراف ، ولاسيما حكومة جنوب افريقيا ، أن تضع على وجه السرعة حدا للعنف ، وأن تكفل سيادة القانون والنظام والأمن في بلادها ، وأن تعتمد جميع التدابير اللازمة . إننا نشجعها على أن تواصل بجدية وحياد درامة الاتهامات الموجهة ضد بعض أفراد قوى الأمن ، المتهمين بتشجيع العنف . فالحكومة في الحقيقة هي المسؤولة عن ضمان الاستقرار والشرعية بطريقة محايدة وواضحة .

إن بلادي ، التي ما فتئت تدوين الفصل العنصري بوصفه شكلا مؤسسيا من أشكال التفرقة العنصرية وانتهاكا منتظما لمبدأ المساواة في الحقوق لجميع الناس ، لاتزال

على اقتناع بأن دائرة العنف والقمع الشريرة هذه لا يمكن كسرها إلا بالحوار البناء ، وعن طريق المفاوضات في جو من الثقة وحسن النية .

لذلك ، يحدونا الأمل في أن تنجح الحكومة جنبا الى جنب مع المعارضة ، ادراكا منهما لعدم وجود أي بديل واقعي للحوار والتفاوض ، في جهودهما لفتح الطريق أمام النهج المشتركة خلال المرحلة الانتقالية والاتفاق على محتوى دستور جديد لأفريقيا ديمقراطية لا عنصرية . ففي نهاية المطاف ، لهما تقرير شكل المجتمع والحكومة الذي يتطلعان إليه .

وفي ظل هذه الظروف ، يتعين على مجلس الأمن أن يوجه الى جميع أبناء جنوب افريقيا رسالة أمل لتشجيعهم على الثقة بمستقبلهم المشترك وتقوية إرادتهم للمضي نحو بناء مجتمع جديد قائم على الحرية والكرامة والحقوق المتساوية للجميع . وستظل المملكة المغربية ، من جانبها ، متمسكة بالأمل في أن يكون هناك فسي المستقبل القريب جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية وموحدة ولاعنصرية ، تتخذ مكانها في اسرة الأمم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ . أعطي الكلمة الآن لممثل الصين .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : امحوا لي ،

بادئ ذي بدء ، أن أرحب بالوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، والسيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، والسيد ملارينى ملايلي مأكويتو ، رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لأزانيا ، في جلسة اليوم الرسمية لمجلس الأمن . ويود وفد الصين أن ينتهز هذه الفرصة ليشيد بجميع الاطراف المعنية ، وبالأخص منظمة الوحدة الافريقية ، على اسهامها الإيجابي وجهودها الدؤوبة من أجل إيجاد حل لمسألة جنوب افريقيا .

إن اندلاع العنف الذي هز بلدة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ لم يؤدي الى قتل عشرات السود قتلا وحشيا فحسب بل أجبر أيضا تعليق عملية المفاوضات

الديمقراطية التي بدأت لتوها . وإن الصين ، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي ، تشعر بالصدمة والقلق العميق إزاء هذه المجزرة .

إننا ندين أعمال العنف هذه كما ندين أية مؤامرات أو أعمال ترمي إلى تخريب العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا . وإننا نأمل أن تدرس حكومة جنوب افريقيا بجدية وجهات نظر المؤتمر الوطني الافريقي والاطراف المعنية الأخرى ومطالبها ، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لوضع حد فوري للعنف وحماية أرواح وممتلكات السود في جنوب افريقيا ، وكسر طوق الجمود بأعمال حقيقية من شأنها أن تهير مناخا سياسيا مؤاتيا للاستئناف المبكر للمفاوضات الديمقراطية .

إن الوفد الصيني يؤيد المقترحات والتوصيات المعقولة المقدمة من منظمة الوحدة الافريقية لحل الازمة الحالية في جنوب افريقيا ، ويؤيد المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لوضع حد للعنف وتيسير استئناف العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا . وتؤيد الصين اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن في هذا الصدد .

وليس من قبيل المصادفة أن مجزرة بويباتونغ وقعت بعد بداية العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا . وهذا يدل بوضوح على أنه لا يمكن توقع عملية ملسة في التسوية السياسية لمسألة جنوب افريقيا . فلا يزال القضاء على الفصل العنصري ، وإنهاء حكم الأقلية البيضاء ، وتحقيق المساواة العرقية الحقيقية مهمة معبة .

وبالرغم من القضاء على الاعمدة والركائز القانونية للفصل العنصري ، فإن أثر ونفوذ التمييز العنصري وسياسة الفصل العنصري على الاصعدة السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها في جنوب افريقيا لا تزال بعيدة كل البعد عن التصفية . ونحن نرى أن استعادة وصيانة السلام والامن والاستقرار لها أهمية حاسمة لتسهيل العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا ونجاحها النهائي . ونؤمن بأن حكومة جنوب افريقيا تقع عليها مسؤولية اتخاذ التدابير الضرورية للقضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية والفصل العنصري لتمكين السود في جنوب افريقيا من التمتع بمعاملة متساوية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، فضلا عن الحصول على الرعاية الطبية والاسكان ، ليتسنى خلق الظروف المواتمة للتقدم السلس للعملية الديمقراطية في جنوب افريقيا .

ان الصين ، حكومة وشعبا ، ما فتئت تؤيد شعب جنوب افريقيا في نضاله العادل ضد الفصل العنصري والتفرقة العنصرية . اننا نؤيد جميع الجهود التي تبذلها الاطراف المعنية لايجاد حل سياسي لمشكلة جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات ديمقراطية . ونؤمن إيماننا قويا بأنه ، بغض الجهود التي لا تكل لشعب جنوب افريقيا ، فإن هدف إنشاء جنوب افريقيا جديدة سماتها الوحدة والديمقراطية والمساواة العرقية سيتحقق بالتأكيد .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود

الوفد الروسي أولا أن يرحب بالسادة وزراء خارجية البلدان الافريقية في هذه الجلسة لمجلس الأمن ، بالإضافة إلى المشاركين في المؤتمر المكرس لجنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) . ويحدونا الأمل في أن اشتراكهم في أعمال هذا المجلس سيعزز الهدف السني نجتمع من أجله وهو هدف التغلب على الازمة السياسية التي نشبت في جنوب افريقيا وذلك بحمل الاطراف في كوديسا على العودة إلى طاولة المفاوضات ووضع حد للعنف ومنع اندلاعه في المستقبل .

ووفدنا ، شأنه شأن الوفود الأخرى التي تحدثت قبلنا ، يساوره بالغ القلق إزاء اندلاع العنف في جنوب افريقيا مما أدى إلى فقدان أرواح كثيرة . ومن الواضح أن

العنف لا يمكن تبريره . فهو لا يؤدي فقط إلى حرمان الفرد من حقه الأساسي الأسمى ، حقه في الحياة ، بل أيضا إلى خلق العقبات في طريق عملية التفاوض ، مهددا بذلك المصالح الحيوية لمجموع السكان في جنوب افريقيا .

وفي الوقت الذي تمهد جنوب افريقيا فيه لإصلاحات حيوية فإن الجهات المنخرطة في هذه العملية المعقدة للغاية ، عملية بناء مجتمع ديمقراطي جديد لا عنصري - حكومة جنوب افريقيا والقوى النشطة على الساحة السياسية - يجب أن تبدي ضبط النفس وتتخذ كل خطوة من شأنها استبعاد العنف من حياة المجتمع كطريقة لتحقيق الاهداف السياسية . ومن الاهمية بمكان ألا تسود الانفعالات والالتهامات المتبادلة التي تسود الآن . بل ، بدلا من ذلك ، يجب أن يسود توجهٌ ببناء واستعداد للتنازل والحوار السياسي الذي لا يتوفر ، كما نعرف جميعا ، أي بديل عنه . فالإصرار على المجابهة سيؤدي لا محالة إلى الفوضى وفقدان السيطرة بصورة كاملة على مقدرات الشؤون الداخلية في البلاد .

ان عملية التفاوض في جنوب افريقيا خلت بالفعل خطوات ملموسة . كما تحققت نتائج بناءة جادة في طريق تفكيك الفصل العنصري . ولهذا السبب بالذات ينبغي بـذل جميع الجهود الممكنة للحفاظ على الزخم الذي تحقق حتى الآن ، وعدم السماح للمعوقات التي نشأت مؤخرا بأن تحول دون خلق دولة لا عرقية ديمقراطية في جنوب افريقيا . وفي هذه الظروف يحق لمجلس الأمن أن يتوقع من القوى المنخرطة في الإصلاحات في جنوب افريقيا ، الأطراف في عملية كوديسا ، أن تعي المسؤولية التاريخية التي تتحملها عن مصير بلادها . ومن الجوهر أن تستأنف آليات التفاوض أعمالها على الفور لاقامة النظام الدستوري الجديد الذي يكفل حق الانتخاب العام المتساوي لكل الناس ، بصرف النظر عن العرق ، والتنصية التامة للفصل العنصري بالوسائل السياسية وخلق مجتمع ديمقراطي لا عرقي .

ان وفد الاتحاد الروسي يؤيد مشروع القرار (S/24288) المطروح على المجلس الآن . لقد كان حميلة جهود جادة مشابرة . ويحدونا الأمل في أن هذا النص المتوازن ، الذي صيغ على أساس تقييم إجماعي للحالة ، سيساعد الأطراف على الخروج من المأزق الذي وقعت فيه ، ويحفظها على استئناف العمل في إطار كوديسا وخلق جو خال من العنف .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني ايها

سعادة أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهانينا الحارة بمناسبة تسلمكم رئاسة المجلس في هذا الشهر . لقد كنتُ محظوظا لأتعرف عليكم منذ عدة سنوات وألمس شخصيا ما تتمتعون به من مهارات دبلوماسية كبيرة . اننا نتطلع إلى العمل تحت قيادتكم المتواصلة أثناء الشهر الحالي .

أود أيضا أن أعرب عن امتناني لزميلكم ، السفير نوتردام ، ممثل بلجيكا ، على الطريقة المتميزة التي ترأس بها المجلس في شهر حزيران/يونيه .

يشرفنا جدا أن لدينا هذا الوفد الوزاري المرموق من منظمة الوحدة الافريقية لمساعدتنا في النظر في هذه المسألة البالغة الاهمية اليوم . ويشرفنا أيضا وجود السيد نلسون مانديلا بين ظهرانينا . ان السيد مانديلا ، الذي كرس حياته لاسمى المثل ، الخير لبلاده والحياة الافضل لإخوته بنى البشر ، أصبح رمزا لكل الذين يكافحون الظلم والظغيان . وأرحب أيضا بالسيد ماكويث ، رئيس مؤتمر عموم افريقيا لازانيا . وأود أن أنوه بوجود الدكتور سليم احمد سليم ، الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية .

نجتمع اليوم عند منعطف حاسم في تاريخ جنوب افريقيا . إن المفاوضات التي بدأت في العام الماضي في اطار المؤتمر المكرس لجنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) وصلت طريقا مسدودا . ان الاستفحال المقيت للعنف بدأ يمزق نسيج المجتمع في جنوب افريقيا ويتهدد باخماد الامل الذي ولد في الإلغاء التام لنظام الفصل العنصري البغيض وتحقيق حل لمشكلة جنوب افريقيا التي أدرجت على جدول أعمال الأمم المتحدة ، كما ذكر الممثل الدائم لفرنزويلا ، في عام ١٩٤٦ لأول مرة بناء على طلب من الهند .

عندما نظرت الجمعية العامة في مسألة جنوب افريقيا في العام الماضي ساد جو من التفاؤل . والامين العام أعرب عن رأي مفاده :

"ان التقدم المحرز صوب نهاية الفصل العنصري ، وإن كان متقطعاً ، ما زال على الطريق الصحيح . لقد الفيت الهياكل الاساسية القانونية ؛ وتتم اتخاذ العديد من التدابير الضرورية لتهيئة مناخ للمفاوضات ، فضلا عن

مبادرات السلم ، ويبدو أن جنوب افريقيا تمضي قدما صوب بداية المفاوضات
الجوهرية" .

في عام ١٩٩١ ، كانت حكومة جنوب افريقيا قد ألغت قوانين تصنيف الاعراق ،
وقانون تدابير الاراضي المستند إلى العنصرية ، وقانون مناطق الجماعات ، وقوانين
الاراضي . هذه الاجراءات استجابت جزئيا لتطلعات شعب جنوب افريقيا . وأقول "جزئيا"
لأنها لم تلغ تماما هياكل الفصل العنصري البغيضة ؛ ولئن كانت هذه علامة على عنصر
من النضج السياسي لدى حكومة جنوب افريقيا ، فإن تلك الحكومة لم تنفذ بالكامل
العملية التي يمكن أن تفضي إلى اقامة نظام ديمقراطي لعرقي موحد كما هو مطلوب في
الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وأشاره المدمرة على الجنوب الافريقي (د-١٦/١ ،
المرفق) الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة
في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

والسبيل الوحيد للتعجيل بالعملية هو إجراء المفاوضات في جنوب افريقيا في مناخ خال من جميع أشكال العنف . وحتى في ذلك الوقت ، كان هناك إدراك كامل أنه لا يمكن أن تجري مفاوضات مثمرة للوفاء بأهداف غالبية سكان جنوب افريقيا ما لم يتم التصدي لمسألة العنف تمديدا فعالا وسريعا . ومن المأساوي أن يظل العنف السياسي في جنوب افريقيا بوجهه القبيح من وقت لآخر فيشل أي تقدم يتحقق . والوفد الهندي ، استرعى الانتباه على وجه التحديد إلى هذه المسألة الحيوية في المناقشة العامة في الجمعية العامة في العام الماضي ، قائلا إن العنف يشكل خطرا كبيرا على النشاط السياسي الحر وعلى عملية التغيير الهشة انجارية . وقال وفدنا :

"من الحيوي اتخاذ تدابير فعالة على وجه السرعة لتخطي هذا الخطر بهدف ضمان عدم إعاقة الحركات المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا في جهودها لتحقيق تحول ملمّي هناك ."

والمبادئ ، المعبر عنها في إعلان مناهضة الفصل العنصري ، تظل وجيهة . إن الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، التي تمثلها حركات التحرر وتجمعات أخرى ، ينبغي أن تستمر في الاشتراك في المفاوضات بهدف تحقيق أهدافها السياسية . وهذا أمر غني عن البيان . والواقع إنني أتوقع أن تكون الحركات المناهضة للفصل العنصري نفسها الأكثر اهتماما باستئناف عملية التفاوض . ولكن من الواضح بالمثل أنه لا يمكن إجراء المفاوضات إلا في مناخ خال من العنف . ولدى بدء عملية المؤتمر المكسر لجنوب افريقيا ديمقراطية (كوديسا) في العام الماضي ، بأول اجتماع عقدته كوديسا في ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ، كان من المتوقع أن يشهد العالم قريبا زوال آخر آثار الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وقد اشتركت في العملية تقريبا جميع حركات التحرر في جنوب افريقيا ، وحكومة جنوب افريقيا ، والاطراف الأخرى المعنية ، وبذلك اكتسبت طابعا يكاد يكون عالميا في سياق المسرح السياسي في جنوب افريقيا . ونعرف جميعا التقدم الكبير المحقق في عملية كوديسا ، وأسباب فشلها . لذلك لن أخوض فيها .

وقد كان من دواعي شرفي أن أترأس ، نيابة عن الأمين العام والدول الأعضاء ، الوفد المراقب للأمم المتحدة لدى اجتماع كوديسا الثاني في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ، حيث

أتيح لي الفرصة للالتقاء بقطاعات عريضة من الرأي السياسي والجهاهيري . وكان من المؤسف أن اجتماع كوديسا الثاني لم يؤد إلى النجاح المنشود بل حتى المتوقع . وفي الوقت الذي بذل فيه المؤتمر الوطني الافريقي والاطراف الاخرى في كوديسا الجهود من أجل التوصل إلى طرق للخروج من المأزق ، كان من المأساوي أن يتجدد العنف بين السود بشراسة ، مما يشكل تحديا لآمال وأمان جميع قطاعات مكان جنوب افريقيا وكذلك المجتمع الدولي بأسره . ويتوجب على العالم أن يدين بكل شدة مذبة بويباتونغ ليس لأن الحوادث كانت جريمة شنعاء ضد البشرية فحسب بل لأنها كانت أيضا صدمة شديدة لعملية المفاوضات . وهذا الحادث أثبت بكل وضوح أهمية التوصل إلى حل عاجل لمشكلة العنف من أجل الوصول بعملية التفاوض إلى نهايتها المنشودة . ويتوجب على المجتمع الدولي أن يطالب بإجراء تحقيق نزيه كامل في تلك الاحداث وأن يضع المسؤولية عنها على كاهل الذين قاموا بالفعل بالمساعدة ، مرا أو علنا ، في ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء .

إن رئيس وزراء بلادي ، السيد ب. ف. ناراسيمها راو قال ذات مرة :

"إن الفصل العنصري رجز ينبغي إزالته بالكامل لأنه يشكل إهانة للبشرية . إن كرامة الإنسان ورفاهة الفرد لا يمكن ضمانهما إلا في ظل ظروف التمتع الكامل بالحقوق والحريات الاساسية بغض النظر عن اللون أو العقيدة أو الطبقة أو الميلاد ."

ومن الجدير بال تكرار القول إن هدفنا جميعا ، في المجلس وفي كل مكان ، أن نرى بزوغ حكومة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا . والسبيل الوحيد لتحقيق هذا هو أن تولي المفاوضات الاهتمام الواجب لرغبات غالبية أهل جنوب افريقيا وأن يشكل الدستور الجديد نظاما تتخذ فيه القرارات بوسيلة ديمقراطية حقا .

ويتوجب على المجتمع الدولي أن يمارس نفوذه وأن يتوخى اليقظة إلى أن يصبح جميع أهل جنوب افريقيا قادرين على العيش معا بوصفهم مواطنين يتمتعون بالمساواة التامة في مجتمع ديمقراطي غير عرقي في إطار دستور يتفق عليه الشعب بشكل حر وعلى أساس غير تمييزي .

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24288 يعبر عن هذه المبادئ التي يمكن أن ترشد العملية صوب تحقيق هدف إيجاد نظام حكم ديمقراطي في جنوب افريقيا . ويأمل وفدي أن يساعد الاعتماد الإجماعي لمشروع القرار هذا على القيام بشكل فعال بوضع نهاية للعنف في جنوب افريقيا . إن هذه هي المسألة الرئيسية التي تؤثر على استئناف عملية المفاوضات . والواقع أنها أيضا المسألة التي يسعى القرار المقترح إلى تناولها . ونحن نشق بأن الممثل الخاص للأمين العام سيكون بمقدوره زيارة جنوب افريقيا في أبكر وقت ممكن للنظر في ظاهرة العنف المتجدد وللتوصية باتخاذ تدابير يكون من شأنها وضع نهاية للعنف وكذلك تهيئة الظروف المؤدية إلى استئناف المفاوضات صوب تحقيق الهدف المنشود ألا وهو إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية متحدة . ووفدي ينتظر بتوق تقرير الأمين العام وتوصياته .

السيد بيركينى (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أزجي التهائن إليك ، سيدي ، على مواصلكم الرئاسة خلال شهر دينامى جدا . ومرة أخرى أود أن أوجه الشناء والتهائن لزميلنا ممثل بلجيكا على العمل الذي قام به في الشهر الماضي .

تراقب الولايات المتحدة بإعجاب الجهود الرائعة المبذولة على مدى العام الماضي من جانب جميع الأطراف في جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري والتفاوض لوضع دستور جديد هدفه إيجاد نظام حكم ديمقراطي غير عنصري لصالح جميع أفراد الشعب في جنوب افريقيا . ونحن نحیی الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وقادتها على ما تحلوا به من مهارة وصبر في التناول المباشر لهذه المسألة ؛ ونشني على سلطات جنوب افريقيا للإجراءات التي اتخذتها من أجل القضاء على الفصل العنصري المؤسسي ؛ ونشيد بجميع الأطراف التي دخلت في المفاوضات حول مستقبل البلاد فقد أوجدت بذلك ما آمل أن يكون عملية لا رجعة فيها تؤدي إلى إقامة حكومة ديمقراطية غير عنصرية . وإنني لواثق من هذا . إن سياسة حكومتي هي القيام بكل ما في وسعها للدفع بعملية التفاوض ، وأعتقد أن هذا لا بد أن يكون أيضا هدف مجلس الأمن .

نحن نرحب بالمناقشة الحالية في مجلس الأمن بشأن مستقبل جنوب افريقيا ونشكر منظمة الوحدة الافريقية على قيامها في اجتماع قمتها السنوي بالمساعدة في توجيهه انظار العالم إلى هذه المسألة الهامة جدا . وإن حضور الكثيرين من الممثلين الموقرين من المنظمة ومن الدول الافريقية وحركات المعارضة داخل جنوب افريقيا ومن حكومة جنوب افريقيا ، يتيح لنا فرصة فريدة للتوصل إلى توافق في الآراء على ما ينبغي عمله لاقتراح وسائل لتحقيق لقاء جميع الاطراف في جنوب افريقيا بغية مواصلة المفاوضات .

إن التغيير الضخم له تكاليفه التي لا مفر منها ، بيد أن العنف الذي يعصف بجنوب افريقيا له ثمن باهظ وينبغي كبحه . إن العالم يرقب وكذلك التاريخ . إن القادة المشاركين في التحول الجاري في جنوب افريقيا يجلبون إلى العملية مهارة جديرة بالاعجاب وخبرة ، وفي كثير من الحالات ، حكمة أفرزتها المعاناة . وفي هذه المرحلة الحاسمة إن الحنكة السياسية عنصر ضروري آخر .

إن هدفنا من التواجد هنا اليوم هو اتخاذ التدابير التي تزيد قدرة شعب جنوب افريقيا على تخطي العنف والتقدم في عملية المفاوضات الهامة . ولدينا ثقة كاملة باللجنة التي يترأسها القاضي ريتشارد غولدستون من أجل التحقيق في العنف ، ونؤيد التنفيذ الكامل لاستنتاجات اللجنة من جانب جميع الاطراف . ونؤيد أيضا جهود محفل وفاق السلم الوطني . والامم المتحدة على استعداد للمساعدة في هذه الجهود ، ولكن هذه الجهود لن تثمر إلا إذا عقدت الاطراف ذاتها العزم على كبح العنف .

ونعتقد أن من المستحيل علينا التحقق بالتحديد مما هو ضروري لإعادة كل قيادة جنوب افريقيا الى طاولة المفاوضات في جو خال من العنف . إلا أنه سيكون بمقدور فريق صغير تابع للأمم المتحدة أن يحمل على منظور أفضل لدى ارساله الى جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، أن حكومة بلادي تؤيد مشروع قرار ستسفر عنه هذه المحادثات والجلسات اليوم وربما غدا . إننا نقترح بالتأكيد ارسال بعثة للنوايا الحسنة من الأمم المتحدة تمثل المساعي الحميدة للأمين العام تقوم بالسفر الى جنوب افريقيا للاجتماع بجميع القادة وتقديم خدماتها من أجل التقريب بين الفرقاء . ومن شأن فريق النوايا الحسنة أن يسعى الى تعزيز المفاوضات المعقدة ولكن ليس من شأنه أن يسعى للحلول محل تلك العملية . أن مسألة العنف واحدة من سلسلة من المسائل التي ينبغي درساها كي نصل الى حيث نريد : خلق الظروف من أجل اعادة بدء المفاوضات .

وباختصار ، دعوني أكرر ذكر موقف حكومتي . ينبغي للأمم المتحدة المساعدة على خلق الظروف من أجل التقدم . وهناك بداية طيبة استهلتها منظمة الوحدة الافريقية تمثلت في المساعدة على جمع جميع الاطراف هنا اليوم . فبالنية الحسنة ، وبقدر من الحنكة السياسية وبعين ترنو الى التاريخ ، يمكن لنا عمل الكثير . ولا ينبغي أن نتأخر ، لان الوقت قصير ، وجنوب افريقيا قد طال انتظارها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرحب الآن بوزير خارجية

زمبابوي ، سعادة الدكتور ناشان شامورياريرا ، وأدعوه للإدلاء ببيانه .

السيد شامورياريرا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دعني

أقول ، سيدي الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أن زمبابوي مسرورة سرورا كبيرا بكم وأنتم تتراصون مداولاتنا اليوم . وأن لنا ملء الثقة بأنكم ستديرون محادثاتنا لتمثل السي خاتمة تؤتي ثمارها لشعب جنوب افريقيا المعاني ولعموم قارة افريقيا . كما أود أن أتقدم بتهانئنا لممثل بلجيكا على ما وفره من قيادة فعالة لأعمال المجلس عن الشهر الماضي ، وأن أشكر جميع أعضاء هذا المجلس عموما لنزولهم عند طلب منظمة الوحدة الافريقية بعقد جلسة عاجلة للنظر في الحالة المؤلمة المتطورة في جنوب افريقيا .

وأعتقد أن زميلي وزير خارجية السنغال قد لخص فعلا الاطار الذي عرضت فيه منظمة الوحدة الافريقية هذه المسألة على المجلس . أن الغرض الذي من أجله طلبت منظمة الوحدة الافريقية عقد هذه الجلسة قد جرى التعبير عنه بوضوح في القرار الذي اتخذته في داكار ، السنغال ، منذ ثلاثة أسابيع ، والذي عُمم الآن بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المجلس .

أولا ، ينبغي للمجلس أن ينظر في مسألة العنف في جنوب افريقيا وأن يتخذ جميع الاجراءات المناسبة لضمان إنهاء العنف . ويشعر المرء بالسعادة الغامرة وهو يرى أن جميع البيانات التي تم الإدلاء بها بعد ظهر هذا اليوم تتفق تماما حول هذه النقطة . أن من الاهمية البالغة وقف العنف كي يتسنى مواصلة المفاوضات .

ثانيا ، على المجلس أن يساعد شعب جنوب افريقيا في خلق الظروف لاجراء مفاوضات تؤدي الى انتقال سلمي الى جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة ولا عنصرية .
ثالثا ، ينبغي دعوة الامين العام لوضع آلية للرصد المستمر لتطور الوضع في جنوب افريقيا .

وعليه ، وإذ دعونا الى عقد هذه الجلسة ، كانت لدى رؤساء الدول أهداف واضحة جدا ، وهي الاهداف الثلاثة التي ذكرتها لتوي . ومنظمة الوحدة الافريقية من خلال اللجنة المختصة لجنوب افريقيا ، والكومنولث في مداولاته في كوالا لمبور وفي وقت لاحق في هراري ، وجميع أعضاء الأمم المتحدة من خلال الاعلان المتعلق بالفصل العنصري بنتائج المدمرة في الجنوب الافريقي المعتمد بتوافق الآراء في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ - جميعهم ضموا أصواتهم في تشجيع شعب جنوب افريقيا على الوقوف معا من أجل التفاوض بشأن وضع نهاية للفصل العنصري وخلق مناخ يتوفر فيه عقد مفاوضات ذات معنى . وما تلا ذلك من عقد اتفاقية لجنوب افريقيا ديمقراطية كان تمشيا مع هذه الدعوات التي وجهتها منظمة الوحدة الافريقية ، والكومنولث والأمم المتحدة . وعليه فقد رحبنا جميعا بعملية السلام ودعمناها التي بدأت في جنوب افريقيا .

لقد أدلى بعدة بيانات الممثلون اليوم بأنه لا توجد طريقة لإحراز التقدم إلا من خلال المفاوضات ، وعلى نحو أدق ، من خلال الكوديسا . وهنا أود أن أقول كلمة تحذير

هذه الكلمة التي ما فتئنا نطلقها في مناسبات أخرى كثيرة ، وهي ألا نأخذ المعنى الظاهري لما يقوله الجنوب افريقي دون وضعه على محك انجازات وممارسات ذلك النظام . فجميع البيانات التي تم الإدلاء بها في السنتين الاخيرتين كانت جيدة جدا ومفعمة بالتفاؤل ، ولكن في الممارسة العملية لم يحرز ما يستحق الذكر على صعيد إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام أو ضمان التمتع بجميع حقوق الانسان من جانب أغلبية الشعب .

ففي هذه الظروف ، أن مجرد الدعوة لاستئناف الكوديسا ليس كافيا ، على أي أساس يمكن العودة الى الكوديسا ؟ ماذا ستناقش ؟ ما هو الهدف ؟ إذا كان الهدف إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية ، علينا إذن أن نشعر بالرضى بأن الحكومة ، التي هي اللاعب الرئيسي في عملية كوديسا ، تعبر عن اخلاص والتزام بخلق الديمقراطية واللاعنصرية . لقد أخبرنا السيد مانديلا هنا وهو رئيس المؤتمر الوطني الافريقي - وقال لنا نفس الشيء في دكاكر قبل ثلاثة أسابيع ، وأخبرنا الشيء نفسه أيضا كلارانس ماكويتو ، رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا . بأن الحكومة من وجهة نظرهم غير ملتزمة بجنوب افريقيا ديمقراطية . ذلك هو ما دعا كوديسا الثاني الى التوقف . لقد وضعت الحكومة معادلة رياضية تتمثل بالنسبة المئوية للأصوات وما شابه ، وجميع ذلك كان الهدف منه اعطاء الاقلية البيضاء حق النقض واجهاس العملية الديمقراطية بكاملها . ذلك هو ما أغاظ نيلسون مانديلا وأغاظ كلارانس ماكويتو وغيرهما من قادة المنظمات الديمقراطية داخل جنوب افريقيا . ينبغي لنا تناول المسألة بشكل كامل قبل أن ندعو لمجرد استئناف اجتماعات كوديسا . وعلى ماذا ستدور المناقشة اذا جرى الاستئناف ؟

إن المذبحة المأساوية التي وقعت في بويباتونغ وما شابهها من حوادث وقعت مؤخرا لهي مجرد غيض من فيض . لقد أصبح العنف في جنوب افريقيا مستوطنا . شمة مظاهر لمشكلة أعمق وأكبر ذات طبيعة مستمرة وبشعة - حملة مستمرة من العنف الذي اتخذ أنمطا خاصة في السنوات القليلة الماضية في جنوب افريقيا . لقد قتل ما يزيد على

٧ ٠٠٠ شخص في جنوب افريقيا في السنوات الاربع الماضية . وفي الاسبوع الماضي أخبرتنا منظمة جنوب افريقية عبر الصحافة بأنه قتل ٨٠٠ شخص في هذا العام وحده . وفي حزيران/يونيه ، من الشهر المنصرم ، وقع ما يقرب من ٢٨٠ حادثة قتل . أن ما تكلفه المذبحة فوق ما يطاق ، وينبغي أن نفعل شيئا لوقفها . وكما أسلفت ، أن المرء ليشعر بالسعادة البالغة إذ يرى أن جميع الوفود المجتمعة على هذه الطاولة تتفق حول هذه النقطة تمام الاتفاق .

أدلي ببعض البيانات حول لجنة غولدمستون . وحشنا بعض رؤساء الوفود على تأييد توصيات تلك اللجنة ، التي قيل لي إنها نشرت في لندن بالأمس . لقد كنت مسافرا من افريقيا بالأمس ، ولم أقرأ التقرير . لقد عينت لجنة غولدمستون حكومة جنوب افريقيا ، لكن نظرا للضغط الدولي ، وسّع نطاقها مؤخرا حتى تتخذ طابعا دوليا . وقد كان وفد بلادي يفضل لجنة تعينها هذه الهيئة أو هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة ، وفي حالة عدم حدوث ذلك يعينها الكومنولث - الذي أرسل بعثة بالغة الأهمية إلى جنوب افريقيا في عام ١٩٨٦ قدمت لنا معلومات قيمة للغاية - بتأييد وتشجيع من منظمة الوحدة الافريقية . وبذلك الطريقة كنا سنتأكد من الحياد ومن مواصلة رصد جنوب افريقيا لنحصل على معلومات قيمة من ذلك البلد .

وقد كنت أفكر في أنه من غير الكافي مجرد إضفاء الطابع الدولي على لجنة تابعة لجنوب افريقيا . إنني لا أعارض ما اقترحه متكلمون آخرون حول هذه الطاولة ، لكنني لم أر تقرير لجنة غولدمستون ؛ ولم أر ما يقوله . ولذلك فإنه من الطبيعي ألا يلتزم وفد بلادي أو حكومة بلادي به . ولكنني أقول إنه من حيث المبدأ كان من الأفضل أن تكون اللجنة من هنا بدلا من أن تكون من حكومة جنوب افريقيا .

ما من شيء أوقف حكومة جنوب افريقيا في السنوات المعدودة الماضية عن تعيين لجنة دولية ؛ ولا أعرف لماذا هم على عجلة الآن ، ما لم يكن السبب هو أنهم ييرون أن المجتمع الدولي يوشك أن يعين تلك اللجنة . وتلك أمور ينبغي أن ننظر فيها .

يقال لنا إن هناك عنفا يرتكبه السود ضد السود ؛ أشار إلى هذا عدد من المتكلمين . ومن خبرتي هناك نزاعات تقع بين نشيطين سياسيين في حزب سياسي وما إلى ذلك ، لكن الاصطدامات داخل الحزب الواحد مثلما حدث في زمبابوي وفي العديد من البلدان الأخرى لا يترتب عليها قتلى ولا يترتب عليها ذلك المستوى من العنف الذي شهدناه في جنوب افريقيا ، حيث يدخل أفراد يحملون البنادق الآلية القطارات يقتلون المثات من الناس الذاهبين إلى أعمالهم ، أو حيث يذهب أفراد من مجموعات أو مخيمات متناشرة إلى مدن أخرى ويقتلون ثلاثين أو خمسين شخصا كما حدث في بويباتونغ . من الواضح أن ذلك مستوى يدل على التنظيم ويتطلب أفرادا لديهم أسلحة وطرق استخدامها .

وهذا الامر يحتاج إلى النظر فيه عن كثب الآن . وإنني أرى أن لجنة غولدستون ليست اللجنة الصحيحة لإعطائنا المعلومات المحددة بشأنها . إن كان هناك ما يسمى بالعنف بين السود والسود ، فلنجر تحقيقا ؛ لنر تأكيد ذلك بواسطة هيئة محايدة . وهذا ما يمكن أن تقوم به هيئة محايدة .

لقد سرني أن علمت بالأمس أن رئيس جنوب افريقيا ، السيد دي كليرك ، أعلن أنه سيحل بعض الوحدات المسلحة مثل كويغويت ، وهي وحدة مسلحة من المجندين عملت في ناميبيا قبل الاستقلال لكنها عادت الآن إلى جنوب افريقيا ، والفرقة ٣٢ ، وهي فرقة مسلحة تتكون من مجندين من أنغولا عادوا إلى جنوب افريقيا بعد نهاية الحرب في أنغولا . وهذه الفرق - وتتضمن "سيلوس سكاوتس" من زمبابوي وعناصر "بايد" من موزامبيق - أعيد تجميعها في جنوب افريقيا وتستخدم كملاء سريين من أجل القيام بأنشطة مختلفة معروفة كلها لنا . وقد أثبتنا تلك الأنشطة في الوقت الذي كانت تتبع فيه حكومة جنوب افريقيا سياسة زعزعة استقرار ضد جميع جيرانها . ويسرنا أن نقول إن هذا انتهى الآن إلى حد كبير . لكن تلك الوحدات لا تزال هناك ونحن نسمع أن عنصرا من وحدة كويغويت المسلحة كان هو الذي استخدم في أحداث بويباتونغ . ولكنني مسرور لأن رئيس جنوب افريقيا أعلن حل هذه الوحدات ؛ وهذه ستكون خطوة كبرى نحو تحقيق السلم الذي نحتاجه حتى تستمر المفاوضات .

بجانب موضوع العنف ، هناك عامل آخر أسهم في الأزمة التي تواجه عملية المفاوضات في جنوب افريقيا وهو الموضوع الرئيسي الخاص بالحزب الوطني - الحزب الحاكم في جنوب افريقيا - إذ أنه لا يقبل مبدأ حكم الأغلبية . وهذا موضوع يكمن في لب عملية تحويل جنوب افريقيا إلى بلد غير عرقي ديمقراطي موحد .

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجنب مواجهة هذا الامر إذا كان ملتزما بالتزاما صادقا بمساعدة شعب جنوب افريقيا على الخروج من الأزمة التي يواجهها . إن الموضوع الرئيسي هو عدم قبول الحزب الوطني لحكم الأغلبية كما نعرفه ، وهذا يعني الديمقراطية كما نعرفها اليوم ، وهذا ما أدى إلى وقف العمل باتفاقية جنوب افريقيا الديمقراطية . إن محاولة الاعتداء على حقوق الأقليات في الدستور غير مقبولة ، إننا

جميعا لدينا هذا الاعتداء على حقوق الاقليات ، ونريد للاقليات - سواء كانت قبلية أو عرقية أو من أي نوع - أن تحمي في مجتمعاتها . وحكم الاغلبية لا يعني ، وينبغي ألا يعني ، التشدد بشأن حقوق الاقليات وإنما يعني حماية الاقليات وكذلك الاغلبية .

ولكن ما هو غير مقبول هو اعطاء أقلية حق الاعتراض على تشريع أو قرارات تتخذ . وهذا وفقا لما قاله لنا أبناء جنوب افريقيا - المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا - ومؤتمر الوندوبيين الافريقيين لازانيا ، ومؤتمر الاتحادات العمالية لجنوب افريقيا ، ومنظمات أخرى هناك - هو المشكلة ؛ أن الحزب الوطني يريد أن يكون له حق الاعتراض من أجل الاقلية في الدستور وفي العملية . وسواء وضع حق الاعتراض عند نسبة ٧٥ في المائة أو ٧٠ في المئة أو حتى ٥١ في المئة ، فإن النقطة هي أن وضع حق اعتراض أقلية في النظام سيكون أمرا غير ديمقراطي . وهذه مسألة ينبغي مواجهتها أيضا .

ويتصل بهذا الحاجة الحتمية الى أن يحث هذا المجلس الأطراف المتفاوضة على الامراع بالعملية بمجرد استئناف المفاوضات . ونحن نتفق اتفاقا تاما ؛ أننا نود أن تستأنف المفاوضات ، ولكن على أساس مقبول للأطراف المتفاوضة ؛ على أساس يؤدي بوضوح إلى ديمقراطية غير عرقية داخل جنوب افريقيا ؛ وعلى أساس يتخلص من العنف ، ويتخلص من التخويف ، ويتخلص من جميع العقبات التي تعترض العملية . لقد شعرنا بضرورة بالغ عندما كانت أطراف جنوب افريقيا تتكلم عن إزالة هذه المعوقات ، أو عن "تسوية ساحة اللعب" كما يقولون . واعتقدنا أن ساحة اللعب كانت تسوى . ولكن عندما يوجد عصف كامن ويوجد اعتراض كامن للاقليات هنا لا تكون ساحة اللعب مستوية وإنما تكون في واقع الامر مليئة بالانتواءات الوعرة .

وقد انغمست "كوديسا" في الأزمة الحالية بسبب العنف المستمر ، وعندما تبدأ المفاوضات مرة أخرى نود أن تحرز تقدما سريعا . ويعني احراز تقدم سريع تحديد الأهداف والاطرار الذي ينبغي أن تجرى فيه المباحثات . ونأمل أن يتحرك قادة جنوب افريقيا ومنظماتهم بسرعة في هذا الاتجاه .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية زمبابوي

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد إردوي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مابرجست

هنغاريا تتابع بقلق عميق التصعيد الأخير للعنف في جنوب افريقيا . إننا نشجب وندين بقوة المجزرة التي وقعت في بويباتونغ . ونحن نعتبر تأييدنا لطلب منظمة الوحدة الافريقية عقد جلسة عاجلة لهذا الشأن .

إن موجة العنف التي تعرضت لها جنوب افريقيا تشكل تهديدا خطيرا لمستقبل عملية المفاوضات ، وهي عملية أدت بالفعل الى نتائج قيمة دون أي شك ، كما تحمل في طياتها أملا كبيرا مستقبلا . إن الغرض من هذه العملية التفاوضية صياغة دمتور يهدف الى ضمان القضاء الكامل والسلمي على الفصل العنصري ، وهو نظام يتنافى تماما مع قيم حضارتنا ، واقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لاعنصرية موحدة . ومن الضروري بغية تحقيق هذا الهدف أن يعود الموقعون على اتفاق السلم الوطني الى طاولة المفاوضات .

إن التغييرات الأساسية التي وقعت مؤخرا في منطقة أوروبا الشرقية الوسطى بما في ذلك هنغاريا ، تشابه الى حد ما التغييرات الجارية الآن في جنوب افريقيا . وكان أخطر تحد تواجه به هذه التغييرات منطقتنا كفالة أن يتم التحول نحو الديمقراطية بطريقة سلمية . وتبين الخبرة التي اكتسبتها بلادي في هذا الشأن أن التغييرات في النظام التي حدثت في منطقتنا قد استفادت استفادة هائلة من غياب العنف . وقد نجحت تغييرات النظام في أن تصبح ملموسة ومقنعة في طبيعتها ، الى درجة أن انتقال السلطة تم بطرق سلمية ، ومن خلال آليات التفاوض ، وعن طريق الاتفاقات

المبرمة بين الشركاء السياسيين في المعسكرات المتعارضة . وقد بينت هذه التجربة أيضا أنه لا بد للمرء أن يتجنب القيام بأي عمل من شأنه أن يحرك العواطف ويبدا عمليات لا سيطرة عليها ، مما يعرض للخطر نجاح العملية الانتقالية ذاتها .

إننا نعتقد أن الهدف الاساسي لمجتمع الأمم يجب أن يتمثل في تشجيع استئناف عملية التفاوض والمساعدة على استعادة أجواء السلم في مجتمع جنوب افريقيا . ونحن نحث حكومة جمهورية افريقيا وجميع الاطراف المعنية الاخرى على ايقاف العنف ، وتهدئة النفوس ، وايجاد المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت والذود عن سيادة القانون . ولا بد لمجلس الأمن أن يتجنب ، في ظل هذا الوضع الحرج القائم اليوم ، والملهي بالظفينة والمفعم أيضا بالأمل ، ابعاد أي من المشاركين في كوديسا عن فكرة استئناف المفاوضات . وبالمثل ، يجب أن تشجع البعثة التي طلب الى الامين العام للأمم المتحدة أن يرسلها الى جنوب افريقيا وقف العنف ومواصلة المفاوضات في أقرب وقت ممكن ، بالتشاور مع جميع الاطراف المعنية .

إننا على اقتناع بأنه إذا أرادت الأمم المتحدة ، بما لديها من وسائل محددة ، القيام بدور مفيد في الجهود الرامية الى تشكيل حكومة في جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية حقا ، فإن البديل الحقيقي الوحيد المتاح لنا هو استئناف المفاوضات في اطار كوديسا ، لانه بغير هذا المؤتمر قد تبوء هذه الجهود بالفشل ، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة . وأن مشروع القرار المعروض علينا ، الذي جاء نتيجة مشاورات مضيئة ، يمكن أن يسهم اسهاما قيما في اقامة مناخ مؤات للهدف النهائي ، هدف الديمقراطية وعدم التمييز والرفاهية لكل مواطن من مواطني جنوب افريقيا .

السيد أيلالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود في

البداية أن أحيي بعثة منظمة الوحدة الافريقية الموجودة هنا الممثلة بوزراء الخارجية المبعجلين . وتشعر اكوادور بالمثل بسعادة كبيرة لوجود السيد نيلسون مانديلا بيننا ، وهو رمز قوي للانتصار والامل .

لقد استمعنا هذا المساء الى كلمات بليغة تدين الفصل العنصري ، الذي هو السبب الاساسي للعنف في جنوب افريقيا والذي دعا الى عقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الامن .

إن هناك قلة من المسائل التي تحوز على هذا القدر الكبير من اهتمام المجتمع الدولي . وأن قلة من المسائل تطلبت هذا القدر من اهتمام الامم المتحدة . وهذا يرجع الى أن الفصل العنصري هو أسوأ اهانة لمبدأ المساواة فيما بين جميع البشر وأسوأ انكار للكرامة الانسانية . ولهذه الاسباب ، أوضحت منظمنا في العديد من المناسبات أن الفصل العنصري ، بوصفه جريمة ضد الانسانية ، لا يمكن اصلاحه . ولا بد للفصل العنصري أن يزول تماما . ولهذه الاسباب ذاتها ، إن حركة بلدان عدم الانحياز أيدت دوما تأييدا صارما تطلعات الشعوب الافريقية النبيلة .

ولا بد لنا أن نعتزف بأن حكومة جنوب افريقيا أدخلت مؤخرا تغييرات ايجابية هامة في سياساتها في هذا الصدد . ومع ذلك ، تحول استمرار وجود الفصل العنصري الى فخ يجعل من الصعب على هذه العملية أن تثمر ثمارا حقيقية .

إن أسوأ تعبير عن العنف المرتكب ضد البشرية يتمثل في الفصل العنصري . واستعمال العنف ، للأسف ، يولد المزيد من العنف . وإن الاحداث المفزعة التي وقعت مؤخرا في بويرباتونغ والعواقب الوخيمة لهذا الانتهاك المؤسسي للكرامة الإنسانية تستحق منا أشد الادانة .

إن العنف في أي نظام للتمييز العنصري يأخذ ، تاريخيا ، شكلين : العنف المستمر لقمع الحقوق المتأصلة لكل البشر ، والعنف القمعي المحلي المتكرر .

وقد ذكرنا اليوم السيد مانديلا ، ببلاغته المعهودة ، أن كل حكومة تمارس سلطاتها حسبما يهليه الضمير تتحمل واجبا مكتسبا لا مهرب منه يتمثل في الحفاظ على النظام العام والامن وتقديم المسؤولين عن العنف الى العدالة ومعاقبتهم .

ولذلك ، فإن تهدة جنوب افريقيا وإقامة مناخ من التعايش يتيح التفاوض بين جميع عناصر مجتمع جنوب افريقيا من المسؤولية الاساسية لحكومة ذلك البلد .

وترحب اكوادور بعملية التفاوض التي بدأت في إطار كوديسا وترى أنه من الضروري الإسهام إسهاما جماعيا في تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف هذه المفاوضات . وفي هذا الصدد ، توجد هناك مسؤولية جماعية ، ولكن يقع في المقام الأول على عاتق الحكومة التي بيدها السلطة أن تقوم ، بإخلاص وبفعالية ، بإزالة العنف والعقبات التي تعترض تقدم المفاوضات .

إن الأمم المتحدة يجب أن تتخذ التدابير اللازمة للاستجابة بطريقة ملائمة لمتطلبات السلام والمساواة والعدالة في جنوب افريقيا في إطار اختصاصها . لهذا السبب تؤمن اكوادور بأن تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة تناط به ولاية الاضطلاع بكل ما يراه مناسبا للتحقيق في أسباب العنف وخلق الظروف اللازمة لاستئناف عملية المفاوضات لهو تدبير يأتي في الوقت المناسب .

إن التوصيات التي يضعها الممثل الخاص ستيسر لمجلس الأمن أن يناقش مرة أخرى ، البند المعروض عليه ويتخذ التدابير المناسبة .

وتعتبر اكوادور من المهم جدا استئناف عملية تفاوض كوديسا . ونحن مقتنعون بأن الحل الدائم الوحيد للمشاكل بين الناس والفئات السكانية يجب السعي اليه بوسيلة المفاوضات السلمية .

واستنادا الى ذلك تناشد إكوادور الجميع أن يساهموا في استعادة المناخ الضروري في جنوب افريقيا لتقدم مفاوضات كوديسا . إن السلم يجب ألا يكون رهينة للاستغزازات العنيفة . إننا نريد لجنوب افريقيا سلاما قائما على احترام حقوق الانسان والمساواة والعدالة . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن نشهد ولادة بلد ديمقراطي لا عرقي لا عنصري موحد تحت راية الكرامة الانسانية لجميع الناس .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تود اليابان

أن تعرب عن عميق قلقها إزاء العنف الذي انتشر مؤخرا في جنوب افريقيا ، ولاسيما في بويباتونغ ، والذي أودى بحياة أبرياء كثيرين وأخل بالجهود الرامية الى تحقيق ديمقراطية لا عرقية تمثل كل أبناء جنوب افريقيا .

وللأسف يبدو أن الارادة السياسية اللازمة للمضي قدما بعملية المفاوضات في إطار كوديسا قد ضعفت بشدة . ولو سمح للحالة بأن تتدهور أكثر ، وإذا لم تستأنف عملية التفاوض ، فإن الخسارة ستكون من نصيب كل فئات السكان في جنوب افريقيا . إن استفحال الازمة لن يعود بالنفع على أحد .

ورغم أن حكومة جنوب افريقيا تدعي أنها لم تشترك في العنف ، لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة ، فإن سلطات جنوب افريقيا مسؤولة عن اتخاذ كل التدابير الضرورية على الفور لوضع حد للعنف ولضمان سلامة الناس . ولا بد من اجراء تحقيق كامل في حادثة بويباتونغ ومعاينة من تثبت ادانتهم حسب الاصول . ويجب على حكومة جنوب افريقيا والاطراف المعنية الاخرى أن تعمل معها لضمان أن تأخذ العدالة مجراها ويستتب السلام . والامم المتحدة يمكن أن تقدم مساهمة مفيدة في هذه العملية بايفاد ممثل خاص للأمين العام .

وبالاضافة الى ذلك ، تناشد اليابان زعماء كل الاطراف المعنية الاخرى أن يجددوا التزامهم بتحقيق جنوب افريقيا ديمقراطية لا عرقية موحدة عن طريق المفاوضات السلمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي المدرج على

قائمتي هو السيد كلارنس ماكويتو الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ماكويتو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم مؤتمر عموم

افريقيا لآزانيا وأغلبية المضطهدين والمستغلين والمشردين من آزانيا الذين يمثلهم ، نود أن نشكر منظمة الوحدة الافريقية والمجموعة الافريقية بالامم المتحدة التي ييسرت ادارتها السريعة والفعالة انعقاد هذه الدورة العاجلة لمجلس الامن .

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لاهنئكم ، سيدي ، على تبوئكم رئاسة هذه الهيئة الهامة جدا ، مجلس الامن الدولي . ولا يساورني أي شك في أنكم ، بخبرتكم الطويلة ومهاراتكم الدبلوماسية المجربة ، مقرونة بدهائكم التحليلي وذكاؤكم الحاد ، ستديرون دفعة سفينتنا الى شاطئ الامان عبر المياه العكرة التي نتخبط فيها الآن .

اسمحوا لي أن أشني ، سيدي ، على سلفكم ، السفير نوتردام ، على الطريقة الناجحة التي أدار بها شؤون مجلس الامن في شهر حزيران/يونيه .

هذه أول مرة في بحر أربع سنوات يطرح فيها مثل هذا الموضوع على المجلس منذ القرار الاجماعي والمقررات المتعلقة بـ "الستة" من شاربغيل . وأود أن أتقدم بجزيل شكري لمجلس الأمن وكل قادة الأمم المتحدة والأفراد الذين استجابوا للنداء وهبوا لانقاذ ارواحنا . نحن واثقون ومتفائلون بأن القرارات التي ستتوصلون اليها ، مثل القرارات المتعلقة بالستة من شاربغيل ، ستؤدي في هذه الحالة أيضا الى إنقاذ ارواح كثيرة أخرى في بلادنا الغريقة بالدماء .

إن الشعور بالبهجة الذي تولد مما يبدو وكأنه موقف اصلاحي رائع من جانب السيد اف دبليو دي كليرك انحسر الآن أمام الشواغل الواقعية والتساؤلات الجادة لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بدوافعه الحقيقية . إن الشعور بالبهجة تولد من رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومنظمات أخرى والغاء قوانين معينة . لقد صدرت الاحكام تجاه السيد دي كليرك استنادا الى مظهره وبالتالي كان محل استحسان . واستقبل بحفاوة أينما ذهب .

لكنني أومن في قرارة نفسي بأن السيد دي كليرك لم يغير موقفه منذ البداية . لقد أجبر ، رغما عن ارادته ، على اعتماد موقف اصلاحي ، بفضل الضغطين التوأم ، ضغط المقاومة الداخلية المتصاعدة وضغط حملة العزلة الدولية ، التي تضمنت جزاءات اقتصادية عقابية . وباختصار ، جاءت الاملاحات لا نتيجة لحسن النية الديمقراطية ، وإنما لأن النظام اضطر الى اللجوء الى الاملاحات لانتشال نفسه من طوق العزلة .

إن هذه الدورة الخاصة لمجلس الأمن ضرورية لأن تخفيف الضغوط ، بعكس ما تراه بعض الحكومات ، لم يساعد الجماهير المعذبة المضطهدة ، بل إنه بدلا من ذلك خدم مآرب النظام الاجرامي القاتل .

لقد قام السيد دي كليرك في آن واحد بالاعلان عن الاملاحات وباطلاق موجة لم يسبق لها مثيل من العنف : لقد لقي ٧ ٠٠٠ شخص حتفهم منذ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وعلى حد قول اللواء إل سي إيه بروس في مؤتمر صحفي عقده في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، تتوقع قوى الأمن في جنوب افريقيا تصاعد العنف في الاشهر الستة التالية .

هناك إبادة للجنس للشعب الافريقي في بلدنا . إن مذبحة بويباتونغ التي راح ضحيتها ٥١ من النساء والاطفال والرجال العزل في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ليست حادثا منعزلا ، بل هي غيض من فيض . في تلك المذبحة أُطلق الرصاص عن قرب على طفل يبلغ من العمر ثمانية أشهر هو أرون ماشوبي ، وعلى جدة تبلغ من العمر ٨٥ سنة ، هي السيدة اليزابيث نداماس ، وطعنا بوحشية حتى الموت . ومرتكبو هذه الجريمة استعملوا فسي انتقالهم سيارات نظام جنوب افريقيا .

وفي جنوب افريقيا ، إن الافارقة - ضحايا الفصل العنصري والاستعمار - هم الوحيدون الذين يزورون المقابر بنظام رتيب . لقد وقعت الكثير من المذابح قبل وبعد مذبحة بويباتونغ . حدث هذا في وقت واحد مع ما يسمى بالمؤتمر المكرس لجنوب افريقيا ديمقراطية . ان شعبنا ما فتئ يتعرض منذ وقت طويل لسلم المقابر . وأن مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا ، باعتباره ممثلهم ، لا يمكنه أن يصبر أكثر من هذا على هذه الابادة للجنس .

ووفقا لوسائل الإعلام الخاضعة للرقابة ، قتل ١٢ ٠٠٠ شخص منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ من بينهم أكثر من ٧ ٠٠٠ قتلوا منذ تولي دي كليرك رئاسة بلدنا . ومنذ عام ١٩٩٠ ، لا يزال الافارقة يتعرضون للموت بمتوسط يومي قدره ٨ أشخاص . ومن ثم ، في عام ١٩٩٠ وحده ، على أساس هذا المتوسط ، مات ٢ ٩٢٠ نسمة .

وبهذا المعدل ، ودون أن أبدو متشائما ، من الانصاف القول إنه بحلول عام ٢٠٠٠ على أقصى تقدير ، أي بعد ثماني سنوات من الآن ، سنكون قد فقدنا عددا يزيده اجماليه على ٢٢ ٠٠٠ رجل وامرأة وطفل افريقي ، في الحرب غير المعلنة التي يشنها نظام جنوب افريقيا .

إن شعبي يُقتل يوميا وباعداد كبيرة . وأود أن أؤكد على نقطة واحدة هي أن حادث بويباتونغ ما هو إلا حادث واحد في السجل اليومي لأعمال القتل لأسباب سياسية التي يرتكبها النظام العنصري .

إن رفض تسريح القوات الخاصة والاصرار على استخدام قوات المرتزقة ، مثل أعضاء الكوفوت السابقين وكتيبة بوفالو ٣٢ ، واسكاريي ومرشدي سيلوس وعصابة القط الاسود واستمرار العمليات السرية ليس من شأنهما سوى زيادة شكوك الجماهير .

وإن البيان الذي أدلى به مساء أمس نظام دي كليرك بأنه يقوم بتسريح كتيبة بوفالو ٣٢ وكوفوت وبأنهما سوف يدمجان في قوة الشرطة الحالية ، ما هو إلا حيلة أخرى من جانب النظام لتضليل الرأي العام العالمي وهذا الجمع بصفة خاصة وجعله يعتقد أنه قد أذعن لمطلبنا . والامر ليس كذلك . إن قوات المرتزقة هذه ستظل جزءا من القوات الامنية للنظام وهذا الدمج لا يحقق مطلبنا المشروع بالطرد الغوري القابل للتحقق لقوات المرتزقة هذه .

وتعليقا على وزع الشرطة لمحاربي كوفوت القدامى ، قال القاضي غولدستون إنه بغض النظر عما إذا كانوا قد اشتركوا أم لا في أعمال العنف فإن "شهرتهم الشائنة" ليس من شأنها إلا زيادة الشك والريبة في القوات الامنية . وفي معرض تقييم سجل النظام ، ينبغي أن تؤخذ الحقائق التالية في الاعتبار . لم يتم ادانة أي شخص في ما يتصل بالمذابح البالغ عددها ٤٩ التي وقعت على مدى السنتين الماضيتين فسي ترانسفال . ومن العجب العجيب أن مذبحة "ترست فيدز" التي وقعت في كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٨٠ هي الحالة الرئيسية التي صدرت فيها أحكام ادانة . والمدانون كانوا من بين رجال الشرطة .

وحتى الآن لم يتخذ أي إجراء لوقف رئيس مختبرات الطب الشرعي التابعة لشرطة جنوب افريقيا ، الجنرال لوشار نيشلنغ ، بعد الحكم المدني الذي أصدرته المحكمة العليا في كانون الثاني/يناير من العام الماضي بأن تورطه في أعمال تسميم ، على أساس ميزان الاحتمالات ، صحيح . وعلى الرغم من حكم لجنة هارمس باشتراك بعض أعضاء ال CCB في أعمال عنف سياسي ، لم توجه التهمة الى أحد . وعلى الأقل يوجد ٢٠ عضوا من ال CCB ، وربما أكثر بكثير ، في قوائم العاملين بجيش جنوب افريقيا .

وفي عملية رسمية في عام ١٩٨٦ قدم جيش جنوب افريقيا تدريباً عسكرياً في ناميبيا لـ ١٢٠ رجل من رجال انكاشا ، وقد استوعبوا بعد ذلك في شرطة كوا - زولو . وفي بيانات خطية مشغوعة باليمين زعم بعض المتدربين أنهم قد تدربوا على الحرب العدوانية . وبعض المتدربين قد تورطوا بعد ذلك في أعمال العنف في ناتال .

وقد كشف تحقيق أجرته صحيفة "ويكلي ميل" في هذا العام عن استخدام أساليب غير قانونية بما في ذلك استخدام لوحات تسجيل زائفة للسيارات وبعضها ينتمي إلى أفراد وشركات صحيحة وذلك للتغطية على عملية بوليسية في فال .

والمحاولة الحثيثة لتقليل تعداد السكان الافارقة تحدث في ظل خلفية التعيين الجماعي للمهاجرين البيض وخاصة من بلدان اوروبا الشرقية . والغرض من هذه الهجرة البيضاء هو زيادة عدد السكان البيض في جنوب افريقيا . ان تعيين البيض من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري الاستعماري يجب أن يتوقف حتى يتم وضع دستور جديد من جانب جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطياً تعمل على تفكيك الفصل العنصري وفقاً لاعلان الأمم المتحدة الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

إن قرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) الصادر في ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٤ أعلن دستور الفصل العنصري لعام ١٩٨٣ ، الذي ما زال نافذاً حتى هذه اللحظة ، "الغياً وباطلاً" . ان المهاجرين الذين حصلوا على المواطنة بمقتضى ذلك الدستور يعتبرون غير شرعيين ومواطنتهم لا يجوز ان تكون صحيحة قانوناً . لذلك فإن مؤتمر الوجدويين الافريقيين يطلب من مجلس الأمن اتخاذ قرار يطالب نظام جنوب افريقيا بالوقف الفوري لتعيين المهاجرين لحين اجراء تغيير عميق ونهائي في جنوب افريقيا ولحين قيام حكومة منتخبة ديمقراطياً .

إن مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا هو صاحب فكرة النداء بالمشاركة الدولية لحل الازمة في آزانيا . ان النظام يواصل معارضة أي مشاركة دولية فعالة ذات مغزى على أساس ان المشاركة الدولية تعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة أو انها ستقوض سيادة الدولة . وهي تبني سيادتها على علاقات فعلية مع شتى البلدان نابعة من التزامات دولية معينة .

والحقيقة الواضحة كل الوضوح ، مع ذلك ، تتمثل في أن الشعب الافريقي الاصلي لازانيا كان قد استعمر ولم يستعد أرضه ولا سيادته الوطنية حتى وقتنا هذا . والادعاءات المزعومة بسيادة الدولة تحت أي ظروف هي محاولات ضعيفة لتشويه وتزوير تاريخ بلدنا والتلاعب بالقانون الدولي في أكبر عمليات الخداع الاستعماري وأشدها خزيا في القرن العشرين . ولن تصبح آزانيا دولة مستقلة ذات سيادة إلا عندما تستعيد الاغلبية الافريقية الوطنية المحرومة التي كان بلدها قد استعمر السيطرة على حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

إن آزانيا ، بعد حروب كثيرة من المقاومة الوطنية ضد الاستعمار ، أصبحت أربع مستعمرات بريطانية منفصلة ، هي ناتال وكيب ، وترنسفال ومستعمرة اورانغ ريغر - حتى سمي التشريع البريطاني المؤرخ في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٠٩ قانون جنوب افريقيا . وأحد أسباب اتحاد المستعمرات الأربع في شكل جنوب افريقيا كان محاربة ما أسماه المستعمرون "خطر أهل البلد" - أي الاغلبية الافريقية الاصلية .

إن مشكلة جنوب افريقيا هي إذن مشكلة دولية . وهي تنطوي على مشكلة استعمار وفصل عنصري . والاستعمار انتهاك للقانون الدولي . وبالنسبة للفصل العنصري توجد معاهدة دولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣ . والفصل العنصري جريمة ضد البشرية . وعلاوة على ذلك ، كما قيل من قبل ، هناك جريمة إبادة جنس في جنوب افريقيا . وهذه الجريمة تحاربها اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ .

والاستفتاء الأخير بين بوضوح أن جنوب افريقيا لا تزال عنصرية وأن ٥ في المئة فقط من السكان يعاملون بوصفهم بشرا . والافارقة لا يزالون بلا صوت ولا أرض . وعلى الرغم مما يسمى الالغاءات فإن ٨٧,٣ في المئة من أرضنا في أيدي البيض . والاسوأ من ذلك أن الأراضي التي كنا قد وعدنا بها منذ عام ١٩٣٦ لا تزال في أيدي البيض .

وبالتالي إن القول أن العمل العنصرى قد وافاه الاجل غطرسة من الدرجة الاولى . فالافارقة يمتلكون أقل من ٥ في المائة من مجموع الأصول الرأسمالية . ويعيش ما بين ٥ الى ٧ ملايين افريقي دون خط الفقر . و ٥٠ في المائة من الاطفال الافارقة يموتون قبل أن يصلوا الى سن الخامسة . ولذلك فإن شرعية نضالنا لتغيير الوضع القائم لا يمكن أن تتساوى إلا بلا شرعية مواصلة النظام الحالي للحكم .

وبموجب هذا فإن مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا والجماهير الافريقية المحرومة توجه دعوة رسمية الى الأمم المتحدة لأن ترسل لجنة دولية الى جنوب افريقيا للتقصي وتقديم التوصيات باتخاذ التدابير التي تضع نهاية فعلية للعنف ، وذلك للأسباب التالية :

إن العنف ما يزال مستمرا وهو غير انساني ويخل بالوضع ويتفاقم دون أن تكون له نهاية في المدى المنظور . لقد استشهدت في البداية ببيان أدلى به الناطق الرسمي لقوات الامن منذ بضعة أيام قال فيه انهم يتنبأون بتفاقم العنف . وهم لا يتنبأون بأي وقف للعنف من خلال جهودهم .

وبالإضافة الى حقيقة أن الوجوه الاجنبية في لجنة غولدستون تمثل اعترافا بضرورة التدخل الدولي ، فإن تجنيدهم في تنفيذ استراتيجيات فاشلة ولا تزال تمنى بالفشل يتطلب عمل الكثير . ولا أجدني أمام أي خيار سوى مناشدة مجلس الامن شجب نظام جنوب افريقيا على تورطه في العنف . وتمتد الادانة فتشمل ارتكاب الجريمة والتقصير في تفاديها .

إن الأمم المتحدة ، من خلال قراراتها واعلاناتها العديدة المؤيدة لحركات تحررنا ونضالنا التحرري ، أبقت مسألة حريتنا قيد نظرها ، وبسبب الاعمال غير الانسانية التي ارتكبت ضدها ، هذا أفضل محفل لمساعدتنا في حل مشكلة العنف التي ترمي الى زعزعة الحركات التي نالت اعتراف الأمم المتحدة وخفض عدد السكان الافارقة . وفي الوقت الذي اتحدث فيه الآن ، جرى تدويل المشكلة من خلال تورط قوات المرتزقة الاجانب ، مثل كتيبة بفالو ٢٢ والكوفوت ، وغيرها . إنني أدعو جميع

الحاضرين هنا اليوم أن يسألوا أنفسهم لماذا تريد أي حكومة الاحتفاظ بكتائب من المرتزقة الأجانب وتنفق ما لا يقل عن ٥ بلايين راند على العمليات السرية في حين أنها لا تواجه أي تهديد خارجي وجماهيرها في الداخل على استعداد لمعالجة المشاكل السياسية بشكل ديمقراطي من خلال انتخاب جمعية تأسيسية .

إن المرتزقة الأجانب ، كما سبق أن أشرت ، يدولون المشكلة . إن على مجلس الأمن أن يدول الحل . وينبغي للأمم المتحدة الاشراف على حل وطرد المرتزقة الأجانب والتحقيق في الطبيعة الحقيقية للعنف وذلك بهدف تحديد المرتكبين وبالتعاون مع الأزانبيين العمل على إيجاد حلول فعالة . إن مؤتمر الوجدويين الأفريقيين على استعداد للتعاون تماما مع هذه اللجنة الخاصة بتقصي العنف .

إن رفع الجزاءات عن نظام جنوب افريقيا من جانب قطاعات من المجتمع الدولي كان أمرا سابقا لأوانه . إن العقوبات الانتقائية والطوعية ينبغي تعزيزها وينبغي تعليق الاتصالات الرياضية الى أن يتم تحقيق السلم والديمقراطية من خلال عملية انتخابية . إن العنف المستمر يجعل من المستحيل على المظهدين أن يعدوا أنفسهم إعدادا مناسباً للمشاركة في الألعاب الرياضية في العديد من مناطق بلادنا . وبما أن العنف له طابع سياسي ، فإن إيجاد حل له ينبغي أن يكون له مضمونه السياسي . ولهذه الغاية ، ينبغي لهذا الاجتماع أن يفوض الأمين العام بتعيين مكان محايد وبتعيين ممثلين للأمم المتحدة وذلك كي تتحقق وتشرأ وتشراف وتتوسط وتعقد المباحثات بشأن انتخاب جمعية تأسيسية .

إن المهمة الفورية لحركة التحرر العريضة في المرحلة الحالية من النضال تتمثل في نقل السلطة السياسية الى أغلبية ديمقراطية لا عنصرية .

إن المحفل الوحيد الديمقراطي والشرعي المؤهل للقيام بنقل السلطة ووضع دستور جديد هو جمعية تأسيسية تنتخب على أساس صوت واحد للفرد الواحد وعلى دور الناخب العادي في دولة موحدة . إن النظام الحالي لا يمكن له أن يكون أداة للتغيير الديمقراطي وهو ليس أداة ذلك التغيير ، إن جماهيرنا هي أداة التغيير .

إن موقفنا من كوديسا معروف جيدا . لقد قلنا غداة ظهورها ، ولا نزال نقول ، بأن كوديسا غير ديمقراطية وغير تمثيلية . وباستثناء المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي في جنوب افريقيا ، فإن المحفل يعج بالذمي صنعة الحكومة ولا يتمتع بأي دعم على أرض الواقع ، إنه يفتقد الى الحياد ، وليس هناك من راعٍ له ورئيس ووسطاء ؛ إنه يفتقر الى الوضوح . فضلا عن غياب وسائل الاعلام عن محاضراته وجلساته وغياب جميع أشكال التناول الصحفي .

في أعقاب فشل كوديسا ، أثبت المؤتمر الوطني الافريقي أنه كان على حق في تأكيدده بأن كوديسا عبارة عن مشكال من المكائد السياسية . لقد أصبح واضحا الآن تمام الوضوح أن نظام الاقلية لم يكن يتفاوض بحسن نية لخلق ديمقراطية حقيقية ولذلك فإنه ليس على استعداد للتخلي على السلطة . وظهر في المقدمة جدول أعمال مزدوج يتضمن من ناحية ، تقوية قاعدة السلطة الحاكمة ، ومن ناحية أخرى إضعاف الموقف العام لحركة التحرر .

وعليه ، فإن المؤتمر الوطني الافريقي يود التأكيد على ما يلي : ضرورة اجراء انتخابات ديمقراطية بغية إقامة جمعية تأسيسية تقوم بصياغة دستور جديد وذلك دون إبطاء ؛ ينبغي للنظام الاعتراف مقدما بأن المحفل الشرعي والديمقراطي الوحيد لنقل السلطة وصياغة دستور جديد هو في إقامة جمعية تأسيسية منتخبة على أساس صوت واحد للفرد الواحد على أساس دور الناخب العادي ؛ ينبغي عقد محفل أعيد بتشكيل بنيته ، وخال من شوائب الكوديسا وذلك من أجل تسهيل المفاوضات بنية حسنة وبهدف أولي يتمثل في نقل السلطة الى الأغلبية الديمقراطية .

وفي الختام ، هل لي أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر أعضاء المجلس ، بوصفهم ممثلين للانسانية ، لأنهم أعطونا وقتا لمشاهدة أحزاننا ومحاولة إيجاد حل معنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد ماكوييتو على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي على قائمتي هو وزير خارجية نيجيريا ، سعادة اللواء ايكبي

نواتشوكوو . أرحب بسعادته وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نواتشوكوو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذ حظيت

بفرصة الاستماع بعناية لمن سبق من المتكلمين ، فإنه لمما يشرف بلادي أن تضم صوتها الى أصوات تلك البلدان الأخرى التي تمثل قارة افريقيا أمام هذا المجلس الموقر وذلك للنظر في العنف المأساوي المستمر في جنوب افريقيا .

إن اجتماع المجلس هذا اليوم اجتماع ميمون . إن المجلس ، باعتباره الجهاز الأساسي في المنظمة العالمية الموكل بمسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين ، فإننا نعتقد أن عليه واجب تقويم الحالة في جنوب افريقيا واتخاذ الخطوات الضرورية التي من شأنها أن تساعد ليس فقط على إنهاء العنف في ذلك البلد ، ولكن أيضا ضمان استئناف المفاوضات المتوقفة على وجه السرعة ، مما يؤدي الى صياغة دستور لا عنصري في وقت مبكر وقيام حكومة منتخبة ديمقراطيا في جنوب افريقيا .

إن التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا ، وخصوصا حلقة العنف التي توجتها مجزرة بويباتونغ ، لا يمكن إلا أن تبعث القلق في نفوس ذوي الضائر ومحبي السلام . ومن الطبيعي أن أعمال القتل هذه قد خلقت جوا من الخوف والشك والريبة في جنوب افريقيا . كما أن أعمال القتل قد عرضت للخطر بشكل جدي عملية الانتقال السلمي الى جنوب افريقيا لا عنصرية وديمقراطية . وفي حين أن اتفاق السلم الوطني قد أكد على مسؤولية جميع سكان جنوب افريقيا في صيانة السلم بوصفه جوا مؤديا الى تحقيق النشاط السياسي الحر ، فإن وفد بلادي يعتقد أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا في الحفاظ على القانون والنظام وحماية حياة وممتلكات مواطنيها .

ولسوء الطالع ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ عدم قدرة حكومة جنوب افريقيا على الوفاء بهذا الالتزام تجاه المجتمع . ولهذا السبب فإن رئيسي ، الجنرال إبراهيم بابنغيدا ، دعا في البيان الذي أدلى به في مؤتمر قمة دكا لمنظمة الوحدة الافريقية حكومة جنوب افريقيا مرة أخرى إلى تحمل مسؤولياتها الكاملة في هذا الاتجاه . وبالمثل ، يجب القول إن حركات التحرر ينبغي لها أن تتحمل نفسها مسؤولياتها في هذه الحكومة . وينبغي لحكومة جنوب افريقيا وجميع زعماء شعب جنوب افريقيا أن يبذلوا قصارى جهدهم لإثناء مرتكبي العنف في جنوب افريقيا عن المشاركة في هذه المذبحة الوحشية .

ولا يزال رأينا أن نهاية العنف ستسهل استئناف المفاوضات التي تجدد الأمل في ذلك البلد . ونحن ندعو إلى تهيئة الظروف التي تسمح بعودة الجميع إلى اتفاقية جنوب افريقيا الديمقراطية . ويعتقد وفد بلادي اعتقاداً راسخاً بأنه من صالح جميع أبناء جنوب افريقيا أن تستمر عملية إضفاء الطابع الديمقراطي للتمكين من إقامة جنوب افريقيا موحدة غير عرقية ديمقراطية . والأكثر أهمية أن يجب على جميع الأطراف أن تتفاوض بحسن نية .

لقد تابعنا ، بوصفنا بلداً ، تطور الأحداث في جنوب افريقيا ، بعضها بارتياح ، وبعضها - لسوء الحظ - بذعر وقلق . ومع هذا ، فإننا لا نزال مقتنعين بأن هناك حاجة ملحة إلى استكشاف جميع الوسائل ، سواء داخل جنوب افريقيا أو خارجها ، للسيطرة على الحالة . ولهذا السبب طلبت منظمنا القارية أن يتناول مجلس الأمن هذا الموضوع .

إننا نؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به وزير خارجية السنغال نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية . وبينما نرحب بمبادرة الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي باقتراح إرسال بعثة مساع حميدة إلى جنوب افريقيا ، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المشكلة المطروحة تتطلب نهجين على الأقل إذا ما أريد لموضوع العنف أن يتناول بشكل فعال .

منذ شهرين زار فريق للمراقبة أو لتقصي الحقائق بشأن العنف جنوب افريقيا ، وأجرى مناقشات مفيدة مع جميع الاطراف المعنية . وقُدِّم تقرير تلك البعثة إلى مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في داكار في الشهر الماضي . وبالنسبة لمناقشة مجلس الامن هذه ، نعتقد أنه من الهام التنفيذ الفوري للشروط التي طلبها المؤتمر الوطني الافريقي وجميع حركات التحرر في جنوب افريقيا . ونعتقد أيضا أنه من الصحيح ملاحظة أنه منذ وصول فريق منظمة الوحدة الافريقية إلى جنوب افريقيا في تلك المهمة ، اختفى العنف في الاوطان تقريباً . وبطبيعة الحال ان الاطراف المختلفة من حقها أن تخلص إلى نتائج مختلفة من تلك العملية ، إلا أن هناك شيئاً واحداً لا يمكن إنكاره وهو أن وجود هيئة مراقبة خارجية مكوّنة من سفراء منظمة الوحدة الافريقية كان له أثر طيب على الاوطان . لقد كان فريقنا التابع لمنظمة الوحدة الافريقية هناك على مسرح الأحداث طيلة أقل من أسبوعين وكان انخفاض مستوى العنف ملحوظاً . وقررت المنظمة إرسال فريق مراقبة آخر إلى جنوب افريقيا لفترة أطول . وإذا كان قد أمكننا بطريقتنا المتواضعة إحداث ذلك الاثر الملحوظ ، فما الذي يمكن أن تحققه بعثة للأمم المتحدة في مناح مختلف .

إننا لا نرى سبباً يمنع مجلس الامن من التصرف الآن بشأن طلب منظمة الوحدة الافريقية . إن الامين العام ، بالتشاور مع جميع الاطراف المعنية ، يمكنه أن يضع طرق تنفيذ الاقتراح ، ومما هو معترف به أن هدفنا الرئيسي هو إنهاء العنف والتخويف وبالتالي المساعدة على تهيئة جو مؤاتٍ لإجراء مفاوضات ناجحة ، والانتقال إلى مجتمع غير عرقي ديمقراطي في جنوب افريقيا .

إننا نؤمن بأن مجلس الامن يشاطرنا آمالنا وتطلعاتنا من أجل جنوب افريقيا جديدة يمكن أن تكون دعامة للتعاون والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية ، وجنوب افريقيا جديدة يمكن أن تفخر بجميع شعوبها بها .

إن السلم لا يتجزأ وتهديد السلم في أي مكان تهديد للسلم في كل مكان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي على قائمتي

هو وزير الشؤون الخارجية للكونغو ، سعادة ديودوني أنطوان غانغا . أرحّب بسعاداته وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد غانغا (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن وفد

جمهورية الكونغو بيسره غاية السرور أن يراكم - سيدي الرئيس - تتراسون أعمال مجلس الأمن . وشأني شأن زملائي الذين تكلموا قبلي ، أود أن أهنئكم . إن صداقتكم وأخوتكم وتعاونكم التي تربط الكونغو ببلدكم ، الرأس الأخضر ، تسهم دون شك في تنمية العلاقات المشمرة داخل منظمة الوحدة الافريقية .

أوجه شكري أيضا إلى سلفكم ، الممثل الدائم لبلجيكا ، التي تربطنا بها روابط صداقة وثيقة ، وذلك على الأسلوب القدير الذي ترأس به أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي .

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذا المجلس ، أود أن أقدم التحية إلى السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام للأمم المتحدة . ونحن نقدم له أفضل تمنياتنا بالاضطلاع بمسؤولياته الثقيلة .

في السنوات القليلة الماضية ، اتخذت عملية الإصلاح في جنوب افريقيا مدى لم يسبق له مثيل اتسم بأحداث تاريخية هامة ، مثل الإفراج عن رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا ، الذي نرحّب بحرارة بوجوده بيننا اليوم . وأخير شهدنا اتفاق السلام الوطني المبرم يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ، الذي جمع في نفس الدفعة من أجل التقدم بين موقعيه الرئيسيين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي وإنكاشا . وهناك إيماءات وتدابير سياسية هامة رحب بها المجتمع الدولي بارتياح تلت بشكل خاص المفاوضات الدستورية بين المعارضة والحكومة . واتفاقية جنوب افريقيا الديمقراطية فرضت بالتالي سلطتها في الساحة السياسية لجنوب افريقيا .

وكل هذه الدفعات من أجل الإصلاح والتقدم المحرز وصفت في الملاحظات التمهيدية التي تؤيدها الكونغو . وتلك الملاحظات عرضها بطريقة طيبة للغاية على المجلس نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية زميلي وصديقي السيد دجيبو كا وزير الشؤون الخارجية للسنگال .

لهذا السبب لن أخوض بالتفصيل في هذا الموضوع . أود فقط أن أسترعي انتباه المجلس الى العنف السياسي ، الذي يشكل خبثه المؤسف تذكرة دائمة للجميع بأن الحالة في ذلك البلد ومستقبله ما زالا مقلقلين .

ثمة مثال مريع بصورة خاصة على هذا العنف المتوطن وقع في ١٧ حزيران/يونيه : حدث هدام بين أعضاء المجتمع الاسود الذي يشكل الاغلبية في جنوب افريقيا - أغلبية ولكن محرومة حرمانا كاملا من ممارسة السلطة . تعاني بلدات جنوب افريقيا من هذا النوع من المآسي كل يوم تقريبا . مع ذلك كانت المذابح ليلة ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في مدينة المفيح بويباتونغ تذكرة مفاجئة مؤلمة بالعنف المتطرف الاعمى للسنوات الماضية الذي ينفجر كأداة بيد الحكومة ، الى درجة أن بعض المراقبين الذين يثق بهم النظام لم يترددوا في الكلام عن خطورة الحالة السياسية في جنوب افريقيا . وبعد ثلاثة أشهر من الاستفتاء الذي أيد اصلاحات الرئيس دي كليرك - الذي صوت فيه أفراد المجتمع الابيض فقط - ظهرت كل المخاوف التي تصاحب الجهود الشاقة الرامية الى تسوية المشكلة الحيوية في جنوب افريقيا : حقوق الانسان ، العملية الديمقراطية ، المفاوضات الدستورية .

وألاحظ أن أحدث تقرير لكونغرس الولايات المتحدة عن حقوق الانسان ، وكيف تمارس في كل بلد ، ينص على أن عملية الإصلاح في جنوب افريقيا استمرت في ١٩٩١ ، ولكن صغوها عكرته حوادث العنف السياسي الخطيرة والمتكررة التي أدت ، من كانون الثاني/يناير الى تشرين الثاني/نوفمبر ، الى وقوع ٢٠٥٠ وفاة حسب التقديرات المتحفظة . كما أن تقرير كونغرس الولايات المتحدة هذا وجد أن الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا لا تزال محرومة من السيادة ، ولا تزال ضحية التمييز المستشري نتيجة لقوانين وممارسات النظام المتسلط . ويذكر التقرير أن جنوب افريقيا ما زال يحكمها نظام برلماني تنتخبه أقلية صغيرة بيضاء .

"البيض ، ١٣,٥ في المائة من السكان ، يحتكرون السلطة السياسية الرسمية ."

ليس شمة شك في أن أعمدة الفصل العنصري الأخيرة قد دُكت ، وأن قانون الأمن نجح وأن السجناء السياسيين قد أفرج عنهم . والحكومة قبلت أخيرا بعودة المنفيين السياسيين تحت رعاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

وأكدت لجنة العفو الدولية ، في تقريرها لعام ١٩٩٢ ، أن حكومة الرئيس دي كليرك واصلت عملية تفكيك الفصل العنصري . ولكنها أكدت أيضا وجود أدلة وافرة على اتهام الشرطة ووحدات الجيش والقوات الخاصة بالمشاركة في الاغتيالات السياسية ، ومساعدة مرتكبي تلك الأعمال ، أو في بعض الأحوال بالتحيز لصالح حزب معين ضد المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

إن الموقف الجذري الذي اتخذه المؤتمر الوطني الافريقي - إذا جاز لنا أن نصفه هكذا - لم يكن محض صدفة . فرئيسه ، السيد نيلسون مانديلا ، في بيانه الهام في بداية هذه المناقشة ، أوضح بالتفصيل للمجلس الابعاد الدقيقة للحالة .

إن المهمة الرئيسية لمجلس الأمن بموجب الميثاق هي صيانة سلام العالم . واليوم ينبغي للمجلس ان يضطلع بتلك المهمة بمحاولة انهاء العنف المتوطن في جنوب افريقيا ، الذي يلحق الامرين بالمجتمع الاسود ، والذي قد يجز جنوب افريقيا - بل المنطقة دون الاقليمية برمتها - الى كارثة مروعة .

ان الكونغو تدين العنف السياسي في جنوب افريقيا . لقد تابعنا مع القلق عواقبه على العملية الديمقراطية الحساسة التي بدأت قبل سنتين . إن المذابح المفجعة في بلدة بويباتونغ مذابح شريرة نتيجتها قتل الاخ لآخيه ، ويجب أن تدان ؛ لذلك لا يغوتنا أن نتساءل عن مسؤولية أية حكومة عن ضمان أمن مواطنيها وحمايتهم ممتلكاتهم . وأن ضعف خيط الحوار الذي غزله بكل اتقان رئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا ورئيس جمهورية جنوب افريقيا السيد فردريك دي كليرك ، ليبين الأهمية العظمى لهذا .

إن المجتمع الدولي وكل الأشخاص ذوي البصيرة من مجتمع جنوب افريقيا يجب أن يمنعوا مذبحة بويباتونغ - التي أريقَت فيها الدماء أكثر من أي مذبحة أخرى منذ عام

١٩٩٠ - من أن تؤدي الى مجابهة لا سبيل الى علاجها بين قوى التقدم من شتى طوائف شعب جنوب افريقيا . ووطنيو جنوب افريقيا ، بدورهم ، يجب أن يدركوا أنهم لن يكسبوا أي شيء من إطالة النظام اللانساني اللاديمقراطي العرقي ، النظام الذي سبق أن أدين . يجب أن يضعوا حدا للعنف ، ويجروا التحقيقات ويقدموا المذنبين للعدالة . وعلى الآخرين في الجانب المقابل أن يدركوا أن الغشل الكامن في عدم استئناف المفاوضات الدستورية سيديم بصورة خطيرة حالة الخضوع وشبح العنف والكراهية الإثنية . وعلى الجانبين ، بمساعدة المجتمع الدولي ، أن يجدا العزيمة للعودة الى طاولة المفاوضات في سبيل جنوب افريقيا ديمقراطية جديدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكونغو على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي سعادة السيد ابراهيم غمبيري ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الذي وجه المجلس إليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد غمبيري (نيجيريا) ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه دائما لمن دواعي الشرف والامتنان المشول أمام مجلس الأمن . لذلك أشعر بالامتنان للفرصة الممنوحة لي بصفتي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لأخاطب المجلس حول مسألة جنوب افريقيا .

إن كون مجلس الأمن مشغولا مرة أخرى بمسألة جنوب افريقيا لرمز للزمن الذي نعيشه ، ولمؤشر على عميق القلق الذي ينظر فيه المجتمع الدولي الى التطورات السياسية في ذلك البلد . وفي معرض مداوات المجلس حول هذا الموضوع سيستمع الاعضاء إلى بيانات عن التطورات المهمة التي وقعت في جنوب افريقيا منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ . لكن هذه التطورات ، بقدر ما نرحب ونشيد بها ، مهددة الآن بالتقويض بسبب العنف السياسي المستمر في ذلك البلد .

ومن المؤكد أنه رغم الإغراء الذي يحدو بالمجتمع الدولي ولا سيما أبناء جنوب افريقيا الى التوقف والاشادة بالخطوات الايجابية ، فإننا سنرتكب خطأ اذا فعلنا ذلك لعدة أسباب .

أولا ، لن نغالي مهما قلنا إن العنف السياسي المستمر في جنوب افريقيا قد عرض للخطر عملية التفاوض السلمي والانتقال الى ديمقراطية لا عرقية .

ثانيا ، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه في حين أن بعض تشريعات الفصل العنصري الاساسية قد ألغيت ، فإن تراث الفصل العنصري والمؤسسات التي أدامت هذا الشكل المؤسسي من التسلط العنصري لا تزال على حالها .

ثالثا ، إن الاوضاع التي حددها المجتمع الدولي في إطار إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي لم تتحقق بعد . اسمحوا لي أن أذكر أعضاء المجلس بأن الاعلان التوافقي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة أرسى مبادئ توجيهية لعملية التفاوض في جنوب افريقيا . إن المبادئ التوجيهية تلك كانت جازمة في الإعراب عن وجهات نظر عضوية هذه المنظمة بأسرها حول المعايير اللازمة لنجاح عملية الانتقال السلمي الى مجتمع ديمقراطي لا عرقي .

ولتبيد كل الشكوك ، اسمحوا لي أن أذكر أيضا بالاحكام ذات الصلة من ذلك الاعلان :

"ونرى أنه ينبغي للأحزاب المعنية ، في اطار تهيئة المناخ اللازم ، أن تتفاوض بشأن مستقبل بلدها وشعبها بحسن نية وفي جو خال من العنف عن طريق اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب افريقيا ، ويمكن للعملية أن تبدأ وفقا للمبادئ التوجيهية التالية :

(١) الاتفاق على آلية لوضع دستور جديد يستند ، في جملة أمور ،

الى المبادئ الموضحة أعلاه ، وعلى الاساس اللازم لاعتماده ؛

(ب) الاتفاق على الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في كفالة الانتقال بنجاح الى نظام ديمقراطي ؛

(ج) الاتفاق على ترتيبات وطرائق انتقالية بشأن عملية وضع دستور جديد واعتماده ، والانتقال الى نظام ديمقراطي ، بما في ذلك إجراء الانتخابات" . (A/RES/S-16/1 ، الفقرة ٨)

اليوم تقف جنوب افريقيا على شفير الكارثة . لقد انتشر العنف وتبدو سلطات جنوب افريقيا مترددة في المضي بالمفاوضات الى نتيحتها المنطقية وبحسن نية . والمهمة التي تنتظر هذا المجلس أعربت عنها الدول الافريقية عندما طلبت هذا الاجتماع . وهي : "للنظر في مسألة العنف في جنوب افريقيا واتخاذ الاجراءات الملائمة لوضع حد له ولتهيئة الظروف المواتية لإجراء مفاوضات تفضي الى تحول سلمي نحو جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ومتحدة" (S/24232 ، المرفق ، الفقرة ٤) شمة مسألتان لهما أهمية حاسمة يجب على المجلس أن يتناولهما . وكل منهما تنطوي على ما يقوض السلم والأمن في جنوب افريقيا وبالتالي منطقة الجنوب الافريقي برمتها . الأولى هي العنف ؛ والثانية هي الطريق المسدود الذي وصلتته المفاوضات السياسية . وسأتناول كلا من هاتين المسألتين على حدة .

إن المسؤولية عن العنف السياسي في جنوب افريقيا هي بالدرجة الأولى على عتبة الحكومة القائمة اليوم . إن حكومة جنوب افريقيا ، باعتبارها السلطة القائمة بالإدارة ، تتحمل المسؤولية الأخلاقية عن سلامة حياة مواطني جنوب افريقيا وحريتهم وممتلكاتهم وكذلك عن الدولة . ومن الناحيتين فإن الحكومة أخفقت .

أود أن أذكر بأن الأمين العام ، في بيانه بمناسبة يوم سويتو في ١٦ حزيران/يونيه ، بيّن بجلاء

"إن العنف لا يحقق غرضا سياسيا مفيدا وهو بالتأكيد لا ييسر استتباب

السلم والاستقرار" . (A/AC.115/PV.657 ، ص ٩ - ١٠)

هذه الفكرة نتشاطرهما جميعا . لكن العنف المستعر في جنوب افريقيا يستهدف على ما يبدو تحقيق هدف آثم : هدف تقويض عملية التحرك صوب جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية . وإن لم يكن كذلك ، فكيف يمكن للمرء أن يشرح أو يبرر إخفاق حكومة جنوب افريقيا المتعمد في تنفيذ الاتفاق الذي عقدته بملء ارادتها في إطار اتفاق السلام الوطني الذي اعتمد في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ؟ هل يمكن أن نصدق أن دولة أثبتت قدرات أمنية عالية في فرض حالة الطوارئ على نطاق البلد لا تستطيع أن تحتوي العنف ؟ في الأشهر الأربعة الماضية كانت هناك وفيات بمعدل ١٥ في اليوم في جنوب افريقيا معزوة الى العنف السياسي . والارقام المؤكدة تبين مجموع وفيات للأشهر آذار/مارس و نيسان/ابريل و أيار/مايو و حزيران/يونيه أعلى هو ٤٣٧ و ٢٥٦ و ٢٩٦ و ٣٧٣ على التوالي . وتتوفر أدلة كثيرة من تقارير لجان التحرير والتحقيق التابعة لمنظمات مرموقة عن العنف ودرجة الإثم . وكمثال محدد : وفقا لاتفاق السلام الوطني تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا ، ولا سيما قوى أمنها ، مسؤوليات معينة . ونسرد فيما يلي حفنة منها :

"(أ) تسعى الشرطة الى حماية شعب جنوب افريقيا من كل الاعمال الإجرامية وتقوم بذلك بحمية ، مترفعة عن التحزب ، بصرف النظر عن المعتقد أو الانتماء السياسي أو العرق أو الدين أو الجنس أو الأصل الإثني لمرتكبي تلك الاعمال أو ضحاياها ؛

"(ب) تسعى الشرطة الى منع الجرائم ، وتحاول أن تلقي القبض على المشتبه في ارتكابهم لها وتجري التحريات اللازمة وتتخذ الخطوات اللازمة لسير العدالة حسب الاصول ؛

"(ج) تسترشد الشرطة في قيامها بواجباتها بمبدأ أنها مسؤولة وأن المجتمع سيحاسبها ، ولذلك فإنها تسلك سلوكا يضمن الحصول على احترام الجمهور ورضاه ؛

"(د) تتوقع الشرطة ، باعتبارها الهيئة المسؤولة عن إنفاذ القانون ، مستوى سلوك من أفرادها في تنفيذ واجباتهم أعلى من مستوى السلوك المتوقع من غيرهم ، وللوفاء بذلك ، تدعم التحقيقات السريعة الكافية وتقدم للعدالة نفس أفرادها المتهمين بالقيام بأعمال غير قانونية ، وتلتزم بمواصلة التدريب الملائم وإعادة التدريب لأفرادها ، تمشيا مع مقاصد الخدمة في سلك الشرطة والمبادئ المنصوص عليها في هذا الاتفاق ."

ورغم هذه المسؤوليات المثبتة بصورة واضحة لقوى الأمن ، نواجه اليوم تواطؤا دامغا من قبل الشرطة في ظروف العنف التي تهدد بتمزيق نسيج المجتمع نفسه في جنوب افريقيا . ولكن ربما يكون الشيء الأكثر مدعاة للانزعاج الرفض المبيت لإدارة دي كليرك تسخير سلطاتها الادارية والتشريعية والتنفيذية كاملة للسيطرة على العنف المستعر .

والإضافة الى التقاعس هذا ، هناك مبررات للبرهان على تأمر الحكومة في العنف . أولا ، الحكومة هي التي سنت القوانين التي تسمح بحمل الاسلحة الخطرة بحجة انها أسلحة تراثية .

ثانيا ، الحكومة مسؤولة عن تصرف الاجهزة العسكرية التي تعمل بالنيابة عنها ، مثل فرق الموت التابعة لوزارة دفاع جنوب افريقيا وكوفوت وكتيبة بغالو ٣٢ ، المدربة خارج جنوب افريقيا على يد جيش جنوب افريقيا ثم استقدامها الى داخل جنوب افريقيا . وفي معرض الكلام عن هذه الوحدات ، شمة تطور محل ترحيب هو أن حكومة جنوب افريقيا قيل أنها قررت تسريح هذه الوحدات شبه العسكرية السيئة .

ثالثا ، نكمت الحكومة بالاتفاق بأن تنهي تدريجيا فنادق العذاب في البلدات أو على الأقل تحويلها الى وحدات أسرية مسورة حتى بعد الاعتراف بأن العنف انطلق منها .

أخيرا ، تتحمل الحكومة المسؤولية كاملة ، حتى وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة ، عما تنتهي إليه ما تقوم به وكالاتها من اجراءات تؤدي الى تحقيقات غير كافية من قبل الشرطة أو محاكمات مزيفة أو تبرئة مرتكبي العنف أو أحكام بالسجن غير مناسبة أو اطلاق السراح بكفالات أو التستر على الشرطة .

لقد استنتج تقرير لجنة غولدستون الذي صدر في نيسان/ابريل الماضي :
"إن السلوك الإجرامي الموثق لأفراد شرطة جنوب افريقيا وشرطة كوازولو
يؤكد نظرة الكثيرين من جنوب افريقيا بأن الحكومة أو وكالاتها متورطة بصورة
مباشرة في أعمال العنف ."

ويمكنني أن أضيف أن وجهة النظر هذه تحظى بالقبول على المستوى الدولي .
والتقرير الأخير عن العنف الصادر عن هيئة الحقوقيين الدولية جاء فيه كجزء من
الاستنتاجات التي توصل اليها ، ما يلي "... قد يعتقد المستخفون بالأمور إن العنف قد
يستغل لإرجاء انتخابات الجمعية التأسيسية ، لكن هذا ليس خيارا . ويستطرد التقرير ،
إن العنف إذا لم يوضع له حد الآن ، فإنه قد يفلت من زمام السيطرة ويصبح مرضا
متوطنا ولن يكون هناك منتصرون . كما أنه يلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد . إن العنف هو
أكبر مشكلة ملحة تواجهها جنوب افريقيا ."

هذه هي حقائق الأمور في جنوب افريقيا ، ومن بينها انتشار العنف . ولا يجد أحد ، على الاقل جميع أعضاء هذه المنظمة ، لذة في اتهام نظام جنوب افريقيا بالتواطؤ في العنف ، ولكن الحقائق تتحدث عن نفسها ، كذلك عدد القتلى المتصاعد . ولعل أعمال التفويض أو الاغفال من جانب الحكومة تلخصها على أفضل وجه الاراء التي أعرب عنها انتوني لوبيس في مقالة في صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وتخلص المقالة الى :

"أقل ما يقال ، إن السيد دي كليرك وزملاءه عديموا الاحساس ومتراخون بفحاشة بشأن مسألة العنف . فعندما يُعتقل المتهمون بالقتل لا يبدو أن شيئاً يحدث . لقد اتهم تسعة من رجال الشرطة في مذبحه وقعت في سوبوكينغ قبل عامين ؛ ولا يزالون في الخدمة . وعلى الرغم من كثرة الاعتداءات على القطارات فإن شخصا واحدا فقط قد حوكم وأدين" .

كل ما يمكن أن يضيفه المرء الى هذا التقييم هو أن حكومة جنوب افريقيا يبدو أنها قد تخلت عن أبسط مسؤولياتها تجاه مواطنيها وتجاه الدولة . مع ذلك ، فإن مناخ العنف السياسي السائد يجابه جميع مواطني جنوب افريقيا بظرف مأساوي وخطير حقا ويعتبر دون شك عائقا للسلم والاستقرار في ذلك البلد . لذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يناشد جميع أطراف اتفاق السلم الوطني من أجل العمل في تضافر لتنفيذ أحكامه والعمل بشكل جماعي من أجل إعطاء السلم فرصة في جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بمسألة المفاوضات السياسية المتوقفة ، لا يصعب على المرء التأكيد على الضرورة الحتمية لتسوية تفاوضية لمشكلة جنوب افريقيا . وبينما نجد أن المفاوضات في إطار كوديسا قد دفعت قدما بالعملية السياسية ، يبدو الآن أنها تمر بمرحلة خطيرة جدا - المرحلة الحيوية والضرورية لوضع الدستور . وإن اتجاه نظام جنوب افريقيا في هذه المرحلة الى خلق عوائق للمفاوضات يشير شكوكا خطيرة ازاء إخلاصها للهدف والالتزام الطويل الامد من أجل إقامة ديمقراطية غير عنصرية في ذلك البلد .

هناك عنصران بارزان ينبغي التأكيد عليهما . أولا ، أن المبادئ الديمقراطية المعترف بها منذ القدم ، والمقبولة عالميا ، التي تحدد الديمقراطيات الحقبة ، لا يمكن التهاون فيها في جنوب افريقيا على أساس أن الاغلبية الحاكمة في تلك الامة تعني سيطرة السود . ثانيا ، في حين أن المطالب من أجل ضمانات لحماية حقوق الاقلية هي مطالب طبيعية ومرغوبة ، لا ينبغي السماح لها بأن تكون أساس إقامة حق الاعتراض للأقلية البيضاء التي يمكن بسهولة أن تعرقل السير الطبيعي لمجتمع ديمقراطي غير عنصري .

وفي هذا الصدد ، لا يسعني إلا أن أردد ما قاله مؤخرا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد نيلسون مانديلا ، من أن "صنع الدستور ينبغي ان يكون عملية توحيدية وشرعية تحظى بالتأييد الساحق" . ولا يدري المرء كيف يمكن تحقيق هذا إذا تشبثت الحكومة بمواقف لا تخدم تقدم جنوب افريقيا صوب ديمقراطية غير عرقية بل لا تسعى إلا الى حماية مصالح الاقلية .

إن دور المجلس والمجتمع الدولي عموما في المساعدة على ضمان استئناف المفاوضات المتوقفة في جنوب افريقيا لا داعي الى توكيده . ولكن ، أساسا ، هناك سؤال يبعث على الاهتمام وي طرح نفسه وهو عما إذا كانت توجد أم لا استراتيجية كبرى ترمي الى تسهيل عودة جنوب افريقيا الى المجتمع الدولي ورفع العقوبات العالمية - دون أن تتخلى حقا عن السلطة في ذلك البلد . هذا هو السؤال الحيوي الذي ينبغي أن يضعه المجلس نصب أعينه في سياق مداولاته الحالية .

ودون أن آخذ المزيد من وقت المجلس الثمين ، أود أن أختتم ملاحظاتي بأن أقول إن المجلس يقع عليه التزام بمقتضى الولاية التي أناطها به الميثاق بأن يتصرف فورا بشأن الحالة في جنوب افريقيا . وإضافة الى ذلك يقع على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي لعام ١٩٨٩ .

لقد عدت لتوي من لندن ، حيث كنت أحضر جلسة استماع دولية بشأن العنف في جنوب افريقيا وتنفيذ اتفاق السلم الوطني . وهناك ، استمعت الى شهادة دامغة ومروعة

لابناء جنوب افريقيا وغيرهم عما شاهدوه بأنفسهم من تجربة العنف هناك ومناشدتهم المجتمع الدولي بأن يرقى الى مستوى مسؤوليته الاخلاقية . واود ان أشير بمضة خاصة الى الملاحظات الختامية للأصف تريغور هادلستون ، وقد طلبت إحالة نسخة منها الى أعضاء مجلس الأمن .

إن المجتمع الدولي يناشد الآن هذا المجلس أن يستجيب الى الحالة في جنوب افريقيا . ولقد قدمت اقتراحات مختلفة ، تتراوح بين إيفاد مراقبين دوليين للإشراف على عملية اتفاق السلم بمضة خاصة ، وإنفاذ القانون بمضة عامة ، ولتوجيه المشاركة في المفاوضات السياسية بغية ضمان حياد الداعي للاجتماع ومكان الاجتماع . وإن تجارب العنف السياسي الاخيرة في بلدان أخرى ينبغي أن تجبر هذا المجلس على التصرف دون إبطاء . وهناك طائفة واسعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أضيف أن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة كانوا مكرسين لفكرة أن السلم كل لا يتجزأ كما يتجلى في ميثاق المنظمة . ومن ثم ، يتوجب على مجلس الأمن ، بصفته جهاز منظمتنا المناط به المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، أن يبين بوضوح أن الخسارة المأساوية المتكررة المتصاعدة في الأرواح في البلدات السوداء في جنوب افريقيا تستحق استجابة سريعة ومحددة وفعالة تماما مثل الخسائر في الأرواح في سراييفو في يوغوسلافيا سابقا .

إن جنوب افريقيا تفرض تحديا جديدا على هذا المجلس وعلى الامم المتحدة . ولا يمح لنا أن نفشل في الاستجابة لهذا التحدي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل

استراليا . أدعوه الى شغل مكان على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نرقب

بإعجاب ، سيدي ، الطريقة التي تتراأسون بها هذا المجلس .

ونشكركم على منحنا الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في هذا الاجتماع الخاص بشأن

الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا .

إن التطورات في جنوب افريقيا ما فتئت تشغل استراليا منذ وقت طويل . والحكومات الاسترالية المتعاقبة قد أدانت بقوة مظالم الفصل العنصري - أعمال القتل والاعتقال العشوائي والمظالم الصارخة والافتقار الى الفرص المتاحة لغير البيض . واستراليا ، مع بلدان عديدة أخرى ، كانت فعالة في المحافل الدولية وفي العروض والاتصالات الثنائية ، من أجل الضغط على حكومة جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصري . وكثير من سياساتنا قد طُورت في إطار أمم الكومنولث ولجنة وزراء خارجيتها المعنية بالجنوب الافريقي . إن رؤساء حكومة الكومنولث في هاري في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ اتخذوا نهجا مرحليا لرفع الجزاءات وبمقتضاها تتم إزالة الجزاءات على أساس مرحلي تبعا لمدى تحقق التقدم صوب الديمقراطية غير العرقية . ونحن نعتقد أن هذا النهج قد أسهم إسهاما حقيقيا في الضغط من أجل إحداث تغيير في جنوب افريقيا .

ولقد مارع الاستراليون الى الترحيب بقرار حكومة جنوب افريقيا البدء في عملية القضاء على الفصل العنصري والدخول في مفاوضات مع الاطراف الأخرى في جنوب افريقيا . وإن الاستراليين يرحبون أيضا بأن جنوب افريقيا في هذا الوقت المصيري من تاريخها يوجد لديها قادة مثل نيلسون مانديلا ، الذي على الرغم من تجاربه الشخصية ، قد دلل على استعداد جدير بالإعجاب حقا للسعي من أجل المصالحة وإيجاد تسوية دستورية تفاوضية .

واستراليا تشعر بالاستياء حقا لأن المفاوضات الدستورية قد قُطعت وأن المفاوضات في المؤتمر المكرس لجنوب افريقيا ديمقراطية (كوديسا) قد توقفت . ونحن ندرك العوامل التي أدت الى انقطاع المحادثات ، وخاصة استمرار العنف على نطاق واسع في جنوب افريقيا . ولقد أشار استياء الاستراليين المذبحة الشنعاء للنساء والأطفال في بويباتونغ بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه . ولقد رجونا حكومة جنوب افريقيا أن تقدم المسؤولين عن هذه المذبحة الى العدالة بأسرع ما يمكن وتعمل بتوصيات لجنة غولدستون للتحقيق . كما رجونا جميع الاطراف في جنوب افريقيا ممارسة ضبط النفس في هذا الوقت العصيب .

لقد استمعنا الى الدعوات التي تنادي بالانخراط الدولي في جنوب افريقيا بغية تأييد العودة الى طاولة التفاوض والمساعدة على إنهاء سفك الدماء . وفي هذا السياق من المحتم أن يستجيب المجتمع الدولي لما يجري من وقوع خسائر في الارواح وأن يواصل دعم الحملة من أجل حقوق الإنسان في جنوب افريقيا . ولنا ويطيد الأمل بأن انخراط المجتمع الدولي سيساعد على خلق مناخ من الثقة يمكن من التغلب على المأزق الذي وقعت فيه المفاوضات وعلى إزالة العنف .

إننا نتفق مع وجهات نظر العديدين الذين تكلموا في هذه المناقشة ، وتنعكس وجهات النظر هذه في مشروع القرار ، بأن الوقت قد حان للانخراط المباشر في جنوب افريقيا . ومن الواضح أن ثمة حاجة الى اتخاذ تدابير فعالة وبناءة وفورية من جانب الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى بغية اجتثاث العنف واستعادة الثقة بالمفاوضات الدستورية .

توافق استراليا على مشروع القرار المقترح بأنه ينبغي ، كخطوة أولى ، تعيين ممثل خاص يوصي باتخاذ التدابير التي يمكن أن تضع نهاية فعالة للعنف وأن تساعد على خلق ظروف مؤاتية للمفاوضات التي تؤدي الى انتقال سلمي في جنوب افريقيا . ونحن نرى أن الصيغة المحددة لاية مشاركة إضافية من جانب الأمم المتحدة ينبغي أن تنتظر نتيجة التقرير الذي يقدمه الممثل الخاص الى مجلس الأمن .

ونلاحظ أن عدة خيارات قد تم الاتيان على ذكرها : بعثة تقصي الحقائق أو بعثة النوايا الحسنة ، وجود قوة لحفظ السلم ، وإقامة مكتب للممثل الخاص . ولدى تحديد الطبيعة النهائية لانخراط الأمم المتحدة ، نأمل أن يولي مجلس الأمن الاعتبار اللازم لحاجات ورغبات جميع الاطراف في جنوب افريقيا .

وسيكون من المهم إجراء تنسيق وتشاور وشيقين بين مختلف المنظمات الدولية المعنية بالحالة في جنوب افريقيا ، لكي يتم توفير الدعم بطرق تكمل وتعزز إحداها الأخرى . ونحن نعتقد أن ثمة مجالا كبيرا للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ، مثل الكومنولث ، وخصوصا في تعزيز اتفاق السلام وفي دعم لجان السلم المحلية التي انشئت بموجب هذا الاتفاق .

وبالتالي ، تعتقد الحكومة الاسترالية بأن اجتماع مجلس الأمن هذا ينبغي أن ينظر إليه كبداية لحملة دولية متضافرة بغية استعادة مناخ لإزالة العنف واستئناف المفاوضات داخل جنوب افريقيا ، وليس غاية في حد ذاته . وفي الختام ، أن استراليا على استعداد للاسهام على نحو نشط وإيجابي في هذه العملية . ولقد أعلن رئيس الوزراء كيتنغ ووزير الخارجية ايفانز عن التزام استراليا بدعم الآليات الدولية والمشاركة فيها ، هذه الآليات التي تقبل بها جميع الأطراف في جنوب افريقيا والتي تسهم في تحقيق ديمقراطية لا عنصرية في أقرب وقت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو النائب الثاني لرئيس وزراء ووزير خارجية أوغندا ، سعادة الدكتور سيموغيريري ، الذي أرحب به وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سيموغيريري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أهنئكم ، سيدي ، باسم وفد أوغندا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه . أنتهز هذه الفرصة لأشني على حكومة وشعب الرأس الأخضر ، على الممارسة الانتخابية الناجحة التي أجريها والتي أدت الى نقل سلمي وديمقراطي للسلطة في بلادكم . أؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم .

اسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن عميق تقديرنا لسفكم ، سعادة السفير بول نوتردام ، الممثل الدائم لبلجيكا ، على الطريقة القديرة التي إدار بها أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه .

أنتهز هذه الفرصة أيضا لاهنئ سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي على انتخابه بجدارة أميناً عاماً للأمم المتحدة .

لم أعد بياني إلا للتأكيد على خطورة المسائل المطروحة ، وخصوصاً من جانب أخي وزميلي ، سعادة السيد دجيبو كا ، وزير خارجية السنغال ، الذي يمثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . أود أيضا في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للمجلس لعقده هذه الجلسة الخاصة كي يعطينا جميعاً فرصة للنظر فيما يجري في جنوب افريقيا . إنني سعيد جداً بالنبرة العامة للبيانات التي تم الادلاء بها لحد الآن بشأن جنوب

افريقيا والاقتراحات البناء المقدمة ، التي تنعكس في مشروع القرار المعروض على المجلس .

إنك ، سيدي الرئيس ، تتراءى المجلس في هذه اللحظة الحاسمة التي ينظر فيها في المسألة الخطيرة ، مسألة تفاقم العنف السياسي في جنوب افريقيا ، هذا العنف الموجه ضد السكان السود ، وخصوصا ، المذبحة المشينة التي وقعت في بلدة بويباتونغ ليلة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وما أعقبها من اطلاق النار على المتظاهرين الابرياء العزل من قبل عناصر من جهاز الامن التابع لجنوب افريقيا . كما يجتمع المجلس في وقت وصلت فيه المفاوضات في إطار الاتفاقية الخاصة بجنوب افريقيا ديمقراطية الى نقطة الإنهيار بسبب تفاقم العنف . لهذا السبب ، تقع على عاتق المجلس مسؤولية خاصة تتمثل في ضمان وقف العنف ، لما ينطوي عليه خصوصا من تهديد للسلم والامن الاقليميين ولتهديد الطريق لاستئناف المفاوضات .

لقد انبعثت الامل عندما انضم نظام بريتوريا الى الاطراف الاخرى في التوقيع على اتفاق السلم الوطني وفي تطبيق كوديسا . تلك كانت تطورات ايجابية لصالح عملية المفاوضات السلمية ونقلة الى جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية .

لا يوجد شك بأن المفاوضات في جنوب افريقيا لم تكن تجري بين انداد متساويين إطلاقا . إن نظام بريتوريا ميزة استراتيجية كبرى وله نفوذه في العملية بأكملها ، وذلك بفعل احتكاره لوسائل الإعلام والقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية في البلاد . وبالرغم من ذلك فقد خطا المؤتمر الوطني الافريقي والقوى الوطنية الاخرى ميلا إضافيا عندما وافقت على الانضمام الى العملية ، على أمل الاسهام في إحداث تغير ديمقراطي سلمي في جنوب افريقيا .

وحتى تستأنف المفاوضات وتنجح ، هناك حاجة إلى إصلاح الاختلال في العملية كلها ، وهذا قاله بوضوح وزير خارجية زمبابوي ، وهو يتطلب من جميع الأطراف أن تتحلى بالتفاهم بروح الأخذ والعطاء ، خاصة فيما يتعلق بمسألة المبادئ الدستورية التي ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأنها إذا ما كان لجنوب افريقيا أن تبزغ مجتمعا ديمقراطيا غير عرقي . إن على هذا المجلس وعلى المجتمع الدولي واجبا ومسؤولية لمواصلة تأييد الأطراف التي تسعى بطريقة مشروعة إلى إحداث تغيير سلمي ديمقراطي في جنوب افريقيا . وفي هذا الإطار ، يناشد وفد بلادي جميع الأطراف في جنوب افريقيا أن تؤيد تأييدا تاما عملية التفاوض .

يشرفني أنني عضو بالفريق المراقب التابع لمنظمة الوحدة الافريقية الذي - جنبا إلى جنب مع ممثلي الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والكومنولث - زار جنوب افريقيا كأحد مراقبي المؤتمر الثاني المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية في شهر أيار/مايو ١٩٩٣ . ولذلك ، فإنه من واقع خبرتي لا تساورني أية شكوك بشأن النفوذ الكبير الذي لحكومة جنوب افريقيا على عملية المفاوضات بأسرها . ومن ثم ، فإن على حكومة جنوب افريقيا التزاما ولديها الوسائل اللازمة لاتخاذ خطوات لإزالة جميع العقبات التي تقف أمام المفاوضات ، ولبناء الثقة الضرورية في الوقت نفسه وعليها أن تلتزم التزاما واضحا بمبادئ الديمقراطية الدستورية المتفق عليها دوليا .

إن وفد بلادي يشعر بقلق عميق لأن حكومة جنوب افريقيا لم تفعل الكثير من أجل رفع الاتهامات بأن عناصر في الحكومة ، وخاصة في قوات الأمن ، تذكي العنف . إن المذبحة التي ارتكبت في بويباتونغ حادثة تشير فيها الشواهد إلى أن عناصر تعمل في حكومة جنوب افريقيا وتسكن فيما يسمى "هوستلز" الجنس الواحد كانت مسؤولة عن ارتكاب المذبحة . وتشير الشواهد أيضا إلى أن سلطات الأمن ذات الشأن كانت مستعدة قبل ارتكاب المذبحة ، ولكنها اختارت ألا تتخذ أية تدابير وقائية . وكما لو كان ذلك غير كاف ، شارك أفراد الأمن الموزعون في المنطقة بعد ذلك في الاعتداء : أطلقوا النيران على أشخاص أبرياء وقتلوهم .

ولهذا ، من غير المقبول أن يدعى نظام بريتوريا أنه لا يعرف الاسباب الجذرية للعنف السياسي القائم في جنوب افريقيا ، أو أنه غير مشارك في ارتكابه أو غير قادر على كبحه . إن حكومة جنوب افريقيا لا يمكنها أن تعفى من اشتراكها في العنف السياسي وما تلى ذلك من توقف في عملية اتفاقية جنوب افريقيا الديمقراطية .

يجب على نظام بريتوريا أن يتحلى بالشجاعة بأن يرقى إلى مستوى مسؤولياته وتوقعات المجتمع الدولي ، وذلك بكفالة أمن ارواح وممتلكات جميع أفراد الشعب في جنوب افريقيا ، بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الانتماءات السياسية . إنه من غير المعقول أن حكومة جنوب افريقيا ، بكل ما لديها من سلطات ، لم تكن قادرة على القيام بذلك خلال فترة طويلة ، الأمر الذي نتج عنه مقتل أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص خلال السنوات الخمس الاخيرة .

إن العنف السياسي السائد في جنوب افريقيا ليس مؤاتيا لبناء الثقة بين أفراد الشعب في جنوب افريقيا أو بين جنوب افريقيا ودول المواجهة المجاورة ، أو بين جنوب افريقيا وسائر افريقيا . إن لهذا العنف آثارا ملبية على السلم والامن الإقليميين والدوليين ، وينبغي ألا ننسى أن بلدانا في المنطقة ظلت لوقت طويل ضحية العنف الذي تذكره جنوب افريقيا . وما لم يتوقف العنف السياسي السائد داخل جنوب افريقيا ، فإن هناك خطر امتداده إلى سائر المنطقة وسائر القارة .

إن قيام جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية يوفر إمكانية عظيمة أمام جميع شعوب جنوب افريقيا ، ودول المواجهة ، وسائر افريقيا عن طريق التعاون الاقتصادي والغني والتقني والاجتماعي - الثقافي . إن المعاهدة التي تنشئ المجتمع الاقتصادي الافريقي توفر إطارا مفيدا لذلك التعاون في افريقيا . وقيام جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية يمكن أن يوفر إسهاما كبيرا في تحقيق المقاصد والاهداف المنصوص عليها .

إننا نحث المجلس على أن يطلب إلى حكومة جنوب افريقيا أن تتخذ التدابير الفورية للتحقيق في جميع حوادث العنف وأن تحاكم بسرعة جميع المشاركين فيها ،

بما في ذلك أعضاء جهازها الأمني . ولا يمكن بناء شقة جديدة بين أفراد الشعب المقهور في جنوب افريقيا وفي افريقيا بشكل عام إلا عندئذ . ويجب على النظام أن ينفذ بالكامل وبإخلاص جميع أحكام اتفاق السلام الوطني ، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بما يسمى "هوستلز" الجنس الواحد ، وحظر حمل الأسلحة الخطيرة في الأماكن العامة ، وتسريح وحدات المرتزقة الأجانب في شرطة جنوب افريقيا وقوات الأمن ، والحماية الفعالة لمستخدمي وسائل المواصلات العامة . ولا يمكن القول بإمكانية تهيئة جو مؤات لاستئناف المفاوضات السلمية إلا حينئذ .

وأخيرا ، نعتقد أن الحالة في جنوب افريقيا وصلت إلى نقطة ينبغي فيها لمجلس الأمن أن يتدخل بشكل جاد في المأساة القائمة هناك . إن على الأمم المتحدة مسؤولية منع تدهور الحالة وفقد السيطرة عليها . إن السلم في المنطقة يتعرّض للخطر ، وكذلك أرواح وممتلكات مئات الآلاف من البشر هناك . ولذلك ، نحث مجلس الأمن على أن يفضّض الأمين العام بأن يعين بشكل عاجل ممثلا خاصا للتحقيق في الأسباب الكامنة وراء العنف المستمر ولتقديم التوصيات اللازمة إلى المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر النائب الثاني لرئيس

الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لاوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .
أُعلّق الآن الجلسة لإجراء مشاورات .

علقت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥ واستؤنفت الساعة ٢١/٣٠

الرئيس : المتكلمة التالية ممثلة كندا . أدعوها الى شغل مقعد على

طاولة المجلس والإدلاء ببياناتها .

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،

أود في البداية أن اهنئكم أحر التهاني على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم كامل تعاون كندا في أداء مهامكم .

إننا نجتمع في وقت عصيب بالنسبة لجنوب افريقيا ، وبالنسبة للذين عملوا بجد ضد نظام الفصل العنصري الشرير . ومن المهم للغاية أن تعالج هذه المسألة على مستوى مجلس الأمن . ونحن نشجع الجهود التي تبذل لصياغة استجابة دولية منسقة من قبل المنظمات مثل الأمم المتحدة والكمونولث .

لقد شهدت فترة السنتين ونصف السنة الماضية تغييرات ايجابية في جنوب افريقيا . وقد رحبنا في كانون الاول/ديسمبر الماضي ببدء المفاوضات المتعددة الاطراف صوب جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية . ولا يمح أن تحدد كندا أو أي بلد آخر نموذجا دستوريا معينا لائناء جنوب افريقيا . ولكننا على اقتناع بأنه يجب أن تتحقق التسوية السياسية من خلال عملية مفاوضات سلمية وأن يصادق عليها من خلال انتخابات حرة ونزيهة .

(تكلمت بالانكليزية)

ولكن الكفاح من أجل السلام والعدالة والمساواة لم ينته بعد . فقد عرضت مسألة العنف والمذبحة المفجعة في بلدة بويباتونغ مستقبل المفاوضات للخطر . وعلى الرغم من اتفاق السلم الوطني ، الذي تم التوقيع عليه في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، فإن حوادث العنف تزايدت بحيث بلغت أبعادا تبعث على الجزع . ونتيجة لذلك ، تضررت الثقة الهشة التي بدأت تنمو داخل جنوب افريقيا شديدا .

إن هناك شعورا بالغضب الشديد في جنوب افريقيا إزاء الخسارة العشوائية في الأرواح . ويوجد شعور بالاحباط لأن مرتكبي هذه الجرائم النكراء أفلتوا في كثير من

الاحيان من الاعتقال وتوجيه الاتهام اليهم . وبالنسبة للملايين في جنوب افريقيا ، يؤثر العنف على حياتهم اليومية وينتهك حقوق الانسان الاساسية : حرية الحركة ، حرية التعبير ، والحرية من الخوف . واذا أرادت جنوب افريقيا تحويل مجتمعا وأخذ مكانها في صفوف دول العالم ، فلا بد من انهاء العنف .

ومن الواضح أنه يتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تبذل جهودا أكبر بكثير لتضمن أن تقوم قوات الأمن بحماية جميع أبناء جنوب افريقيا ، بغض النظر عن عرقهم وانتمائهم السياسي ، وأن تحظى بثقتهم . ويجب أن تقدم مرتكبي الجرائم الى العدالة . وفي هذا السياق ، إن الاعلانات التي أصدرها بالامس الرئيس دي كليرك عن تدابير لمكافحة العنف ، بما في ذلك تسريح وحدات عسكرية مثيرة للخلاف ، تعد خطوات طيبة . ولكن انهاء العنف لن يكون مهمة بسيطة ولن يحدث بسرعة . وتحمل جميع المجموعات قدرا من المسؤولية عن استمرار العنف وعليها جميعا أن تقبل المسؤولية عن إنهاء حلقة العدوان واللوم والريبة القائمة .

وما من أحد منا هنا يستخف بالمصعوبات التي ستواجهها جنوب افريقيا . وكندا بالتأكد لا تستخف بها . لقد قامت صاحبة السعادة باربرا مكدوجل ، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية ، التي تتراأس لجنة الكمنولث لوزراء الخارجية المعنية بالجنوب الافريقي ، بزيارة جنوب افريقيا . واشناء رحلتها ناقشت مع الاطراف في جنوب افريقيا الاثار الخطيرة المترتبة على مستوى العنف المتزايد التي تتعرض لها المناقشات الدستورية . وقد أكدت على ضرورة بذل جهد أكبر من جانب جميع الاطراف لانهاء العنف وتشجيع قيام مناخ من التسامح الديمقراطي .

وفي أعقاب بويباتونغ ، وجهت السيدة مكدوجل رسالتين الى الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا للتأكيد على هذه الشواغل . وأشارت الى الحاجة الى التحقيق في مذبحه بويباتونغ بطريقة مقبولة لجميع الاطراف والعمل بموجب نتائج التحقيق . وقد اقترحت أنه قد يتمكن المراقبون الدوليون ، وهم يعملون على دعم اتفاق السلم الوطني ، من القيام بدور مفيد في جعل جنوب افريقيا تتجاوز هذه الفترة المفجعة صوب ديمقراطية لا عرقية وسلمية .

وفي الأسابيع الأخيرة ، ظلت السيدة مكدوجل على اتصال وثيق بالأمين العام للكمونولث ، وزملائها وزراء خارجية الكمونولث وبقيادة جنوب افريقيا بشأن هذه المسألة . إن الزيارة التي قام بها مؤخرا الزعيم انياكو لجنوب افريقيا والمناقشات التي شارك فيها الأمين العام بطرس بطرس غالي قد تساعدنا على ايجاد سبيل نحو الامام . ويجب تحديد طريقة العمل لمعالجة العنف وتمكين الاطراف من العودة الى المفاوضات . وستكون المرونة وروح التوفيق مطلوبة من جميع الاطراف . ويجب علينا ايجاد الوسائل العملية لاعادة مناخ الثقة الضروري للخروج من المأزق الحالي الخطير . ونود أن نحث مجلس الأمن على تأييد الاقتراح الداعي الى ايجاد ممثل خاص للأمين العام الى جنوب افريقيا للمساعدة في تهيئة هذه الظروف .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

السويد . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد اوسفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأنا على يقين من انكم ستظلمون بواجباتكم بطريقة تحظى بالشناء .

في هذا الوقت الحاسم بالنسبة لمستقبل جنوب افريقيا ، يلقي العنف بظلال قاتمة على التقدم المحرز حتى الآن في عملية التفاوض . إن حكومة السويد ، التي ما برحت طيلة سنوات عديدة تؤيد قضية الديمقراطية في جنوب افريقيا ، تشعر بالقلق العميق من جراء العنف المستمر والتوقف الحالي للمفاوضات . فقد احرزت المفاوضات تقدما كبيرا في السنوات القليلة الماضية . وقد شجعتنا بوجه خاص الخطوات الهامة المتخذة صوب الديمقراطية من خلال عمل مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا (كوديسا) . وللمرة الاولى تشارك الاغلبية من سكان جنوب افريقيا في المفاوضات حول دستور البلاد .

واعترافا بالاتجاهات الايجابية والاتفاقات السياسية المتلاحقة في جنوب افريقيا ، اعلنت الحكومة السويدية انها على استعداد لجعل هذه التطورات تتجلى في

علاقاتها وتعاونها مع جنوب افريقيا . وأعلنت الحكومة السويدية أيضا أنها ستدرس رفع الجزاءات ضد جنوب افريقيا وفقا للتقدم الفعلي الذي يجري احرازه داخل جنوب افريقيا .

وليس هناك من بديل لعملية الاصلاح . فلا بد أن تستمر وأن تمل الى خاتمة ناجحة لاتاحة مستقبل سلمي ومزدهر للجميع في جنوب افريقيا . وتستأهل هذه العملية الدعم الكامل والتشجيع من جانب المجتمع الدولي .

ولكن علينا أن نعتري بأن العنف يمثل تهديدا خطيرا لاستمرار عملية الاصلاح ولاحتمالات ايجاد حل سلمي ودائم لتحدي جنوب افريقيا .

لقد أدانت الحكومة السويدية مرارا استمرار العنف في جنوب افريقيا . وقد أعلنت أنه يتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تدرس الوضع بعناية وأن تتحمل مسؤوليتها إزاء حماية أرواح وممتلكات جميع مواطنيها . ويجب أن تتحمل الاطراف المعنية الأخرى أيضا مسؤولياتها الكاملة وأن تكافح العنف بقوة وفقا لاتفاق السلم الموقع في العام الماضي .

وفي هذه المرحلة يتعين علينا أن نسأل أنفسنا ما هو الدور الذي يمكن للمجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الأمم المتحدة ، أن يلعبه في الجهود الرامية الى تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا .

قبل ثلاث سنوات تقريرا اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وبموجب هذا الاعلان ، تكلم المجتمع العالمي لأول مرة بصوت واحد ليدين نظام الفصل العنصري البغيض .

اليوم آن الاوان لتتصرف الامم المتحدة تصرفا حازما . يجب عليها أن تساعد الاطراف في جهودها لوضع حد للعنف المدمر الذي أودى بأرواح أكثر من ٨٠٠ شخص هذه السنة وحدها . إن عملية الإصلاح في إطار كوديسا يجب ، كما قلت ، أن تعاد إلى مسارها . وهناك أيضا يمكن للأمم المتحدة أن تفضل بدور هام بمساعدة خلق الظروف التي تسمح المعنيين في العملية أن يتغلبوا على الريبة وفقدان الثقة .

هذه العناصر منصوص عليها في مشروع القرار المطروح على المجلس الآن . واسمحوا لي أن اطمئن الاعضاء إلى أن الحكومة السويدية ستقدم كامل دعمها للقرار المقبل لمجلس الأمن وكذلك للأمين العام بالنسبة لهذه المسألة . ونتعهد بأن نقدم لهم كل مساهمة ممكنة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السويد على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي . المتكلم التالي ممثل نيوزيلندا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيدة ولبرغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيوزيلندا تهنئكم ، سيدي ، على تسنمكم منصب الرئاسة لهذا الشهر . ونشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لنا للتكلم هنا اليوم . وأود أولا أن أسجل قلقنا العميق تجاه المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات في جنوب افريقيا وكذلك تأييدنا لاستئنافها بأسرع وقت ممكن . ونشعر بقلق شديد أيضا تجاه أحداث العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة في جنوب افريقيا وتجسدت بصورة مأساوية في بويباتونغ .

ونرحب بانعقاد هذا الاجتماع الخاص . إنه يأتي في أعقاب مبادرة زعماء جنوب افريقيا باللجوء إلى الأمم المتحدة . وقد جرت مناقشات مبدئية أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية مؤخرا في دكار بين الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية جنوب افريقيا وزعمي المؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية انكاسا . ومما له أهميته أن هؤلاء الممثلين وغيرهم من المعنيين بمفاوضات كوديسا يحضرون هذه الدورة .

ويحدو نيوزيلندا الامل بأن حسن نية المجلس وتوجهه البناء سيشجعان العزيمة على العودة إلى طاولة المفاوضات في أسرع وقت ممكن ووقف العنف في آن واحد . لقد تم تحقيق الكثير لإحالة مظالم الفصل العنصري إلى محكمة التاريخ . تلك الجهود يجب ألا يسمح لها بأن تتعثر الآن . ولكن هناك الكثير الذي يجب عمله أيضا . ونرى في سياسات التطرف والتجريم أكبر خطر على آمالنا بخلق جنوب افريقيا ديمقراطية حقا ولا عنصرية . ويجب أن يكون هدفنا جميعا إعادة المفاوضات في جنوب افريقيا إلى مسارها .

وإذا أُريد للمفاوضات أن تنجح فإن العنف يجب أن يعالج . إن الميراث المأساوي للفصل العنصري يقوض الثقة اللازمة لبناء جنوب افريقيا جديدة . إن العنف ينمو حجما وشدة . وأولئك الذين يرتكبون أعمال العنف ، أو يسكتون عليها يجب أن يحاسبوا . واحتواء العنف يتطلب إجراءات متضافرة والتزاما حازما . كل الاطراف في جنوب افريقيا ، ولا سيما المسكون بمقاليد الحكم ، يجب أن يضاعفوا جهودهم لوضع حد لإراقة الدماء وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة .

بينما يتدارس المجلس دورا محتملا للأمم المتحدة ، فإننا نؤمن بأنه يجب أن يسير على هدي مبادئ معينة . لقد أظهرت العقود المأساوية للفصل العنصري أن الحلول لا يمكن فرضها من الخارج . فالإجراءات الدولية لا يمكن أن تحل محل العزيمة الوطنية والمفاوضات . ولكنها يمكن ، في حالة جنوب افريقيا ، أن تخلق الثقة الجوهرية التي تحتاجها الاطراف نفسها لتصون مكاسب عملية كوديسا وتمضي بها قدما . ويحدونا الامل في أن قرارات المجلس ستكون دقيقة وعملية وموجهة نحو التنفيذ المبكر ومقبولة لدى الجميع في جنوب افريقيا . ولتحقيق هذه الغاية تؤيد نيوزيلندا الإيفاد السريع للممثل الخاص للأمم المتحدة إلى جنوب افريقيا لإجراء المشاورات ورفع تقرير إلى المجلس .

لقد أعطت نيوزيلندا على مر السنين دعمها الثابت لإجراءات الكومنولث ضد الفصل العنصري . وقد أكد رئيس وزرائنا للأمين العام للكومنولث ، عندما التقيا في

عاصمتنا مؤخرًا ، أن نيوزيلندا ستنظر في المشاركة في المبادرات الأخرى من الكومنولث التي توافق عليها الأطراف الرئيسية في جنوب افريقيا .

ويسر نيوزيلندا أن حكومة جنوب افريقيا راغبة في الاستماع إلى وجهات نظر الأمم المتحدة . إن خطوة قبول المشورة من الخارج خطوة حساسة دائمًا ، ولكنها يمكن أن تجلب تصورات مفيدة جديدة . إن ما يكون مطلوبًا عادة هو التنازل من جانب كل الأطراف . وفي هذا الصدد فإن من رأي حكومتي أن أي قرار يعتمد على مجلس الأمن يجب أن يشدد على فضيلة التنازل هذه والحاجة إلى الاعتدال . يجب أن يترفع عن سياسات المجابهة والحدية .

إننا نشني على التقدم الملحوظ الذي حققه زعماء جنوب افريقيا حتى الآن في مفاوضاتهم . فالأمر يتطلب توفر قدر كبير من الشجاعة والعزيمة للمضي قدما نحو الديمقراطية لكل الناس في ذلك البلد . ولكن لا يوجد بديل مقبول ولا طريق آخر لبلوغه إلا من خلال المفاوضات .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي . المتكلم التالي ممثل نيبال . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أكارييا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بالغ السعادة أن أعرب لكم ، سيدي ، عن تهانئ وفدي الحارة بمناسبة تسلمكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وتتمنياتي الطيبة لكم بالنجاح . كما يسعدني أن أعرب عن التقدير للسفير بول نوتردام ، ممثل بلجيكا ، على إدارته الماهرة لأعمال المجلس أثناء شهر حزيران/يونيه .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقدير وفدي للسيد نلسون مانديلا ، الزعيم ذي البصيرة والسياسي المحنك ، على عرضه للحالة في جنوب افريقيا وللعقبات في طريق الحوار السياسي . كما أعرب عن تقديري للسيد ماكوتيو ، رئيس مؤتمر عموم افريقيا لأزانيا ، على عرضه .

إن الفصل العنصري يمثل أبشع انتهاك للمبادئ الهادية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . واستثنائه ما فتئ في صدارة المهام التي أخذتها هذه المنظمة منذ تأسيسها على عاتقها . ومن بين المنجزات العظيمة لهذه المهمة الإعلان الذي اعتمدته بالإجماع الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . ذلك الإعلان كان إطارا مقبولا عالميا لنهاية تفاوضية للفصل العنصري الذي يمثل أغرب مفارقة تاريخية في نظام دولي سريع التغير .

ونؤمن بأنه على حين أن الإعلان ينص بالتحديد على المتطلبات اللازمة لجو ملائم للمفاوضات ويضع مبادئ توجيهية لعملية المفاوضات ، فإن الأمر يعود للناس ليضعوا تفاصيل الانتقال السلمي إلى جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة لا عنصرية .

لقد تابعت نيبال بتفاؤل مشوب بالحذر التحرك في السنوات الأخيرة صوب هذا الهدف . إننا نحیی الحنكة السياسية والصبر والبصيرة التي أبدتها زعامة حركات التحرير الوطني رغم السنين الطويلة من الظلم والقمع والاضطهاد . ولاحظنا أيضا التعهدات المتكررة من حكومة الأقلية بالالتزام بالمفاوضات لإنشاء مجتمع ديمقراطي لا عرقي .

ولا تتوهم حكومة نيبال وشعبها بأن عملية التفسير التي تقوم بها حاليا جنوب افريقيا ستكون سلسلة . إن العنف جزء لا ينفصم من الفصل العنصري ؛ إنه يعيش على العنف ويشجع العنف ، لأن النظام نفسه النقيض النهائي لكل معايير اللياقة الإنسانية . إن الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة يعترف ، في الفقرة ٨ ، بالعلاقة بين جو العنف وعملية المفاوضات . إن تعقد عملية المفاوضات ذاته أدى الى رد الفعل والمعاداة . إن العنف المستمر والمجزرة الطائشة يهددان بعرقلة المفاوضات منذ البداية . غير أن تفاؤلنا أبقته حقيقة أن المفاوضات رغم توقفها بقيت على مسارها . إن المجزرة التي ارتكبت في بويباتونغ كانت لذلك بمثابة صدمة قاسية لنا .

إن وفدي يتفهم تماما الألم والغضب اللذين تشعر بهما غالبية مكان جنوب افريقيا بسبب المجزرة . إن آخر حلقة في سلسلة المآسي جدت التهم بالتواطؤ من جانب جهاز أمن الدولة في العنف وأدى الغضب الى إيقاف عملية المفاوضات الهشة .

وفي الواقع أن المفاوضات ستكون خالية من أي معنى ما دامت عائلات السكان المقهورين تواصل العيش في ظل الخوف من الهجوم والقتل . إن بويباتونغ وجميع المآسي السابقة تعليق حزين على عدم قيام حكومة الاقلية بواجب الحكومة الرئيسي - حماية أبسط الحقوق في الحياة والتملك لمواطنيها . إن القضاة كرروا الإشارة مع بعثات تقصي الحقائق الدولية وجماعات حقوق الإنسان الى السلوك الإجرامي لافراد قوات الامن . وقد أعربت الحكومة عن الأسف على المذابح ولكن أعمالها لا تشير الى أية محاولة جادة للتحكم في العنف . ويبدو النظام عاجزا تماما عن فهم عمق الغضب والإحباط في صفوف غالبية الشعب .

وبالرغم من التعقيدات تشير المفاوضات لحد الآن الى أن الصعوبات القائمة على طريق إقامة جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية يمكن تذليلها . ومأساة بويباتونغ تهدد بانهايار العملية كلها . ويناشد وفدي جميع الاطراف المعنية أن تفعل كل ما هو لازم لإنهاء هذه الحلقة المأساوية . وتقع المسؤولية الاولى والاهم على عاتق حكومة جنوب افريقيا . وما لم تتحقق العدالة ، وما لم يتم السهر عليها ، فإن حلم جنوب افريقيا جديدة قد يتبدد .

إن استجابة المجتمع الدولي ينبغي أن تتلاءم مع الحالة المعقدة الحساسة السائدة في جنوب افريقيا اليوم . ويحتاج الأمر إلى الممارسة بشكل ملائم للضغط والتشجيع معا ، مع مراعاة أن الهدف النهائي هو إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . وتحقيقا لتلك الغاية ، يرحب وفدي بالاقتراح بتعيين ممثل خاص للأمم العام ، تكون له ولاية واضحة لتحديد أسباب العنف واقتراح التدابير التي من شأنها وضع نهاية له . وهذا ينبغي أن يشكل أساس تصرف مجلس الأمن لتهيئة الظروف المؤدية إلى استئناف المفاوضات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل نيبال على

العبارات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي ممثل سورينام . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد ناندي (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنيكم ،

سيدي الرئيس ، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . إنكم تجلبون إلى هذا المنصب الرفيع ثروة من الخبرة وأنا على ثقة بأنكم ستقودون أعمال المجلس إلى النجاح . وأود أيضا أن أشكر سلفكم ، ممثل بلجيكا الدائم ، وأن أعرب عن عميق تقديري للأسلوب الرائع الذي ترأس به أعمال المجلس في الشهر الماضي .

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ حققت منظمنا هدفا رئيسيا في حملتها العالمية لمناهضة الفصل العنصري ، وذلك باعتماد الإعلان التاريخي بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . ذلك الإعلان يكرس الهدف المشترك للمجتمع الدولي وهو أن يقيم ، بالوسائل السلمية ، جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية وديمقراطية .

ومن الخطوات الإيجابية إلغاء وتعديل بعض الأعمدة التشريعية للفصل العنصري والمؤتمر المكرس لجنوب افريقيا ديمقراطية . وإن اسهام الرئيس دي كليرك في هذه المنجزات جدير بالشكر .

ومع ذلك ، في مناسبات عديدة قال مسؤولون عديدون إن حكومة جنوب افريقيا

ينبغي أن توقف العنف وتحمي أرواح وممتلكات جميع مواطنيها .

وقد قيل المرة تلو المرة إن حكومة جنوب افريقيا لا يمكن بعد الآن أن تكون بمنأى من العقاب بإعادة دعائم الفصل العنصري بأن تعد بالقضاء في المستقبل على سيطرة البيض بينما تسمح لقواتها الامنية بقمع المعارضة المناهضة للفصل العنصري . ووفقا لما أكدته متكلمون عديدون جدا ، فإن العنف المتصاعد في جنوب افريقيا لا يزال يشبث عجز بل حتى عدم استعداد السلطات في جنوب افريقيا على وضع حد له . وإن المذبحة التي وقعت في بلدة بويباتونغ في ليلة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، واطلاق الرصاص بعد ذلك على المتظاهرين العزل من جانب قوات الجيش والسلطة التابعة لنظام جنوب افريقيا هي آخر الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان . ووفقا لآخر تقرير لمنظمة العفو الدولية ، فإن مئات المعارضين لحكومة الاقلية في جنوب افريقيا هم ضحايا أعمال القتل لأسباب سياسية على أيدي قوى الامن بموافقة الحكومة .

والتقرير ذاته يُعلمنا أنه على الرغم من أن سلطات جنوب افريقيا أعلنت عن إجراء تحقيقات مختلفة في أعمال القتل فإن المسؤولين عن هذه الاعمال نادرا ما قدموا للعدالة .

إن الأمل والرغبة كانا عاليين بين صفوف أعضاء الجبهة المتحدة لجنوب افريقيا جديدة أفضل حتى إنهارت كوديسا . إن الكراهية والإحباط يتزايدان ، وخاصة بين تلك الاجيال التي بدأ انضباطها وصبرها يضعفان .

إن جنوب افريقيا تقف في مفترق طرق . إن العنف قد قوض بشكل خطير عملية المفاوضات السلمية والتحول صوب جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية وموحدة .

ويقع على نظام جنوب افريقيا التزام بتهيئة المناخ الضروري لإجراء مفاوضات ذات مغزى . وهذا يعني ضرورة اتخاذ تدابير فورية لإيجاد نهاية فعالة للعنف الجاري حاليا . والرئيس دي كليرك ينبغي أن يوحد بلاده ويضمد جراحها عن طريق الاعتراف بالخطأ الاساسي المتمثل في الفصل العنصري . وإن الاعتراف بالذنب ، وإعلان الكف عنه على الملأ لعمل رمزي عظيم .

إن المؤتمر الوطني الافريقي أعلن شروطه من أجل العودة إلى المفاوضات . وهذه الشروط معقولة .

إن المراقبين الدوليين ينبغي لهم الحضور لرصد الاعمال البوليسية في البلدات . وربما لا يؤدي وجود أشخاص من الخارج إلى إحلال السلم فورا ، بيد أن وجودهم قد يكون سببا يدعو رجال الشرطة الى التردد قبل استخدام العنف ، وفي الوقت ذاته يكشف حقيقة الحالة في البلدات .

لذلك فإن سورينام تعتقد أن الطلب الوارد في مشروع القرار S/24288 بأن يعين الأمين العام ممثلا خاصا طلب جاء في الوقت المناسب . إن مشاركة الأمم المتحدة المتجددة هذه يمكن أن تساعد عملية السلم ، والممثل الخاص يمكن أن يلعب دورا هاما بناء لصالح غالبية شعب جنوب افريقيا .
ويجدونا وظيفد الأمل في أن يسود التعقل والحس السليم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مورينام على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل اندونيسيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد وسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أعرب نيابة عن وفد بلادي عن تقديرنا لكم ولأعضاء المجلس الآخرين لاتاحتكم الفرصة لنا للمشاركة في هذه المداولات . اسمحوا لي أن اتقدم منكم ، سيدي ، بتهاني وفد بلادي على تسلمكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . وإننا لعللى ثقة ، بأنكم بغضل خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ، ستسيرون أعمال المجلس لتتوج بخاتمة ناجحة . أود أيضا أن أشني ثناء مستحقا على ملفكم على قيادته القديرة للمجلس في شهر حزيران/يونيه .

دعني أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحرارة بالسيد نلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، وأن أهنيئه على البيان الهام الذي أدلى به أمام المجلس . كما أعبر عن تقديري للسيد ماكويتو من مؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا على العرض الواضح الذي تقدم به .

ينعقد هذا الاجتماع لمعالجة التطورات المقلقة الجارية في جنوب افريقيا وهذا ما يجعل لزاما على وفد بلادي المشاركة في هذه المداولات .

لقد أخذت التوترات السياسية منذ بعض الوقت الآن في التزايد في جنوب افريقيا في أعقاب توقف المحادثات بين النظام العنصري والقادة المناهضين للفصل العنصري . وساد القلق بأن المفاوضات التي تجري برعاية المؤتمر المكرس للديمقراطية في جنوب افريقيا (كوديسا) قد تنهار بسبب الإصرار على أن بعض بنود الدستور الجديد ستكون خاضعة للنقض من جانب الاقلية ، والتي ألفت بظلال الشؤم على عملية الانتقال السلمي لحكم الاغلبية . وعلاوة على ذلك ، فإن إمكانية زعزعة الاستقرار من جانب المجموعات المتطرفة لا تزال مصدر قلق عميق .

لقد تغاقم الوضع إلى درجة ملحوظة من خلال تصاعد مستوى العنف الذي أنزل بـاهظ الثمن في الأرواح . ولقد صعدت حكومة بلادي خصوصا من جراء المذبحة البشعة التي وقعت مؤخرا في بلدة بويباتونغ . إن هذه الهجمات العشوائية قد أظهرت على أن مسببها عازمون على ترويع سكان البلد ونشر الفوضى في عرض البلاد . ومما يؤسف له ، أن تواطؤ قوات الأمن ورد الفعل العقيم من جانب النظام على قتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال قد هز ثقة الأغلبية السوداء بحياد الحكومة . ولذلك فإن هذه التطورات تشكل نكسة خطيرة لاستمرار أية مفاوضات ذات معنى واستئصال الفصل العنصري .

ومن الواضح أنه بالرغم من الخطوات الكبيرة على طريق الإصلاحات التي لا رجعة فيها في جنوب افريقيا ، فإن سياسة النفاق التي يتبعها النظام قد عززت الشك بنواياه في إدامة حكم الأقلية . إن عجزه عن وقف العنف المتصاعد ، الذي تدعمه وتُعرض عليه قوات الأمن ، ليقدم تأكيدا لا لبس فيه على هذا الاعتقاد ولا يمكنه أن يعمل إلا على تكثيف المقاومة للسيطرة العنصرية .

وفي هذا الإطار ، فإن وفد بلادي يصادق على القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية في اجتماعها المعقود في الشهر الماضي في دكار ، السنغال ، والذي دعا في جملة أمور إلى عقد اجتماع عاجل لهذه الهيئة وذلك لتقصي أسباب العنف ، واتخاذ التدابير الضرورية وإيجاد الظروف المؤدية إلى انتقال سلمي في جنوب افريقيا . وما لم ينتقل المجلس لاتخاذ تدابير بوصفها مسألة تتمتع بالعجالة ، فقد يتدهور الوضع في جنوب افريقيا على نحو متزايد بما يحمله من عواقب لا يمكن التنبؤ بها . فالمجتمع الدولي لا يسعه أن يشجع على إقامة الحواجز في وجه العدالة والمساواة ، وحكومة جنوب افريقيا ينبغي أن تحاسب على سياساتها . لقد أصبحت ضرورة اتخاذ التدابير أمرا لا مفر منه في ضوء مناورات النظام لإطالة عمر الفصل العنصري ، والتي لا بد وأن تترك أثرا عكسيا على الجهود المستمرة من أجل التوصل إلى حل تفاوضي .

إن مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام وضبط العنف في البلدات تقع على عاتق بريتوريا . لذلك فإن وفد بلادي يدعو نظام بريتوريا إلى الكف عن استغلال المنافسات التي تُقسم أغلبية فقيرة ويائسة ، أو إشارة القلاقل في البلاد . على مرار السنتين الماضيتين حدثت تطورات ذات أهمية بالغة في جنوب افريقيا أدت إلى إقامة مجتمع ما بعد الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، فإن وفد بلادي يقدم دعمه الكامل لعملية كوديسا ، التي نأمل أن تستأنف لكي تأتي بجهد متجدد وحاسم لإنهاء شروط الغترة الانتقالية .

وما هو على وشيق الملة بالموضوع أن نتذكر بأن حركة عدم الانحياز منذ إنشائها قد دعت إلى تفكيك العنصرية المؤسسية في جنوب افريقيا . ولذلك ، ففي هذه المرحلة الحاسمة من النضال لإقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري ، يكون لزاما علينا أن نناشد حكومة جنوب افريقيا أن تتحرك بحسم وبسرعة لحل معضلة نقل السلطة وبناء مجتمع جديد . إن أصوات المحرومين والمقهورين لا يمكن إسكاتهم بعد الآن . إن المصالحة العرقية ، والمساواة في الحقوق وحكم الأغلبية ستنتصر وسينال شعب جنوب افريقيا حريته .

وفي الختام ، يود وفد بلادي أن يقدم دعمه للمقترح الرامي بأن يقوم الأمين العام بتعيين ممثل خاص كي يعمل على وضع نهاية فعالة للعنف ومن أجل خلق الظروف للمفاوضات المؤدية إلى انتقال سلمي لجنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اندونيسيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل انتيفوا وبربودا . أدعوه إلى شغل مقعد

على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد هيرست (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر

جزيل الشكر سيدي الرئيس ، لسماحكم لي بالحديث نيابة عن الدول الـ ١٢ الأعضاء في المجتمع الكاريبي . لذلك فإنني سأحدث الليلة بصوت واحد نيابة عن بربادوس ، بليز ، ترينيداد وتوباغو ، جامايكا ، جزر البهاما ، دومينيكا ، سانت فنسنت وجزر

غرينادين ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، غرينادا ، غيانا ، وبلاي انتيفوا وبربودا . ومع ذلك ساتوخي الإيجاز .

إننا نشعر ببالغ السرور ونحن نرى الرأس الأخضر يتراش هذه الهيئة البارزة في هذه اللحظة من التاريخ ، إننا نهنئ مجلس الأمن على العمل الهام الذي اضطلع به مؤخرا في معالجة العديد من الازمات الدولية . كما أن تركيزه على افريقيا اليوم يلاقي أعظم الترحيب أيضا .

في الاجتماع ال ١٣ لمؤتمر رؤساء حكومات بلدان الكاريبي ، الذي عقد في بورت أوف سبين ترينيدادا وتوباغو ، من ٢٩ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، قام قادة بلداننا باستعراض التطورات في جنوب افريقيا حسب ما درجوا على عمله تاريخيا في الاجتماعات السابقة لقمة بلدان الكاريبي السنوية ، ولقد سارعوا فوراً الى الانضمام الى الدعوة الى عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن الدولي ، هذه الدعوة التي صدرت أثناء اجتماعهم عن اجتماع منظمة الوحدة الافريقية المعقود في الوقت نفسه في داكار ، السنغال .

لقد درس رؤساء حكوماتنا بإحساس بالقلق مستوى العنف الموجه أساساً ضد أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي وأدانوا بالتحديد المذبحة التي راح ضحيتها أكثر من ٤٠ أفريقيا بريئاً في بويباتونغ . إن الوحشية البالغة التي ارتكبت بها هذه المذبحة وأثارها العكسية على عملية التفاوض التي كان يراد بها أن تؤدي إلى جنوب أفريقيا حرة ، دفعت رؤساء حكوماتنا إلى التعهد بالتأييد التام لإجراء تحقيق دولي في هذه المذبحة .

واليوم ، يجب أن ينجح هذا الاجتماع التاريخي الذي يعقده مجلس الأمن في إنهاء العنف المتصاعد في جنوب أفريقيا . إن سلم وأمن المنطقة يتوقفان على قيام جنوب أفريقيا ديمقراطية موحدة غير عرقية نتيجة مفاوضات . ويجب على سلطات جنوب أفريقيا أن تتخذ بالتالي جميع التدابير الضرورية للوقف الغوري للعنف الذي يحرم ضحايا أبرياء من أرواحهم ، ويجب أن تمارس السلطات سيطرة فعالة على قوات الشرطة والأمن ، لأن عدم القيام بذلك يعود بالمنطقة كلها إلى حالة من الخطر البالغ .

إن شر الفصل العنصري وعدم مشروعيته لا يمكن أن يستمر ، ومن ثم فإن الحل السلمي للفصل العنصري من شأنه أن يتيح الإقامة السريعة لحكومة منتخبة ديمقراطياً في جنوب أفريقيا . وكلما ازداد وقت تحقيق الديمقراطية قُرباً في جنوب أفريقيا ازداد تحسُّن أوضاع مواطنيها . ومع هذا إذا ما واصلت سلطات جنوب أفريقيا السعي إلى إبطاء العملية بتشجيع العنف ووقف المفاوضات ، فإن رؤساء حكوماتنا الاثني عشر على استعداد لاداء دورهم في إعادة تعبئة المجتمع الدولي للقيام بعمل حاسم .

إن مشروع القرار الذي يطرح على مجلس الأمن اليوم والذي يدعو ، في جملة أمور ، "الأمين العام إلى أن يعيّن على سبيل الاستعجال ممثلاً خاصاً لكي يقوم ، في جملة أمور ، بالتحقيق في الأسباب الكامنة وراء العنف المستمر" ويحث المجتمع الدولي "على مواصلة العمل بالتدابير الحالية التي فرضها مجلس الأمن بهدف الإنهاء المبكر للفصل العنصري في جنوب أفريقيا" ، يحظى بالتأييد الكامل من جانب الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في "كاريكوم" . اننا نحث على القبول الكامل لأحكامه ونتعهد بالإبقاء على الجزاءات الاقتصادية والمالية القائمة ضد جنوب أفريقيا إلى أن تقام حكومة مؤقتة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي على قائمتي هو وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أنغولا الشعبية ، سعادة السيد بيدرو دي كاسترو فان - دونيم "لوي" . وإنني أرحب بسعاداته وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد دي كاسترو فان - دونيم "لوي" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن . ونحن متأكدون من أن إمكانياتكم المعروفة الثابتة ستساعد للغاية في توجيه أعمال هذا الجهاز البالغ الأهمية التابع للمنظمة العالمية . وبوصفكم مواطننا من بلد عضو في أسرة البلدان الأفريقية التي لغتها الرسمية هي اللغة البرتغالية "بالوب" فإن ممارستكم لرئاسة هذا الجهاز تشكل شرفا عظيما وارتياحا بالنسبة لي . أود أيضا أن أقدم إلى السيد بطرس بطرس غالي أحر تهاني بمناسبة انتخابه اللامع لشغل المنصب السامي ، منصب الأمين العام للأمم المتحدة . ولقد وجدت فيه صديقا عظيما وأفريقيا ممتازا .

من دواعي الشرف العظيم بالنسبة لي ولوفد بلادي أن أتمكن من المشاركة في هذه المناقشة البالغة الأهمية التي تتعلق بالحالة المعقدة السائدة في جنوب افريقيا . ونحن نأمل أن نقدم اسهامنا المتواضع لحل المشاكل التي ظل شعبها الشهيد المعانسي يكافح من أجلها لعقود طويلة .

لقد استمعنا باهتمام خاص إلى البيانات التي أدلى بها نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي وكليرنس ماكويتو رئيس مؤتمر الوندويين الافريقيين لأزانيا بشأن التطورات الواقعة . إن خطورة الحالة وعدم توفر إمكانية التوصل إلى حل سريع للنزاع الذي يمكن أن يؤدي إلى تطورات لا يمكن التنبؤ بها ومن الصعب السيطرة عليها ، يشيران قلقنا الكبير ويقضيان على التفاؤل الذي علقه الجميع - شعوب جنوب افريقيا ، وافريقيا والمجتمع الدولي .

وإن بلدي ، جنبا إلى جنب مع سائر بلدان منظمة الوحدة الافريقية ، ظل يؤيد بقوة وبشبات الجهود والخطوات التي قام بها الرئيس دي كليرك نحو إلغاء الفصل

العنصري في جنوب افريقيا ، وظل يؤيد التدابير الرامية إلى الرفع التدريجي للجزاءات ضد ذلك البلد كشكل من أشكال حفز جميع الاعمال الرامية إلى استئصال الفصل العنصري ، وفي هذا المنظور ، درس ونفذ تدابير ترمي إلى تطبيع العلاقات بجميع أنواعها بين بلدينا .

إن فوز الرئيس دي كليرك في استفتاء شهر نيسان/ابريل بعث الأمل والثقة لدى شعوب جنوب افريقيا بأن يكون حل النزاع الذي كان يسعى إلى تحقيقه منذ زمن طويل قريب المنال .

وللأسف ، فإن هذا التحمس لم يعيش طويلا ، نظرا الى أن البلاد أقحمت فورا في موجة من العنف قام بالدور الرئيسي فيها أساسا أفراد سود بمشاركة شرطة جنوب افريقيا وقوات مرتزقة باقية في جنوب افريقيا ، وكان المقصود منها أصلا كبت شعوب المنطقة الجنوبية من القارة ، مع توجيه اهتمام خاص إلى ناميبيا وأنغولا وموزامبيق ، وإحلال وضع عدم استقرار عام للسماح ببقاء الفصل العنصري .

وفي هذا الشأن ، لا بد لي أن أعرب هنا عن قلقي العميق فيما يتعلق بالانتهاكات الصارخة من جانب حكومة جنوب افريقيا للاتفاقات التي توصل إليها في نيويورك بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا ، وفي ظل سلبية المجتمع الدولي ، ترفض تلك الحكومة بشكل ثابت تسريح تلك القوات وهي الفرقتان ٣١ و ٣٢ وكذلك ما يعرف "بافلوز" و "كروبارز" و "بوشمين باتاليونز" المنصوص عليها في تلك الاتفاقات .

وبصفتي أنغوليا يجب أن أعلن اشمئزازي الشديد لأن مواطنين من بلدي شاركوا في مذبحه مواطنين عزل في جنوب افريقيا ، هي مذبحه بوبياتونغ .

وإنني أؤكد مجددا في هذه القاعة الحاجة إلى اتخاذ مجلس الأمن أقوى خطوات ممكنة تجاه التسريح الفوري لتلك القوات قبل أن ترتكب المزيد من الأعمال الوحشية ليس في جنوب افريقيا وحدها ولكن من الممكن أيضا في موزامبيق أو أنغولا أو أي بلد آخر في منطقتنا .

ومع نهاية الحرب الباردة ، يعيش العالم اليوم بصورة عامة في حالة تفاعل السلم مع احتمال تحقيق الديمقراطية بصورة لم يسبق لها مثيل في العصر الحديث . والقارة الافريقية ، مع بعض الاستثناءات التي نأسف لها ، لم تغلت من هذا الاتجاه . ونحن نغهم أن هذه العوامل أساسية ، بل إنها ضرورية لتهيئة الظروف للانتعاش الاقتصادي . وبالنظر إلى ما يملكه الجنوب الافريقي من طاقات وقدرات من كافة الانواع ، فإنه لا يمكننا أن نظل غير مكتثرين بما يحدث في جنوب افريقيا ، لا لمجرد أن ذلك البلد لا يجعل نفسه مؤهلا للمشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة فحسب بل أيضا لأنه لا يزال يشكل المحور الرئيسي للتوتر ، بما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على البلد ذاته وعلى البلدان الاخرى في المنطقة .

وفي هذا السياق ، نؤكد من جديد تأييدنا التام للإعلان الصادر عن الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية الوطنية التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه الماضي ؛ وهو الإعلان الذي عُرض بالفعل على قمة دكا خلال النظر في هذه المشكلة ، وترك أثرا كبيرا لديها .

إننا نناشد الرئيس دي كليرك أن يصدر أمرا بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف التي يقع ضحيتها مواطنو جنوب افريقيا العزل ، ونكرر من جديد الحاجة إلى استئناف الحوار - الحوار المفتوح والصريح والبناء حيث تطبق مبادئ المرونة والخذ والعطاء والجدية بما فيه خير جميع سكان جنوب افريقيا .

ونؤكد من جديد الحاجة إلى تعيين ممثل للأمم المتحدة ليرصد ، خطوة خطوة ، تنفيذ التدابير الرامية إلى إيجاد حل نهائي للصراع وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية

لأنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل كوبا . أَدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد موخيكيا كانتيلار (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : السيد

الرئيس ، أود ، بادئ ذي بدء ، أن أحييكم وأهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه . وكون ممثل جمهورية الرأس الأخضر ، البلد الأفريقي الذي أثبت التزامه بتكريس كل الجهود اللازمة للقضاء على الفصل العنصري ، يتراءى هذه الجلسة ليبشر بنجاح مداولات المجلس وقيام المجلس باتخاذ الإجراء الذي يسهم إسهاما فعالا في ميلاد جنوب افريقيا لا عنصرية ديمقراطية موحدة .

وأود أيضا أن أهنئ ممثل بلجيكا ، السفير بول نوتردام ، على الطريقة المتميزة والفعالة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه .

إننا نعتقد أن الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن باتت ضرورة ملحة . فما برحنا نشهد باهتمام كيف تتعرض العملية التي بدأت في جنوب افريقيا في عام ١٩٩٠ ، والرامية إلى القضاء على سياسة الفصل العنصري البغيضة ، لخطر الإحباط نتيجة عودة أشكال العنف المختلفة : العنف الناجم عن الأنشطة التي تقوم بها القوى الأكثر رجعية في ذلك البلد والذي يهدد بزيادة عدد الضحايا . وقد شهدنا أيضا بقلق كيف كان بعض أعضاء المجتمع الدولي يتخذون ، على الرغم من بطء الإجراءات المتخذة والاتجاه غير المؤكد للعملية ، قرارات سابقة لاوانها لا يوجد ، في رأينا ، ما يسوغها بعد ، تشجع القطاعات الأشد مقاومة للتغيير ، بل وتعطيها المجال لمحاولة وقف ظهور مجتمع عادل في جنوب افريقيا ، وذلك بسبب تخفيف الضغط الدولي على نظام الفصل العنصري .

إن الوضع القائم اليوم يعود بدرجة كبيرة إلى سياسة التساهل مع أكثر الممارسات مقبلة على الأرض ، ولا بد من القول إنه يعود إلى تكاسل - على أقل الفروض - الحكومات القوية التي عملت وتواصل العمل ، من باب المفارقة ، على التقليل من دور أجهزة الأمم المتحدة المختلفة وإسهامها فيما يتعلق بالسعي إلى القضاء الكامل على الفصل العنصري .

وقد شهدنا في مجلس الأمن هذا ذاته مرة تلو الأخرى كيف يتم اتخاذ إجراء لمنع "إرسال إشارة خاطئة" لطرف أو لآخر في الساحة الدولية ، بينما ، عندما يعالج الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، لا يتخذ أي إجراء لمنع إرسال "إشارة خاطئة" ، من خلال

التسامح والتكاسل ، إلى الذين يعارضون إجراء تغيير عاجل في ذلك الجزء من الجنوب الافريقي .

إننا نأمل أن تحظى مسألة جنوب افريقيا والعنف الذي يتعرض له ذلك البلد بما يستحقه من اهتمام وأهمية ، على أثر الإجراء الجدير بالثناء المتخذ في أوائله من قبل منظمة الوحدة الافريقية بطلب عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن حول موضوع لا يزال ، بالطبع ، مدرجا في جدول أعمال المجلس منذ سنوات عديدة .

إننا نوافق بأنه ينبغي لمجلس الأمن ، على أساس مشروع القرار الذي قُدم ، والذي دُرِس بشكل سري لعدة أيام ، أن يدين المذبحة التي ارتكبت في بلدة بويباتونغ بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه والاعمال المماثلة الأخرى . ونوافق أيضا على أن من الضروري التأكيد على مسؤولية حكومة جنوب افريقيا عن ضمان سلامة جميع مواطنيها ، وعن اتخاذ التدابير الضرورية لإنهاء العنف في ذلك البلد وحماية أرواح وممتلكات جميع سكان جنوب افريقيا ، وعن تهيئة مناخ الشقة الذي يسمح لعملية المفاوضات بالاستمرار . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتُمد قبل أقل من ثلاث سنوات في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة ، والتدابير التي تضمنها لا تزال منطبقة تماما ما دام الفصل العنصري قائما وما دامت آثاره محسوسة لدى شعب جنوب افريقيا والدول المجاورة ، وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة .

إن مجلس الأمن يتحمل الواجب الذي لا مناص منه بمقتضى الميثاق بأن لا يعالج فقط التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن بالقرب من مصادر القوة للدول الكبرى أو في المناطق التي توفر الموارد للعالم الصناعي . إن من واجب المجلس ان يعالج وأن يفصل في المسائل التي تهدد السلم والأمن في العالم ، بغض النظر عن موقعها وعن القوى التي تكون مرتبطة بها والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى .

وحقيقة أن أكثر من ٥٠ دولة عضو في هذه المنظمة قد طلبت عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن ، والاستجابة القوية لهذا الطلب من جانب الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، المتجسدة في عدد ونوعية البيانات الملقاة في هذه القاعة اليوم ، لتدلل على وجود رغبة واسعة النطاق في معرفة كل التفاصيل عن كيفية تناول المجلس لكل وجه من أوجه هذه القضية وعن المداولات التالية التي سيجريها بشأنها .

ونأمل في أنه ، من خلال تعيين ممثل خاص للأمين العام ، ومن خلال التقرير الذي سيصدره هذا الشخص ، فإن المجتمع الدولي بأسره سيتمكن من الحصول على المعلومات المفصلة عن الأسباب الحقيقية للعنف في البلد المعني ، والقوى التي تحرض عليه ، والاهداف الخفية التي تسعى الى تحقيقها ، ونرجو أن يكون في مقدورنا أن نتخذ التدابير الفعالة المفهومة الى استئصال العنف في جنوب افريقيا ، والإزالة الأكيدة لممارسة الفصل العنصري ، بكل أشكاله ومظاهره ، وميلاد جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية اللاعنصرية التي يتوق الى رؤيتها كل أعضاء المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل الغلبين ، الذي أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد أرسيل (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ،

سيدي ، أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم بحرارة على تسلمكم رئاسة المجلس . إن خفارتكم تأتي في مرحلة يعكف فيها المجلس على جملة مواضيع منها موضوعان لهما أهمية حاسمة : موضوع أمة يافعة تستصرخ العالم من أجل المساعدة لتمكينها من البقاء على قيد الحياة ، وموضوع أمة تناضل من أجل أن تولد . ومن نافلة القول إن المجلس يمكن ويجب أن يظطلع بدوره بموجب الميثاق لمساعدة هاتين الامتين على تحقيق هدفيهما العزيزين .

ولأنكم في سدة الرئاسة فإننا واشقون بأن المجلس سيبدل قسارى جهده لىضمن تمتع البومنة والهرمك قريبا بالسلم والاستقرار ، والحيلولة دون اجهاض جنوب افريقيا الديمقراطية اللاعنصرية ، وليكفل انضواءها قريبا تحت راية أسرة الامم .

والغلبين يساورها عميق القلق بسبب التطور المأساوي للأحداث في جنوب افريقيا ، ولا سيما العنف المتكرر في ذلك البلد . والمذبحة الجبانة في بلدة بويباتونغ هزت مشاعرنا ووضعت أمام أبمارنا الحقيقة المرة التي لا مفر منها وهي أن جنوب افريقيا لا تزال تنزف وأنه لم يُفعل شيء يذكر لوقف النزيف . إن مشاعر الالام والاحباط لدينا تزداد حدة عندما نتذكر التفاؤل الذي صاد بيننا قبل شهرين عندما اعتقدنا بأن الترتيبات الانتقالية ستكون ، عند هذه المرحلة ، قد نفذت لىو أن المؤتمر المكرس لجنوب افريقيا الديمقراطية حاله النجاح .

إن فقدان هذا العدد الكبير من الارواح قبل أن يهب الرجال ذوو المسؤولية للعمل على تجنب المأمة وتصحيح الخطأ لامر محزن حقا . إن صفحات التاريخ حافلة بالامثلة من هذا النوع ولا بد للمرء من أن يتساءل لماذا لم نستفد من هذه العبر . إن شراسة نظام الفصل العنصري تتمثل بكل جلاء في العواقب الوخيمة التي شهدناها : العنف والتعاسة اللذين أصبحا من نصيب ضحايا الفصل العنصري .

إن قوانين الفصل العنصري وأنظمته الدستورية ربما تكون ألغيت ، لكن الممارسات وأساليب التفكير والاشام المتأصلة في النظام لم تتلاش . إن أبناء جنوب افريقيا لا يرون أمامهم طريقا سهلا : والطريق الوحيد الحكيم هو طريق الانتقال السلمى . أما طريق العنف فلن يؤدي إلا الى الدمار وإزهاق الارواح التي لن تعوض . لذلك تحث الغلبين كل الجنوب افريقيين ، ولا سيما أطراف المفاوضات المعطلة ، ألا يجازفوا بالمكاسب المحققة في السنتين الماضيتين ، وأن يسعوا ، بدلا من ذلك ، الى تحقيق هدف جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية اللاعنصرية عن طريق المفاوضات .

نلاحظ أن عددا من التحقيقات والتحريات أجريت من قبل منظمة الوحدة الافريقية والكومنولث لتحديد الاسباب الجذرية للعنف في جنوب افريقيا بهدف وضع حد له . وهذه

الجهود ستعتبر ناقصة بدون الاشتراك النشط من جانب الأمم المتحدة في اقتلاع جذور العنف وإنعاش المفاوضات في جنوب افريقيا . إن اشتراك الأمم المتحدة يشكل النتيجة المنطقية للهدف العتيد لهذه المنظمة ، ألا وهو امتثال الفصل العنصري . وحتمي على الأمم المتحدة ، التي أصدرت بتوافق الآراء الاعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة ، أن تظلع بدورها المنطقي في الوفاء بروح الاعلان ونصه .

وتؤمن الفلبين بأن الضغط الدولي ، بما فيه العقوبات التي فرضها مجلس الأمن ، يجب أن يستمر ضد حكومة جنوب افريقيا لإجبارها على الامتثال بأمانة لمسؤولياتها بموجب اتفاق السلام الوطني المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ومرتكبو العنف أيضا يجب أن يمثلوا أمام العدالة ، لا لأنهم مسؤولون عن خسارة أرواح بريئة فحسب ولكن أيضا لأنهم دفعوا بجنوب افريقيا الى شفير الهاوية . والتواطؤ المزعوم لقوى أمنية معينة في سلسلة من أعمال العنف يجب أن يفضح أيضا . وكما قال رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري : "إن السلامة لجميع أفراد المجتمع واجب أولي لا يمكن لأي حكومة أن تتنمل منه" .

لقد وقعت خسائر كبيرة بعد حلقة العنف في جنوب افريقيا . إن التهديد بعدم الاستقرار محقق بالمجتمع برمته . والشقة بين الاطراف المشتركة في المفاوضات ، والتي تحققت بعد جهود مضنية ، ضاعت الآن وحل محلها جو من الخوف والقلق والارتياب . وعلى حد تعبير السيد نلسون مانديلا عندما انسحب المؤتمر الوطني الافريقي من كوديسا ، "إننا نلاقي معوبة متزايدة في أن نشرح لشعبنا لماذا نتفاوض مع حكومة مصممة على قتلنا" .

إن الحالة في جنوب افريقيا بلغت مستوى خطيرا يهدد العنف عنده بتصديق المجتمع الذي لم يستعد اتزانته بعد من عواقب الفصل العنصري السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وإذا لم يتخذ المجتمع الدولي الاجراء اللازم لجلب الاطراف الى طاولة المفاوضات فإن الفلبين تساورها مخاوف شديدة على مستقبل جنوب افريقيا . لذلك تحث الفلبين مجلس الأمن على أن يعتمد بالاجماع التدابير التي تعالج معالجة فعالة الحالة

في جنوب افريقيا ويعطي الوصفة التي تحدد الاسلوب الذي يساعد أبناء جنوب افريقيا على حسم مشكلة العنف ، وتنعش المفاوضات بشأن المستقبل الديمقراطي لهذه الاممة المنكوبة . وأي شيء آخر أقل من هذا سيكون ناقصا في هذه المرحلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الغلبين على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل ليسوتو الذي أدعوه الى شغل مقعد

على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد فوفلو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أسمح لي أن أعرب عن سعادتني الفامرة برؤيتكم تتولون قيادة مجلس الامن فسي

هذا الشهر . واننا لنتمنى لكم كل النجاح .

ولسابقك ، السيد بول نوتردام ، نقول "أحسنتم صنعا" .

مرة أخرى يركز مجلس الأمن على مشكلة جنوب افريقيا في أعقاب ذبح الرجال والنساء والاطفال الطائش والقباسي في بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . إن وحشية بويباتونغ تذكر تذكرة تبعث القشعريرة بالعنف السياسي الذي مازال عقبه كبيرة تعترض عملية اضعاء الطابع الديمقراطي والاصلاح في جنوب افريقيا .

إن العنف السياسي الذي يعصف بجنوب افريقيا هو تركة الفصل العنصري . إن المجتمع الدولي ، اعترافا بهذه الحقيقة ، اعتمد في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بتوافق الآراء الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، وهو الإعلان الذي دعا ، في جملة ما دعا إليه ، إلى ايجاد مناخ سياسي لازم لإجراء المفاوضات . وبوضع الخطوط التوجيهية لعملية المفاوضات أعرب المجتمع الدولي عن الرأي في أن الأطراف المعنية ينبغي لها ، في سياق المناخ الضروري ، إجراء المفاوضات بشأن مستقبل بلدها وشعبه بحسن النية وفي جو يكون ، عن طريق الاتفاق المتبادل بين حركات التحرير ونظام جنوب افريقيا ، خاليا من العنف . (قرار الجمعية العامة د١ - ١/١٦ ، المرفق ، الفقرة ٨) . وعلى الرغم من ذلك الإعلان استمر العنف دون هوادة ، بما ينطوي عليه من ازهاق عدد متزايد دوما من أرواح السكان السود .

إن العالم أجمع رحب بخطوة الرئيس دي كليرك المتمثلة في الافراج عن السجناء السياسيين ورفع الحظر السياسية . وفي ذلك الإعلان التاريخي الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٠ بدا الرئيس دي كليريك فاهما فهما حاسما أن حكومته لم تعد تستطيع حكم البلد باستبعاد غالبية سكان جنوب افريقيا . وبنت جنوب افريقيا تقطع عتبة جديدة نحو عهد حافل بالتوقعات المبشرة بالخير لجميع مواطنيها .

إن الافراج المثير عن السيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، وزيفانيا موشوبينغ الراحل ، الذي كان في ذلك الوقت رئيس مؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، والسيد كلارينس ماكويتو ، رئيسه الحالي ، وغيرهم من الزعماء السياسيين بشر ببزوغ عهد طيب لجنوب افريقيا جديدة . إن الزعماء العظام لحركة

التحرير عادوا فبزغوا أيضا على المسرح السياسي دون شعور بالنقمة ووجهوا جهودهم وطاقاتهم صوب إزالة الفصل العنصري ، عن طريق المفاوضات المؤدية إلى خلق جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية باعتبار ذلك الهدف النهائي .

ونحن جميعا نشهد الطريق الذي نهجه الرئيس دي كليرك ، بدءا من "محاضر كيب تاون" و "محاضر بريتوريا" ، وإزالة بعض التشريعات التي شكلت أساس الفصل العنصري ، وتعديل قانون الأمن الداخلي ، واتفاق السلم السياسي المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ونشوء عملية كوديسا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

إن السيد نيلسون مانديلا وأتباعه ، إذ اعتقدوا أنهم على طريق حقيقي صوب الوجهة النهائية ، جنوب افريقيا جديدة وديمقراطية ، واصلوا المفاوضات بحسن نية . ونتيجة دورة كوديسا العامة الثانية في أيار/مايو ١٩٩٢ معروفة لدى الجميع . لقد كانت حقا نتيجة تبعث على الأسف . إن عملية كوديسا تستحق الاحياء من جانب جميع اللاعبين السياسيين الرئيسيين في جنوب افريقيا .

وفي الوقت الذي فيه كان العالم يمر بثورة التوقعات الصاعدة بأن جنوب افريقيا تشهد ظهور نظام جديد حول العنف السياسي بالبلدات السوداء إلى مناطق حرب ، والان يبدو البلد مترديا إلى مستنقع من العنف والتعصب والريبة والعداء العرقي ، لما يؤذي السود والبيض .

إن ما يجده بعضنا في ليسوتو صعب التصديق والفهم هو أن قوة الشرطة بمساعدة الجيش الذي اعتاد على اصطياد المقاتلين من أجل الحرية ومنتهكي "قانون اليوم" تعجز اليوم فجأة عن حماية وحفظ القانون والنظام في نفس المناطق في البلد لإزالة العنف . ومن المعروف عموما بالمثل أن بعض عناصر القوات الامنية دُرِبَت طيلة سنين ودفعت لها الأموال لزعزعة حركات التحرير عن طريق عمليات الاغتيال والخطف وغيرها من الحيل القذرة التي حوت الجنوب الافريقي إلى كابوس إنساني .

وفي مذبحه بويباتونغ التي تبعث القشعريرة مات على الأقل أربعون شخص بسبب إطلاق النيران والطعن والتمزيق . وأفادت تقارير بأن الشرطة تجاهلت التحذير من الهجوم الوشيك من أحد المنازل الكثيرة السيئة السمعة .

واليوم تستعمل المنازل على نحو متزايد بوصفها منطلقا للقيام بالقتل ذي الدافع السياسي . ويرفض مفهوم ما يسمى عنف السود بعضهم ضد بعض ، وخصوصا فيما يتعلق بالمنازل ، لاحظ سكان جنوب افريقيا ذوو الإرادة الطيبة والنوايا الطيبة أن نزلاء الغنادق هؤلاء عاجزون عن التمييز بين سياسات المؤتمر الوطني الافريقي أو انكاسا أو مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا ، إذا كان هؤلاء النزلاء يعرفون ماذا تعني "السياسة" . لا نزال نرفض مفهوم أن الأسلحة من أي نوع ، بما في ذلك الرمح والمضى الضخمة - التي تدعى "بنغا" في لغة الجنوب الافريقي - يمكن أن تكون حاجات ثقافية . لقد أفادت التقارير بأن رمحا استعمل في بويباتونغ في تقطيع أوصال طفل يبلغ عمره ٩ أشهر وبأن مدينة استعملت في ذبح امرأة كانت في الشهر الثامن من الحمل . ونحن لا نزال على اقتناع ثابت بأن المسؤولية عن حماية أرواح الابرياء والممتلكات تقع بصورة رئيسية على عاتق سلطات جنوب افريقيا . يجب أن يتوفر بعض التفهم للألم الذي يشعر به السود بسبب العنف الدائر ، وتقدير لعمق الغضب والاحباط داخل المجتمع الاسود ، نتيجة لما يبدو أنه عدم كبح العنف السياسي .

ليس فضيلة وليس مبدأ اقتصاديا سليما أن نبدو وكأننا نشجع على اعطاء دور متزايد لمتعهدي دفن الموتى أو ترويج صناعة التوابيت . ينبغي العمل على التخفيف من حركة السير المؤدية الى المقابر السوداء . إن قوة البوليس الموجودة في جنوب افريقيا ، التي ارتفعت أعدادها لتصل الى ١١٠ ٠٠٠ ، لا يمكن لها أن تفشل في وضع حد للمجازر المستمرة ، لو توفرت الرغبة الصادقة لدى المعنيين في وقفها . فعلى سبيل المثال ، فإن وزير القانون والنظام السيد ه . كريل ، في البيان الذي أدلى به مؤخرا وأشار فيه الى البؤر الساخنة في أنحاء البلاد ، قال إن الحكومة لديها "وسائل كافية" لمعالجة هذه البؤر وذلك بمقتضى التشريعات الامنية الحالية . وهذه "الوسائل الضخمة" اضافة الى الآلية الفعالة والمتطورة لإنفاذ القانون ، ينبغي استخدامها لتيسير خلق المناخ الضروري للمفاوضات التي شجع عليها الاعلان التوافقي .

لا نزال نستمثد الشجاعة من معرفتنا بأن حركات تحرير جنوب افريقيا غير مرتبطة بعقد زواج مع الكفاح المسلح . وكإثبات على حسن النية ، تحرك المؤتمر الوطني الافريقي بسرعة لتعليق الكفاح المسلح حينما بدأت المحادثات مع سلطات جنوب افريقيا . إن لجوءها الى وسائل العنف التي كان لابد منها في الماضي كان ردا على العنف المتمثل في الفصل العنصري ورفض الحكومات المتعاقبة لجنوب افريقيا لجميع المبادرات الرامية للدخول في حوار سلمي لإزالة الفصل العنصري والتفاوض بشأن دستور جديد قد يؤذن بقيام جنوب افريقيا جديدة تكون لجميع مواطنيها .

لا ننوى أن نقوم بسرد قائمة جميع المذابح التي بدأت في ناتال في ١٩٨٥ ، وبلغت أوجها في مذبحه بويباتونغ على أيدي المتوحشين . إننا نناشد مناشدة صادقة أهل السلطة في جنوب افريقيا أن يعالجوا بجدية الاسباب الجذرية لهذا العنف السياسي المتصاعد ، الذي يحرض عليه بصورة مخزية برلمانيون من أمثال السيد كوس بوتو ، الذي اعترف مؤخرا بالمساعدة على تفجير ثانوية هلز فيو التي كانت سابقا ثانوية بيضاء في الضواحي الشمالية لبريتوريا في العام الماضي ، في حزيران/يونيه ، في دائرته الانتخابية ، ولقد كانت مدرسة تقدم خدماتها لاطفال السياسيين العائدين السود .

ونلاحظ أيضا خطأ ما يسمى بفكرة "عنف السود ضد السود" في الحكم الذي صدر مؤخرا على ضابط الشرطة النقيب برايان ميتشل بإعدامه لقيامه بمذبحة أودت بحياة ١١ قرويا بريثا من السود ، واصابة ٨ بجراح في ناتال الريفية في مستوطنة ترمت فيس . لقد قتلوا لمجرد أن ميتشل هذا ظن أنهم من مؤيدي الجبهة الديمقراطية الموحدة وتم نقل ذلك في الصحف من جانب دعاة فكرة "عنف السود ضد السود" على أنه صدام مع انكاشا .

وإذ يتوصل المجلس الى قراره بشأن مشروع القرار المعروض عليه ، يحدونا الأمل أن يأخذ في الاعتبار الحقيقة البشعة التي مؤداها أن العائلة السوداء المتوسطة التي تعيش في البلدات وحولها إنما تقيم في خوف مستمر من وقوع هجوم أو ارتكاب جريمة ، كما بينت ذلك مأساة بويباتونغ التي وقعت مؤخرا .

إن الأقربين من جيراننا ، وكونهم من المسيحيين في سوادهم الأعظم ، وإذ هم يرنون الى السماء قائلين : "الهي الهي لماذا تركتني" وإذ يشخصون بعيونهم المبتلة بالدموع ، فقد علقوا آمالهم على مجلسكم قائلين إنهم يستحقون أيضا قوة حماية تساهم حسبما نأمل في المفاوضات الحققة من جانب جميع أهالي جنوب افريقيا العاملين بحسن نية . انهم أيضا يستحقون السلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ليسوتو على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة . أدعوه الى شغل مقعد على

طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أشكركم ، سيدي ، على الفرصة التي اتحتموها لي لمخاطبة مجلس الأمن .

وبهذا ، أود ، بداية أن أقدم لكم تهاني وفد بلادي على تسلمكم رئاسة المجلس عن شهر تموز/يوليه . فبالنسبة للوفود الافريقية ، وخصوصا لشعب جنوب افريقيا الرازح في المعاناة ، فإنها مصادفة سعيدة انكم تتأسون شؤون المجلس خلال مناقشة العنف في جنوب افريقيا ، والتي تعد مسألة تشير بالغ القلق لقارتنا وللعالم . وإننا لعللى

ثقة بأن خبرتكم العالية ومهاراتكم الدبلوماسية الرفيعة ستترك آثارها على مداولات المجلس .

وفي الوقت نفسه ، فإنني أضم صوتي الى أصوات من عبّروا عن التقدير لسلفكم ، السفير بول نوتردام من بلجيكا ، على توجيهه أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه .

إن هذا الاجتماع يدور حول العنف المأساوي في جنوب افريقيا . إنه حول من يتحمل مسؤوليته . إنه حول ما ينبغي على سلطات بريتوريا فعله لوضع نهاية سريعة له . أنه يدور حول ما يجب على المجتمع الدولي عمله من أجل تحقيق ذلك . إنه لا ينصب على استئناف المفاوضات . ففي مواجهة المذبحة الجارية داخل جنوب افريقيا والمعاناة الهائلة التي فرضتها على غالبية السكان السود ، يصبح ايلاء المفاوضات الاولوية فسي هذا الوقت بمثابة أمر لا يتسم ببلادة الاحساس فقط في أسوأ الاحوال ، بل انه بمثابة وضع العربة أمام الحمان .

إن الهدف بأكمله من وراء المفاوضات هو ضمان استعادة غالبية شعب جنوب افريقيا لحريته وحقوقه الاساسية . ولكن قبل أن يتمكن من التمتع بهذه الحقوق ، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، فإن عليه أولا ضمان وتأكيد أول حق أساسي له - وهو حقه في الحياة . وفي وقت يتركز فيه اهتمام العالم ، ولا سيما الدول الكبرى ، على تعزيز حقوق الانسان ، فإن وقوف العالم موقف المتفرج اليأس على المذبحة الجارية في جنوب افريقيا لهو إدانة للنظام العالمي الجديد . إن أولئك الذين لا يستطيعون تأكيد الحق الانساني الاساسي للأبرياء في بلدات جنوب افريقيا إنما يصادرون بذلك حقهم في تأكيد ذلك الحق للشعوب في أي مكان في العالم . إن أفضل دستور في العالم لا يعني شيئا للموتى . ولا فائدة منه للأحياء الذين يواصلون العيش في ظل ظروف من الارهاب المستمر والخوف على حياتهم . أن شعب جنوب افريقيا بحاجة الى دستور تفاوضي لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري . ولكن ليس لأحد الحق في أن يطلب إليهم التفاوض والبندقية مصوبة إلى رؤوسهم .

من الملائم أن يعقد مجلس الأمن اجتماعا طارئا للنظر في مشكلة العنف الخطيرة في جنوب افريقيا . والسبب المباشر لعقده هو مذبحة بويباتونغ التي ارتكبت يوم ١٧ حزيران/يونيه والتي هزت ضمير المجتمع الدولي . لقد أسفرت مذبحة بويباتونغ عن أكثر من أربعين قتيلا . ومع أن العالم الخارجي أصبح يقبل العنف كمشكلة مزمنة في جنوب افريقيا ، فإن نطاق ارتكابها نادرا ما يقدر . وفقط بعد ارتكاب مذابح على نطاق جماعي مثل مذبحة بويباتونغ ، يحيط المجتمع العالمي علما بذلك ويستجيب . وقد كان هذا هو الحال بعد المذبحة التي راح ضحيتها ٦٩ متظاهرا مسالما في شاربفيل عام ١٩٦٠ . وقد ترتب على الغضب الذي أثارته الاعمال الوحشية للنظام حركة عالمية مناهضة للفصل العنصري وطائفة واسعة النطاق من الجزاءات فرضت عليه . وكان هذا هو الحال أيضا بعد مذبحة سويتو في عام ١٩٧٦ . وإن الرعب الذي أثارته أعمال النظام القمعية والوحشية دفع حتى حلفاءه الى المشاركة في تأييد قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) بفرض حظر على توريد الاسلحة - وهو التدبير الأول والوحيد الذي اتخذ ضد بريتوريا بموجب الفصل السابع من الميثاق . واتخذت قرارات مجلس الأمن ٤٧٣ (١٩٨٠) و ٥٥٤ (١٩٨٤) و ٥٥٦ (١٩٨٤) ردا على أعمال القمع الوحشية الجماعية التي تلت أعمال العنف في البلاد .

ومع هذا ان أعمال القتل المترتبة على العنف تحدث بصفة يومية في جنوب افريقيا ، ومرحلة العنف الحالية في البلاد تعود الى عام ١٩٨٦ . فطوال خمس سنوات أزهدت أرواح بريئة في جنوب افريقيا بمعدل ١٥ روحا يوميا ، وذلك وفقا لسجلات ممثلي ضحايا العنف . ووفقا لمعظم التقديرات ، يبلغ اجمالي عدد القتلى اليوم أكثر من ١١ ألف شخص . ولا يمكن في أي بلد آخر أن يُقْبَلَ إزهاق الأرواح بهذا الشكل الكبير طوال فترة طويلة من الزمن كأمر لا يمكن تجنبه .

لقد جاء وقت ساورت فيه المجتمع العالمي شكوك بشأن تواطؤ سلطات بريتوريا في العنف الذي يسود البلاد . واليوم لا يمكن أن يكون هناك عذر لإعفاء النظام من مسؤولية العنف . والبلهاء وحدهم ومؤيدو بريتوريا وأصدقائهم هم الذين يقبلون وصف النزاع

بأنه عنف بين السود . إن خمس سنوات من العنف الذي لا يهدأ ، والذي أدى الى إزهاق أكثر من ١١ ألف روح ، والشواهد الجماعية المحصلة من مصادر مختلفة ، بما في ذلك جماعات حقوق الانسان والكنائس والمحامين ، لا تدع مجالا للشك بشأن اليد الشريرة لقوات الامن التابعة للنظام ، بما في ذلك الشرطة والجيش في أعمال العنف التي تحيق بالبلاد . وهذه المشاركة تتخذ أشكال التخطيط والتمويل والتدريب وتوجيه الدعم التعبوي بل حتى المشاركة المباشرة في الهجمات وسائر أعمال العنف .

وفي ورقة بعنوان "جنوب افريقيا : تعاظم الدليل على وجود 'قوة شالشة' مزعومة للاستقرار" نشرت في أيار/مايو ١٩٩٣ ، يقدم مركز جنوب افريقيا للبحوث والتوثيق دليلا مفصلا على أعمال عديدة من تواطؤ الشرطة في أعمال العنف التي ارتكبتها مؤيدو حزب حرية انكاشا ، مثل تجنيد الافراد وتوفير التدريب والسلاح وتوفير المرشدين وغض الطرف عن عنف إنكاشا ، وما شابه ذلك . وهناك مقالة كتبها كريستوفر رين في صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر يوم الاربعاء الموافق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ استنادا الى تصريحات لرائد متقاعد في جيش جنوب افريقيا هو نيكو باسون ، أكدت ما نشر في ورقة المركز . وفي هذه الظروف ، لا يمكن أن تكون للنظام مصلحة في وقف العنف .

إن أعضاء المجتمع الدولي الذين يشيرون الشكوك بشأن دعاوى حركات التحرر لا يمكنهم تجاهل نتائج لجنة غولدمتون التي عينتها الحكومة والتي تذكر في الفقرات ٢ و ٣ و ٧ ما يلي :

"تاريخ من تواطؤ الدولة طوال بعض السنوات في أنشطة سرية تتضمن سلوكا إجراميا ... وسلوك إجرامي موشق لافراد في شرطة جنوب افريقيا وشرطة كوازولو ، يفاقمان ما يذكره كثيرون من أبناء جنوب افريقيا بأن الحكومة أو وكالاتها أطراف نشطة مسؤولة عن العنف . ولم تتخذ الحكومة خطوات حازمة تكفي لمنع السلوك الاجرامي من جانب أعضاء قوات الامن والشرطة ولكفالة معاقبة المذنب بسرعة وبشكل كاف" .

إن محاولة بريتوريا أحيانا للتستر على سلوكها الإجرامي يُقضى عليها .
فمؤخرا معى وزير الشرطة الى الحصول على حكم قضائي بمنع صحيفة "ويكلي ميل" من نشر
تقرير عن وجود شبكة سرية للغاية من الشرطة في منطقة ترانسفال الجنوبية .
وإذا لم يكن لدى النظام ما يخفيه - كما حذر من ذلك زعماء حركات التحرر - لماذا
إذن يسعى الى منع نشر التقرير ؟

وحتى إذا لم تكن بريتوريا مشتركة عن طريق التواطؤ في العنف الذي يحيق
بالبلاد ، فإنها لا يمكن أن تتخلى عن مسؤولياتها عن إنهائه . وكما أكد كاتب في
صحيفة "نيويورك تايمز" في مقالة نشرت في عدد يوم الخميس الموافق ٩ تموز/يوليه
١٩٩٢ ، فإن المناقشة بشأن اشتراك أو عدم اشتراك الحكومة في العنف سواء بطريق
مباشر أو غير مباشر لم تعد ذات أهمية . وإذ يرى الكاتب أن تحاسب الحكومة ، فإنه
يحث على ما يلي :

"في أية دولة أخرى في العالم ، نتيجة للقواعد الاساسية للعقد
الاجتماعي ، تكون أية حكومة مسؤولة عن توفير الامن الجسدي لمواطنيها" .
وكما أوضحت حركات التحرر - مثل المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين
الافريقيين لازانيا - في بياناتها ، فإن ما يجب أن تفعله الحكومة لإنهاء العنف
واضح . باختصار ، يجب أن تنهي تواطؤ قوات أمنها في الأنشطة السرية . وبالتحديد ،
يجب أن تنفذ التدابير التي وعدت باتخاذها لإنهاء العنف ، مثل اغلاق ما يسمى
بـ "هوستلز" الجنس الواحد وحظر حمل ما تسمى بالأسلحة الثقافية . ويجب أن تقدم
للمحاكمة أفراد الامن المشاركين في العنف وتجري تحقيقا في جميع الأنشطة الاجرامية .
ويجب عليها أن توقف من الخدمة جميع أفراد الامن المشاركين في سلوك إجرامي . ويجب
أن تحل جميع وحدات الامن ووحدات قوات الدفاع التابعة لجنوب إفريقيا المشاركة في
عمليات سرية ، مثل الفرقة ٣٢ ، وكذلك المرتزقة من جنسيات أجنبية .

لقد علمت مذبحه بويباتونغ المجتمع الدولي عددا من الدروس المؤلمة التي يجب
تذكرها عند التخطيط لأي علاج ضروري للأزمة . أحدها هو أن بعض أعضاء المجتمع الدولي

كانوا متسرعين في رفع الجزاءات . إن سلطات بريتوريا ، وقد شعرت بالامن نتيجة رفع الجزاءات والعزلة عنها ، تشعر الآن بأنها مشجعة ، ليس فقط على تجاهل تعهداتها باتخاذ خطوات لإنهاء العنف ، ولكن أيضا على الانسحاب من المفاوضات . وليس هناك شيء من هذا يدهش تلك الوفود ، مثل وفد بلادي ، التي ظلت تدعو الى ابقاء فرض الجزاءات . لذلك فان المسؤولية الاولى الملقاة على كاهل هذا المجلس يجب أن تكون إعادة تأكيد الحاجة الى مواصلة الضغط على النظام . وإن الجزاءات القائمة يجب أن يُبقى عليها .

وفي هذا الصدد ، أود أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على إصرار الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، الذي أشرف برئاسته ، على الاستمرار بنشاط بتنفيذ ولايته كما أكدتها الدورة السادسة والأربعون للجمعية العامة . وبالنسبة عن الفريق الحكومي الدولي ، أحث أعضاء المجلس والمجتمع العالمي ككل على مواصلة تقديم دعمهم للفريق وتعاونهم معه .

لقد كانت بويباتونغ أيضا تذكرة مؤلمة للمجتمع الدولي بأنه اعتمد أكثر من اللازم ولغثرة أطول من اللازم ، فيما يتعلق بالعنف ، على آلة الاستخبار التابعة للنظام . ومع أن المجتمع العالمي لم يقبله بالكامل مطلقا ، فإن مكوثه أعطاه مصداقية لم يستحقها أبدا . والآن لدى مجلس الأمن فرصة اصلاح الخطأ بطريقة لا تساعده على وقف موجة العنف في البلاد فحسب بل أيضا على استعادة ثقة وإيمان المقهورين بالعملية التفاوضية .

هذه هي ، كما أعتقد ، أهداف مشروع القرار المعروض على المجلس المقدم من البلدان الافريقية . وإنني أضم صوتي الى المتكلمين السابقين في حث المجلس على اعتماده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية تنزانيا

المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .
نظرا لتأخر الوقت ، أزمع رفع الجلسة الآن . وبموافقة أعضاء المجلس ، ستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعماله غدا ، الخميس ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، في الساعة ١٠/٣٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/١٠